

مقدمة

ونحو الكوفة عند الكسائي والقراء كنعو البصرة عند سيبويه :
دراسات في النحو الاصطلاحي : إلى جانب دراسات في التصريف أو الاشتقاق
وما يتعلق ببناء الكلمة العام ، إلى جانب عرض لبعض الظواهر اللغوية ، التي
تفني على ما للأصوات من خصائص حين يتألف بعضها مع بعض في ثنايا الكلمات
كالادغام ، والامالة ، والابدال ، وغيرها .

وأقدم كتاب في النحو عرفناه هو كتاب سيبويه ، وكانوا يمدونه مصنفاً
في النحو ، إذا نظرنا فيه وجدناه منسجماً من النحو بمعناه الخاص ، ومجموعة من
الدراسات اللغوية .

ولو رجعنا إلى ما وصل إلينا من مصنفات الكوفيين لو وجدناها أبعد ما
تكون عن الخلوص للنحو بمعناه الاصطلاحي ، ففيها روايات في القراءات ، ومعاني
القرآن ، ونوادير أدبية ، وغرائب ألفاظ ، وأقوال نحوية منثورة ، لا يربط
موضوعاتها رابط .. وخير مثال لهذا : كتاب « معاني القرآن » للقراء .

ومرجع ذلك ، فيما أرى ، شيطان :

(١) أما الأول فهو أن النهضة الأولى لم يكن لهم تفكير فلسفي منظم في
دراسة اللغة ، فصدرت دراساتهم عن ملاحظة واختبار ، لا يستندان إلى المبادئ
اللغوية العامة ، ولم يستفيدوا من تجارب غيرهم ، فميزوا دراسة الصرف ، أو
الاشتقاق من دراسة الأصوات .

(٢) وأما الثاني فهو أن أكثر الكوفيين كانوا يجلسون إلى الخلفاء ،
ويقومون بتأديب أولادهم ، وطبيعة عملهم - بوصفهم معلمين - تؤدي إلى هذا

المزج ، كما يفهم من كلام السكسائي ، حين طلب إلى علي بن المبارك الأجر أن يخلفه في تأديب أولاد الرشيد ، وتردد هذا في إجابة طلبه ، مخافة ألا يفي بما يحتاجون إليه .

قال له السكسائي : « إنما يحتاجون كل يوم إلى مسألتين في النحو ، وبيتين من معاني الشعر ، وأحرف من اللغة ، وأنا ألقنك كل يوم ، قبل أن تأتيهم ، فتحفظه » .

والدارسون الأولون . وإن كانوا يميزون بين موضوعات الدراسات المختلفة ، لغوية ، وغير لغوية ، إلا أنهم لم يكونوا يميزون بين موضوعات الدراسات اللغوية ، التي اختلطت عندهم في الدراسة النحوية الخالصة ، فلم يفصلوا ما يتصل بالموضوعات الصوتية عما يتصل بموضوعات دراسة البناء ، ولم يفصلوا هاتين الدراستين عن الدراسة التي تتصل بالتأليف ، أو التنظيم ، وهي دراسة النحو بعنايه الخاص .

فمنحو السكوفة إذن مجموعة من البحوث اختلطت فيها الدراسات المختلفة ، كما اختلطت في كتاب « معاني القرآن » للفراء .
لذلك سأعرض هنا لما وصل إلينا من أقوالهم في هذه الدراسات ، ولما استطعت الوقوف عليه من آرائهم ، وسأحاول جاهداً تبويب هذه الدراسات كما يقتضيني المنهج اللغوي أن أفعل .

والمنهج اللغوي يقتضي الدارس أن يبدأ بدراسات تتعلق بالأصوات ، من حيث مخارجها ، ومن حيث صفاتها وخصائصها ، ومن حيث تألفها وتمازجها ، لأن الأصوات أساس البناء . فاذا ما انتهى من معرفة ذلك كان قد مهد لدراسة البناء العام .

ودراسة البناء تقوم على دراسة الظواهر اللغوية ، التي يرجع كثير منها إلى قوانين صوتية ، كالظواهر التي اعتماد النحاة أن يذكروها في النصف الثاني من

الفصل الأول الدراسة اللغوية

- ١ -

المراجعة الصوتية

ليس المعنى بالأصوات هنا كل ما يندرج تحت اسم « الصوت » من مدلول ، وإنما المعنى بها هو الأصوات الانسانية . والصوت الانساني ذبذبة تنشأ من اندفاع الهواء في الرئتين نحو الخارج ، ملامسا وتري الحنجرة ، والحلق ، واللسان ، والشفقتين ، وهو المادة الوحيدة التي تتكون منها اللغات البشرية على اختلافها ، بعد تآلف الذبذبات في صور شتى ، وأبسط أنواع التآلف بين هذه الذبذبات هي المقاطع ، التي يتكون كل مقطع منها من صوتين : صوت ساكن وصوت لين . فلا يكاد يوجد في لغة من اللغات صوت بسيط مستقل وإنما يوجد مع غيره في صورة مقطع بسيط مكون من ذبذبتين الصوتين اللذين أشرت إليهما .

فدراسة الأصوات إذن هي أول ما يعنى به دارس اللغة إذا أراد أن يدرس لغة ما دراسة عامة صحيحة . ودراسة الأصوات تتيح للدارس أن يقف على طبائع هذه الأصوات وخصائصها حين تتمازج في صور كلمات ، ولن يستغنى

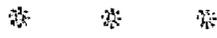
عنها لأنها تفسر كثيراً من الظواهر اللغوية التي لولا هذه الدراسة لكان الكلام فيها نوعاً من الافتراض لا يقف طويلاً أمام البحث العلمي .

فالدارس الذي يحاول أن يقف على أسرار اللغة ونظامها وظواهرها متمكن من محاولاته باطلة إذا هو اقتصر في دراسته على ما وصل إليه من مفردات ، فلا بد أن يرجع بالبحث إلى الوراء ليدرس الأصول التي تتكون منها الكلمات ، ويتعرف خصائصها وما ينبئ عليها من ظواهر ، وليست تلك الأصول التي تتألف منها الكلمات إلا الأصوات اللغوية التي يعبر عنها بحروف الهجاء .

وتختلف اللغات بعضها عن بعض في هذه الأصوات ، وقد تتفق في بعضها ولا يمكنها تختلف في معظمها ، واختلافها يرجع إلى عوامل : بعضها جغرافي وبعضها نفسي ، وبعضها اجتماعي ، واللغة إنما تخضع لهذه العوامل وغيرها وتستمد منها نظامها وأساليبها .

ومما يكن من أمر فإن الصوت البسيط من حيث مخرجه وصفته وطبيعته في التأليف ، هو موضوع هذه الدراسة التي عقدنا هذا الفصل من أجلها أما الكلمة فأزدرست من حيث بنائها ، ومن حيث إساطتها وتركيبها ، فهي موضوع الدراسة الصرفية التي سنقف على أهم جوانبها في الفصل التالي لهذا الفصل ، وإن درست من حيث هي مؤلفة مع غيرها في جملة ، فهي موضوع النحو بمعناه الخاص .

فأنت ترى أن الدراستين الأوليين لازمتان للدراسة النحوية ، لأننا إذا استمعنا ما يقوله الأستاذ الخولي في مفهوم الدراسة الأدبية ، من دراسة النص وما حول النص ، فإن دراسة الكلمة في الجملة إنما هي دراسة النص نفسه ، أعني دراسة النحو ، ودراسة الجانبيين الآخرين إنما هي دراسة ما حول النص ، وفهمها مما يفيد دراسة النحو ، بل لا يكاد يستغني النحو عنها .



فإذا حقق نحاة المدرستين من ذلك ??

لقد ظهرت محاولات من فقهاء اللغة القدماء ، تحمل في ثناياها خطوط المنهج الذي سار عليه علماء اللغة المحدثون ، وقد عمل هؤلاء على توسيعها ، وتطبيقها على دراساتهم ، واستعانوا بتقدم العلوم الطبيعية والصناعية ، وأفادوا منها في إعداد الأجهزة اللازمة لأجراء تجاربهم ، ورجعوا بنتائج دقيقة مضبوطة ، لا يتطرق إليها الشك ، كما فعلوا في دراسة الأصوات ، وما تهيأ لهم من آلات استطاعوا بها تسجيل الأصوات .

وطريقة التسجيل الميكانيكي للأصوات لم تكن لتكون إلا بعد تقدم العلم ، وكشف أجهزة دقيقة لتحديد مخارج الحروف ، وتسجيل حركات النطق ، ورصد تموجات الهواء التي يحدثها إخراج الصوت . وبلغ التسجيل الآلي من الدقة بحيث استطاع تقدير كم الصوت وتقدير درجته . « ١ »

أما علماء اللغة العرب فقد بدأت محاولاتهم بمعمل الخليل بن أحمد ، فلم أجد نحوياً من النحاة الأولين من أحس بضرورة الدراسة الصوتية لفهم أسرار العربية غير الخليل بن أحمد . وأقواله فيما أملاه على سيبويه ، وما أملاه على الليث بن المظفر ، وما نقله اللغويون عنه ، كالأزهري في كتاب « تهذيب اللغة » وابن دريد في كتاب « الجهرة » ، تدل على أن له فكرة تحمل الخطوط الكبرى لهذه الدراسة ، ولكن لم يتهيأ لها من عمل على إتمامها ، أو السير في ضوئها ، اللهم إلا ما جاء في كلام ابن جني في الخصائص ، وسر صناعة الاعراب ، وفي كلام السكاكي ، وغيرها ، من محاولات كانت تهدف إلى توسيع العمل الذي بدأه

(١) « منهج البحث في الأدب واللغة » : أنطون ما ييه ولانسون ، ص ٦٢ فا بعدها

الخليل .

كان الخليل بن أحمد أول من عرض لهذه الدراسة من فقهاء العرب اللغويين
فيا أعلم ، قبل أن يعرفها أهل الأداء والمفردون ، فقد قال برجستراسر : إنه « لم
يسبق الغربيين في هذا العلم إلا قومان من أقوام الشرق ، وهما أهل الهند - يعني
البراهمة - والعرب ، وأول من وضع أصول هذا العلم من العرب : الخليل بن
أحمد » . (١)

ولا يعني هنا معرفة المصدر الذي أخذ الخليل عنه هذه الدراسة ، فليست
بمصدر تاريخيها ، غير أن هذه الدراسة - كما يقول الدكتور فؤاد حسنين - قد
تناولها اليونان أولاً ... وكانوا يعنون قبل كل شيء ، بالظواهر الصوتية من ناحية
السمع ، ولم يعموا بمخارج الأصوات وأعضاء النطق ، ثم تناولها الهنود تحت
تأثير الرغبة في إجادة ترقيل الكتاب المقدس ، المعروف بقيدا *Veda* ، فاهتموا
بما خلقه اليونان ، وأضافوا إليه دراسة تناولت مخارج الحروف ، فاستكملوا ما
فات اليونان استكمالاً ، وبذلك خلفوا لنا ما سماه المحدثون : علم الأصوات
الوصفي . (٢)

ثم تسربت هذه الدراسة بواسطة الخليل بن أحمد إلى معاهد البصرة ، وقد
تناولها الخليل على أنها دراسة نحوية خالصة . وكان عليها على سيبويه مع ما كان
عليه عليه من مسائل النحو والصرف .

ولم يقتصر الخليل على البحث في مخارجها وصفاتها ، كما انتهى إليه اليونان
والهنود ، ولا كنهه استطاع أن ينتفع بها ويفيد منها فوائد عملية ، وأن يبني عليها
كثيراً من أصول النحو ، ووصل منها إلى فوائد مهمة ، فبعد أن قسم الحروف

(١) برجستراسر : التطور النحوي لغة العربية ص ٥

(٢) محاضرات الدكتور فؤاد حسنين في طلبة الابهجات ٤٩-١٩٥٠

طوائف ، كل طائفة تنتمي إلى مخرج من المخارج ، أخذ يمرض لصفاتهما وخصالاتهما المختلفة ، حين تتمازج ، ونبه على ما يتألف مع غيره وما لا يتألف ، وهو الذي كان يقول في كلمة « الهيمخع » : « سمنا كلمة شنعاء فأذكرنا تأليفها » (١) لأن الهاء والعين لا تتلفان في كلام العرب ، والهاء فيه قبل العين ، ولم يفصلها فاصل . وكان يقول : « القاف والكاف تأليفها معقوم لقرب مخرجيهما » (٢) إلى غير ذلك من الأقوال التي تدل على ما أتاحت له هذه الدراحة من فهم لأسرار العربية وعلى مدى أهميتها في دراسة النحو .

فماذا فعل الكوفيون من هذا ؟ وما مدى ما استفادوه من دراسة

الخليل ؟

لا أعلم أحداً من الكوفيين عرض لمخارج الحروف قبل الفراء . وترتيبها عنده هو ترتيبها عند سيديويه ، كما جاء في كتابه ، إلا أنه خالفه في شيئين اثنين : (٣)

١ - أنه جعل مخرج الياء والواو واحداً ، كأنه كان يذهب في ذلك مذهب الخليل ، وكان الخليل يرى أن مخرج الياء والواو والألف هو الجوف ، وكان يقول : « الألف اللينة والواو والياء هوائية ، أي أنها في الهواء » (٤) ، أما سيديويه فقد كان يجعل الياء مع الحروف التي كان يسميها الخليل شجرية ، أي مع الجيم والشين . (٥)

٢ - وأنه جعل مخرج الفاء والميم بين الشفتين ، كما كان الخليل يفعل ، لأن

(١) الجهرة ص ٩ . والمزهر ج ٢ ص ١١٦

(٢) لسان العرب - حرف القاف

(٣) شرح الرضى على الشافية ص ٣٤٦ .

(٤) الجزء المطبوع من كتاب العين ص ٨ .

(٥) الكتاب ٦ ج ٢ ص ٤٠٤ .

الحروف الشفوية عنده ثلاثة : الفاء والباء والميم (١) ، أما سيديويه فقد جعل الفاء شفوية - سنية ، تشترك في إخراجها الأسنان العليا والشفة السفلى . فهو إذن قد شارك في هذه الدراسة ، ولكننا نجعل رأيه في صفاتها وخصائصها ، وأحوال تأليفها ، وما يترتب على تأليفها من ظواهر ، اللهم إلا اشتتاً متفرقة ، سنعرض لأمثلة منها .

ومن المعقول أن يطمئن الدارس إلى أن الكوفيين كانوا قد تناولوا الدراسة الصوتية من وجوهها المختلفة ، فإذ القراءة قد تناولوها ، وزادوا فيها أشياء استنبطوها من القرآن الكريم ، ومن القراءات والأحرف المختلفة . والكوفة هي موطن القراءة ، وأكثر الكوفيين كانوا معنيين بالقراءات وعلومها ، والتجويد أحد علوم القراءة ، ولهم فيها آراء وتفصيلات وزيادات معروفة مدونة في كتب التجويد .

يقول الأستاذ برجستراسر : كان علم الأصوات في بدايته جزءاً من أجزاء النحو ، ثم استعمده أهل الأداء والمقرئون ، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم . (٢)

وعلم القراءة عند الفراء هو دراسة تتعمق بدراسة الأصوات من حيث إخراجها وصفاتها وأحوالها المختلفة . كما يبدو من كلام أبي عمرو الداني ، حين عرض لملاقة علم القراءة بمباحث اللغة والنحو ، ولم يبلغ ما أفاده المسامون من تدوينه . قال : « الحق أن تدوين علم القراءة أفاد المسامين فائدة لم تحظ بها أمة سواهم وذلك أن البحث في مخارج الحروف والاهتمام بضبطها على وجوهها الصحيحة ، لتيسير تلاوة القرآن على أفصح وجه ، وأبينه ، كان من أبلغ العوامل

(١) الجزء المطبوع من كتاب النون ، ص ٤

(٢) التطور النحوي للغة العربية ص ٥

في عناية الأمة بدقائق اللغة العربية الفصحى وأسرارها » . (١)

ولا أحسب الكوفيين كانوا يجهاون هذه الدراسات لأنهم :

١ - سبوا إليها بأعمال الخليل ، وكان أئمتهم الأولون على صلة بالخليل ، فقد أتصل به الكسائي ، اتصالاً مباشراً ، بتلمذته له ، واتصل الفراء بأرائه التي أثبتها سيديويه في كتابه ، وكان الكسائي والفراء جميعاً على علم بما في الكتاب لأنها درسا ، ووقفوا على أصوله ومسائله .

٢ - وعنوا بالقراءات وعلومها ، لأن مؤسس المدرسة الكوفية النحوية أعنى الكسائي ، كان أحد الأئمة السبعة في القراءة ، ولأن الفراء كان ممن غني برواية أحرف من القرآن ، وبأعمال قرآنية أخرى كالتفسير .

وربما كان الكوفيون على وفاق مع البصريين فيما عرضوا له ، ولم يخالفوهم إلا في المسائل القليلة التي أثبتتها النحاة في كتبهم منسوبة إليهم .

ومن المسائل التي نقلت عنهم ، ولها صلة بالدراسة الصوتية : ما ذهب إليه الكسائي والفراء من جواز « إدغام الراء في اللام ، والحجّة في ذلك : أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاما ، ولفظ اللام أسهل وأخف من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام ، وهي مقاربة للفظ الراء ، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد » (٢) وذلك في مثل قوله تعالى : « فاغفر لنا ، واستغفر لهم ، ويغفر لكم » .

وهذا يشعرنا بأنهم كانوا على علم بالأسس الصوتية التي شهدتها زمانهم ، لقد عرفوا أن الحرفين المتقاربين إذا اجتمعا تأثر أحدهما بالآخر ، وإدغام الراء في اللام يؤيده الدرس الحديث ، وذلك لقرب المخرج مع اتحاد الصفة « لأن كلا

(١) أبو عمرو الداني : مقدمة كتاب التيسير

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج ١٠ ص ١٤٣

منها صوت متوسط بين الشدة والرخاوة ، ولا يكاد يسمع المرء خفيفاً (١) ،
والفراء وقفات على مثل هذا في مواضع كثيرة من تفسيره « معاني القرآن » ،
فقد عرض لإدغام الطاء والظاء والذال والذال في التاء ، وإدغام التاء في الطاء من
تفسيره قوله تعالى من سورة النمل : « فقال أحضت بما لم تحيط به » .

قال الفراء : « العرب - إذا قيمت الطاء التاء ، فسكنت الطاء قبلها مصيروا
الطاء تاء ، فيقولون : أحضت ، كما يحاولون الظاء تاء ، في قولنا : أوعت أم لم تكن
من الواعظين . والذال والذال تاء ، مثل : أختم (أخذتم) ، ورأيتها في بعض
مصاحف عبد الله : وأختم . ومن العرب من يحول التاء إذا كانت بعد الطاء طاء ،
فيقول : أحط » . (٢)

وقد عرض لصيغة الافتعال ، وما يطرأ عليها من إدغام بعض الحروف في
التاء ، في تفسيره قوله تعالى من سورة القمر : « فهل من مدكر » . قال « للمعنى :
مدتكر ، وإذا قلت « مفتعل » فيما أوله ذال صارت الذال وتاء الافتعال
ذالاً مشددة ، وبعض بني أسد يقول : مذكر ، فيعلمون الذال ، فتصير
ذالاً مشددة » . (٣)

وعرض لإدغام الذال في التاء ، أيضاً ، معللاً ذلك بما سبق من تعليل إدغام
الحرفين المتقاربين ، فقد قال في توجيهه قراءة عبد الله قوله تعالى : « وإني عت
(عذت) بربي وربكم » : « أدغمت الذال أيضاً عند التاء ، وذلك لأنها متناسبان
في قرب المخرج . والتاء والذال مخرجها من طرف اللسان وكذلك الطاء تشاركها
في الثقل . فما أتاك من هذه الثلاثة الأحرف فأدغم ، وليس تركك الإدغام بخطأ
إنما هو استئصال . والطاء والذال يدغمان عند التاء أيضاً إذا سكنتا كقوله :

(١) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ١٣٠

(٢) معاني القرآن للفراء - ورقة ١٣٥ « تفسير ش ١٠ » دار الكتب المصرية

(٣) معاني القرآن - ورقة ١٨٧

« أحطت بما لم تحط به » تخرج الطاء في اللفظ تاء وهو أقرب إلى التاء من الأحرف الأولى . نجد ذلك إذا امتحنت مخرجيها » . (١)

* * *

وعرف السكوفيون طبيعة الراء وما فيها من تكرير ومالوا إلى التخفيف من اجتماع الراء باللام وما يستتبع ذلك من مجهود عضلي لا يتناسب مع ما يتطلبه الاستعمال من جنوح إلى السهولة .

وعلاوة تماقب بعض الحروف في اللغات بقرب المخرج أيضاً ، فقد قال الفراء في تفسيره قوله تعالى ، من سورة التكويد : « وإذا السماء كَشِطت » : « نزع طويت ، وفي قراءة عبد الله : قشطت . بالقاف ، وهما لغتان . والعرب تقول : القافور والكافور ، والقف والكف ، إذا تقارب الحرفان في المخرج تماقباً في اللغات ، كما يقال : جدف ، وجدث » . (٢)

وأخذوا عن الخليل رأيه في اجتماع الواو والياء في كلمة ، وتجاورها في موضع واحد ، وكانت الأولى منها ما كنهته . فقد كان الخليل يرى أن العرب كانوا يستعملون اجتماعها على هذا النحو ، ويتخففون من ذلك بأن يقلبوا الواو ياء ، سواء أكانت الواو متقدمة على الياء أم متأخرة عنها ، وكان يمثل للاول بنحو « الطى » لأنها من طويت ، ولثاني بنحو « الحى » لأنها من الحيوان . (٣)

استرعى نظرهم هذا الرأي فاستقرءوا لغة العرب ، وعرفوا صحة هذا الضابط ، وانطباقه على جميع الأمثلة التي تجتمع فيها الواو والياء على ذلك النحو ، إلا ثلاثة أمثلة ، نصوا عليها . فتمد قال الفراء « يقال : يوم وأيام ، والأصل :

(١) معاني القرآن - ورقة ٢٤٤ .

(٢) معاني القرآن - ورقة ٢١٩ .

(٣) التهذيب للزهري ج١ ص ٢٤ (مخطوط بدار الكتب المصرية لفة ٩)

أيوام ، وانكن العرب إذا جمعت بين الياء والواو في كلمة واحدة ، وسبق إحداها السكون قلبوا الواو ياء ، وأدغموا ، وشددوا . من ذلك قوطم : كويته كياً . ولويته لياء ، وانكن العرب أدغمت الواو في الياء ، لأن أحدهما سبقة السكون . وكذلك : أمنية ، وأربية (١) والأصل : أمنوية ، وأربوية ، وحكى الفراء عن أبي ثروان عن العرب : عوى السكب يعوى عية ، والأصل : عيوة . وهذا قياس لا انكسار فيه ، إلا في ثلاثة أحرف نواذر : قالوا : ضيون ، وهو السمنور البري . والجمع : الضياون . قال الشاعر :

تريد كأن السمن في حجراته نجوم الثريا أو عيون الضياون
وقالوا : رجاء بن حيوة ، وقالوا حيوان لحى . . فجاءت هذه نواذر ، لم يدغموا الواو في الياء في هذه الثلاثة الأحرف . (٢)

ومن المسائل التي نقلت عنهم ماذهب إليه الفراء من كراهية الادغام في التاء ، « فلم يقولوا : اتلم في اطلع ، لئلا يلتبس باتعد و اتزن . هكذا قاله الفراء ، فأبدلوا من التاء طاء ، لأنها من مخرجها ، على ما ذكرنا ، فأدغموا الطاء في الطاء ، وصار الادغام ههنا لازماً ، لسكونه » . (٣)

والفراء هنا - في أكبر الظن - على حق في منعه الادغام في التاء ، حتى تصبح الطاء تاء ، لئلا يلتبس باتزن واتعد ، والعرب يغايرون أحياناً بين مواضع من كلامهم ، وإن اشتركت هذه المواضع في ملاك واحد ، كأنهم كانوا ينتبهون إلى ما يحدث توحيدها في الحكم من التباس صيغة بأخرى ، وكأن الكوفيين كانوا قد شمروا بهذا ، فعملوا حذف الواو في نحو « يمد » ، وثبوتها في « يوجل »

(١) الأربية كألفية . أصل المفخذ القاموس المحيط

(٢) الأيام واللبالي للفراء . ص ٢٧٥ (مجموعة مخطوطة بدار الكتب المصرية رها

٣٣٢ لفة .

(٣) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٤٩ .

بنفس التعليل الذي عمل به الفراء من كراهية العرب إدغام الطاء في التاء في « اطلع »
وكانوا يرون أن ثبوت الواو في « يوجل » إنما هو للفرق بين المتعدي
واللازم . (١)

* * *

ومن المسائل التي نقلت عنهم : ما ذهب إليه الفراء أيضاً من جواز إدغام
المثلين إذا كانا في كلمتين ، ولو مع عدم توافر الشرطين اللذين اشترطها
البصريون ، وهما : ألا يكونا همزتين مثل : قرأ آية ، وألا يكون الحرف الذي
قبلها ساكناً غير لين ، مثل : شهر رمضان . (٢)

الواقع أن من الفراء من يؤثر الادغام على الاظهار ، كإبي عمرو بن العلاء
من البصريين ، وحمزة والكسائي من الكوفيين ، لأنهم من البيئة العراقية ،
موطن نميم وأسد وغيرها من القبائل التي كانت تؤثر الادغام ، ولعل اختلاف
التميميين والحجازيين في إثبات الادغام والاضهار غير بعيد عن الأذهان ،
فالتميميون يقولون في أمر المضعف : رد ، ومد ، والحجازيون يقولون : اردد
وامدد ، وفي المضارع المجزوم المصنف يقول التميميون : لم يرد ، ولم يمد ،
والحجازيون يقولون : لم يردد ولم يمدد .

يناف إلى هذا أن هذين الموضعين اللذين نتحدث عنها والذين منسج
البصريون الادغام فيها كان أبو عمرو بن العلاء يؤثر الادغام فيها (٣) فلعل
الفراء كان يستند إلى هذه القراءة في تجويزه الادغام في أمثالها ، تمشياً مع
منهجه ومنهج أصحابه من الكوفيين ، من الأخذ بالشاهد الواحد ، أو القراءة
الواحدة ، والقراءة كما يأتي ، مصدر مهم من المصادر التي اعتمد الكوفيون

(١) شرح الرضي على الشافعية ص ٢٨٣ .

(٢) شرح الاثوني ج ٤ ص ٣٦٧ .

(٣) نفس المصدر .

عليها في دراسة النحو .

إن ظاهرة الادغام مبنية على أن لبعض الحروف تأثيراً في بعض ، يدعو إليه الاستعمال ، وما يتطلبه من اقتصاد في الجهود المضلي وانسجام في الموسيقى البغوية ، وقد تنبه القدماء من فقهاء اللغة إلى هذا التأثير المتبادل بين الحروف ، ولكنهم فسروه بما لا يتفق مع ما وصل إليه الدرس الحديث ، فاعتبروا بعض الحروف قوياً ، وبعضه الآخر ضعيفاً ، وقالوا إن للحروف القوية تأثيراً في الحروف الضعيفة ، ما اجتمع حرفان : قوى وضعيف . (١)

والتفسير الحديث لهذا التأثير هو ما أشرنا إليه من تطلب الاستعمال اقتصاداً في المجهول المضلي ، وانسجاماً في موسيقى اللغة ، فإذا اجتمع صوتان : أحدهما مهموس ، والآخر مجهور ، أثر أحدهما في الآخر ، حتى يصبحا مجهورين معاً ، أو مهموسين معاً ، ليكون إخراجها مرة واحدة ، ببدل مجهود واحد ، أو ليكون عمل اللسان من وجه واحد ، على حد تعبير الخليل بن أحمد . (٢)

وهذا التأثير المتبادل بين الأصوات ظاهرة معروفة في اللغات غير العربية أيضاً ، فالأصوات الساكنة تؤثر في أصوات اللين ترقيقاً وتقخيماً ، والأصوات الساكنة تؤثر في أخواتها الساكنة ، كما يبدو من قلب الصاد سيدناً إذا جاءت بعدها القاف في كلمة واحدة ، كالصوبق والصوبق ، ويصدق ويصدق ، أو الطاء ، كالصراط والسراط ، إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة في العربية .

وكما يبدو من تأثير الحرف « p » في الإنجليزية في الحروف « p »

(١) الخصائص ج ١ ص ٥٣ ٥٤

(٢) عقد والترجمان *Walter Pipman* نصلاً في تأثير الأصوات المتجاورة بعضها

ببعض وذكر وجوهاً عدة للتأثير ، وقد قال ما نصه :

When two kindred sounds come together ; there movements that are common to both are made only once .

.. *The English Phonetics* " P . 141

إذا وقعت قبلها كما كان في كلمة *fiuepens* فإنها تلفظ *fifepens* وكما يؤثر الحرف « N » في الحرف « D » إذا كانت « D » مسبوقة ومتلوقة بالحرف « N » كما في كلمة *Kindness* فتكون الكلمة *Kinness* (١) إلى غير ذلك من الأمثلة .

* * *

ومن الظواهر المغربية التي التفتوا إليها وحكوا أمثلة وشواهد لها ظاهرة الأبدال . وظاهرة الأبدال شائعة في اللغة العربية شيوفاً يصعب معه تعداد وجوهه ونواحيه ، لأن اللهجات العربية كثيرة ، ولكل لهجة خصائص ومزايا ترجع إلى ما يحيط بالقبيلة صاحبة اللهجة من عوامل تقربها من الحضارة أو تبعد عنها .

وظاهرة الأبدال مظهر من مظاهر الاختلاف بين اللهجات القديمة ، وهي يختلف بعضها عن بعض فيما تعود كل منها من ايثار الأصوات الشديدة ، أو الرخوة أو المهسوسة ، أو المجهورة ، ومن تحمل الهمز ، أو التخفيف منه تسهيلاً أو حذفاً أو إبدالاً إلى غير ذلك .

وقد روت لنا كتب اللغة كثيراً من هذه اللهجات كمجموعة فضاعة (المجموعة ابدال الجيم من الياء المشدودة) ، واستنطاء هذيل والأزد وقيس والأنصار (الاستنطاء : ابدال النون من العين الساكنة إذا جاورت الطاء كأنطى في أعطى) وشنشنة اليمن (وهي جعل السكاف شينا) وعذمنة عجم وقيس (وهي إبدال العين من الهمزة المبدوء بها) ، وغيرها .

وقد يكون من عوامل الأبدال تقارب الأصوات في المخرج وهذا مما التفت إليه الكوفيون ، ونحن الفراء عليه فتمد قال في تفسيره قوله تعالى : « واذا

(1) P . 190 " The Phonetics of English .. Dr . IDA C . WARD .

السماء كسحطت » . « نزلت رطويت . وفي قراءة عبدالله : قسحطت بالالف وهما لغتان ، والعرب تقول القافور والكاפור والقف والكف . إذا تقارب الحرفان في المخرج تماقياً في اللغات ، كما يقال : جذف وحدث تماقبت الفاء والباء في كثير من الكلام ، كما قيل : الأثافي والأثاني ووقعوا في عانور شر وعافور شر » . (١)

وقد تأثر الكوفيون باللهجات العرب الذين انتشروا في العراق وأكثرهم من تميم وأسد ، فبنوا كثيراً من أحكامهم عليها .

فمن ذلك إظهار الادلغام في قراءة حمزة والكاكسائي لأن تيمماً وأسداً تؤثرانه ، ومن ذلك : تحقيق الهمزة في « أمة » وأمثالها (٢) مما اجتمعت فيه همزتان في كلمة واحدة وكل واحدة منهما في مقطع ، لأن الغرام الهمزة وتحقيقه من خصائص لهجة تميم . (٣)

ومن ذلك رأي الفراء وتلميذه ابن السكيت فيما كان من النعوت على « فعلى » مثل الدنيا والسليما ، فأنها كانا يندشبان إلى أنه بالياء مطلقاً ، وعللاً ذلك باستعمال الجمع بين الواو والضممة في أوله . (٤)

وأكبر الظن أن الفراء كان ينظر إلى لغة بني تميم التي كانت تنطق بهذه الصيغة بالياء مطلقاً ، وكانوا يقولون : القصيا ، وهو القياس عند النحاة ولذلك عدوا « القصوى » عند الحجازيين شاذة قياساً ، فصريحة استعمالاً . « ٥٥ »

ومن مظاهر الابدال التي حكوها : ابدال الهاء من الهمزة ، فقد حكى اللحياني

(١) معاني القرآن للفراء . ورقة ٢١٦ .

(٢) شرح الأشموني ج ٤ ص ٣١٦ .

(٣) اللامبيات العربية : الدكتور ابراهيم أنيس ، ص ٥٧ .

(٤) شرح الأشموني ج ٤ ص ٣٢١ .

(٥) شرح الأشموني ج ٤ ص ٣٣٠ .

وابن السكيت: هردت الشيء أى أردته أهريده ، بفتح الهاء كهرقته أهريته (١)
ومن ذلك قول الشاعر .

فهبالك والأمر الذي إن توسمت موارده ضاقت عليك المصادر

أراد إياك والهاء بدل من الهمزة لا أصل ، لأن إياك كما يقول الرضى ، أكثر

من هيباك . (٢)

ومنه: نهيك وسيأتى الكلام عليها فى المنحوتات .

(٢)

باب في الكلمة العربية

فإذا ما انتهى الدارس من معرفة الأصوات والوقوف على خصائصها متمارجة
متألفة انتقل إلى الخطوة الطبيعية التالية ، وهى : دراسة الكلمات فان ما ينشأ من
تمازج الأصوات له دخل كبير فى صيغ الكلمات وأوزانها ، فالادغام والاعلال
والإبدال ، كل هذه الموارض التى تعرض للكلمات إنما تنبنى على قوانين صوتية
مرجعها ذلك التأثير المتبادل بين الحروف حين تتألف ويتصل بعضها ببعض .

تدرت الكلمات حينئذ من حيث أصولها وما يطرأ على هذه الأصول
من زيادة يتطلبها المعنى الذى قصد اليه المتكلم ، ومن حذف يتطلبه الاستعمال للسهولة
والتخفيف بإسقاط بعض الحروف وما يجد فيها من إبدال ، كما فعل العرب من قلب
النواو الأولى ناء ، إذا اجتمع واوان فى أول الكلمة ، كما فى « تولىج » التى أصلها

(١) شرح المفصل ج ١٠ ص ٤٢ .

(٢) شرح الرضى على الشافية ص ٣٣٤ .

« وولج » عند الخليل وسيبويه ، أو قلبها همزة كما فى « أو يصل » تصغير « واصل » ، مع أن القياس يقتضى أن يكون تصغيره على « وُوصِل » كـفـ وِـ يـضـل وُـصـولـج من فاضل واصل .

قال سيبويه « سألت الخليل عن « فعل » من وأيت (١) فقال وُؤُوى كما ترى . فسألته فيمن خفف الهمزة . فقال « أوي » كما ترى فأبدلوا من الواو همزة . . فقال لا بد من الهمزة لأنه لا يلتقى واوان فى أول الحروف » . (٢)

وما يفتريها من إعلال إذا كان فى الكلمات تلك الأصول الصائتة التى يسميها النحاة أحرف اللين أو أحرف المد .

ولهذه الأصوات دخل كبير فى اختلاف اللهجات ، وهى كثيرة الدوران فى كل لغة من اللغات ، ولها فى كل لغة طريقة خاصة للنطق بها ، بحيث إذا أصابها شىء من التحريف ولو كان ضئيلاً شعر أصحاب اللغة به وأصبح وقفه على آذانهم ثقيلًا غير مستساغ .

واكن قدما ، نالوا بعنوا بهذه الأصوات ، ولم يولوها العناية الكافية ، ولم يشيروا إلى ما بين الحركات التى وضعوا لها الرسم وفرقوا بينها بالمصطلحات الدقيقة ، وجمالوها أساساً لدراستهم ، وبين أحرف اللين أو المد من وشيخة وقرابة ، بل لم يعرفوا أنها هى لولا اختلاف فى الهم ، اللهم إلا التفاتة من الخليل لم يمن بها الدارسون من بعده فقد كان يقول : « الفتححة من الألف والمكسرة من الياء ، والضممة من الواو فكل واحدة شىء مما ذكرت » (٣) والتفادات أخرى صدرت

(١) وأيت : وعدت ، ضمنت « القاموس المحيط » .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٣٥٦ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٣١٥ .

عن بعض فقهاء اللغة (١) ويبدو لي أنهم كانوا يحاكون الخليل فيما ذهب إليه .
ولهذه الأصوات دخل كبير في كثير من الظواهر اللغوية ، كالأعلال
والإبهال ، وغيرها ، ومثلها الهمزة .

والهمزة عند القدماء حرف مضموط إذا رفعه عنه انقلب واوا ، أو ياء أو
ألها ، وهي عندهم أشد الحروف لأنها « نبرة في الصدر تخرج باجتهاد » (٢)
وقد ترتب على شدتها أن اختلفت قبائل العرب في تحقيقها وتسهيلها
بحسب ما أحيط به كل منها من ظروف وملابسات بيئية ، يأخذ بعضها بنصيب
من حياة الحضر ، وبعضها بنصيب من حياة البدو . فتحقيق الهمزة مظهر من
مظاهر البداوة ، وتسهيلها أو التخلص منها مظهر من مظاهر الحضارة . وهذا مما
يفسر ما كان القدماء يشعرون به من أن بعض العرب أشد تصويتاً من بعض .
وكان الخليل من القدماء قدر أي كثيراً من العرب يستثقلون الهمزة الواحدة
فلا يحققونها فضلاً عن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة أو في كلمتين ، وعلى هذا بنى
رأيه في القلب المكاني

والقلب المكاني عنده قياسي في ثلاثة مواضع ، لجأ العرب إلى القلب فيها
هرباً من اجتماع همزتين . وهي :

١ - اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام ، نحو جارٍ وشارٍ ، من « جاء

(١) عقد ابن جني . في الخصائص باباً في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف
ذهب فيه إلى نفس ما ذهب إليه الخليل من أن الحركات أبعاض الحروف وقد جاء في هذا
الباب ما نصه : « وسبب ذلك أن الحركة حرف صغير ، ألا ترى أن من ستقدي القوم
(ويعني الخليل فيما أظن) من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة ، والمكسرة الياء الصغيرة
والفتحة الالف الصغيرة ويؤكد ذلك عندي أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت
بعدها حرفاً من جنسها وذلك نولك في اشباع (ضرب) ونحوه : ضروري با .»

« الخصائص ج ٢ ص ١٥٤ من مخطوط بمكتبة جامعة نواد الأول رقمها : ٤٩ : ٢٦٠ »

(٢) الكتاب ج ٢ ص ١٦٧ .

وشاء .

٢ - وجمع ما كان يوزن فصيلاً ، مهموز اللام ، نحو خطيئة وخطايا .
٣ - وما كان يوزن فعلاً ، مهموز اللام نحو أشياء ، وهي عنده في الأصل ،
شيئاً ، نقلت الهمزة الأولى إلى موضع الفاء ، ووزنها عنده ؛ لفاء . فالخليل إذن
يقول بالقلب في كل موضع إذا ترك القلب فيه أدى ذلك إلى اجتماع همزتين .
أما السكوفيون فقد لاحظوا هذه الظاهرة أعني استثقال الهمزة والعمل
على التخفيف منها ، بتسهيلها أو حذفها أو أبدالها ، ولسكوبهم لم يعمدوها ولم يخضعوا
القليل للكثير فيها ، لأنهم وجدوا مجموعتين كبيرتين من العرب ؛ إحداهما تميل إلى
تحقيق الهمزة والهمزتين سواء أكانتا في كلمة أم في كلمتين ، والأخرى : تميل
إلى التخفيف منها ، فأجازوا اللفظين مما وقاسوا عليها .

مالوا إلى تحقيق الهمزة تارة ، فلم يأبوا اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة فقد
قرأ جماعة من القراء وهم أهل الكوفة : عاصم وحزرة والسكسائي : أئمة بهمزتين (١)
ولا اجتماعها في كلمتين ، فقد اختار جماعة وهم قراء الكوفة وأبن عامر التحقيق
فيها ، كما فعلوا في الهمزتين في كلمة (٢) وذلك نحو « جاء أشرطها » .

وتخففوا من الهمزة بتقليلها بحرف علة تارة أخرى ، فقد قالوا في رفء مصنر
رفأت : رفو ، وفي خبء : خبو ، وفي رفأت ونشأت : رفوت ونشوت ، وفي
خبسأت وقرأت : خبيت وقربت . (٣)

وكما روى عن السكسائي أنه كان يحذف الهمزة من نحو أناس ، ويحذفها
من رأيت مع همزة الاستفهام ، فيقول ناس وأريت « وهو قراءة السكسائي في

(١) شرح الرضي على الشافية ص ٢٦٦ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ص ٢٧٢ .

(٣) شرح الرضي على الشافية ص ٢٦٦ .

جميع ما أوله همزة (يعني همزة استفهام) من رأى المتصل به التاء والنون . (١)
وتردد هم هذا بيز تحقيق الهمزة ، والتخفيف منها يتسق مع منذهبهم في
القياس على كل لغة دون تفضيل لواحدة على أخرى ، أو تغليب لهجة على لهجة ،
لأن من العرب من كان يميل إلى الهمز وهم المتوغلون في حياة البادية ، كبنى تميم
وأمثالهم ، ومنهم من كان يميل إلى التخفيف منها بتسهيلها ، أو حذفها ، وهم الذين
مالوا إلى الأصوات الرخوة ، أو الشبيهة بالرخوة ، واستثقلوا الهمزة لأنها أشد
الحروف الشديدة ، كأهل الحجاز وأمثالهم .

واحتج ابن يعيش للمكوفيين في تحقيقهم الهمزتين في كلمة واحدة وفي
كلمتين ، فقال : « والحجة لهم أن الهمزة من حروف الحلق ، وقد تجتمع حروف
الحلق في نحو اللامعة ، ولحمت عينه ، فكذلك الهمزة » . (٢)
 واحتجاه ضعيف لأسباب :

١- أن الهمزة إذا كانت في نظره من حروف الحلق فهي أثقلها ، يشمرنا
بذلك قول سيديويه : « إنها زبرة في الصدر تخرج باجتهاد » ، فلا يصح قياسها
على حروف الحلق .

أما المحدثون فقد أخرجوها من طائفة الحروف الحلقية ، لأن مخرجها
فتحة المزمار نفسها ، وهي عندهم أشد الحروف الانفجارية ، ويقتضى التصويت
بها بذل مجهود عضلي لا يبذل في سائر الأصوات الانفجارية الأخرى كالباء
وغيرها .

٢- وأن المسألة لا شأن للقياس فيها ، لأنها تتعلق بوجود لهجة ، فإذا
ثبت أن من العرب من يحقق الهمزة الواحدة ، والهمزتين - وهو ثابت - لأنهم

(١) شرح الرضى على الشافية ص ٢٠٦ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج ٩ ص ١١٨ .

قالوا: إن تميماً وأسدأً تؤثران الهمز، ولأن القراءة، وهي تمثل لهجة من اللهجات، رويت بتحقيق الهمزتين في أئمة، وفي «جاء أشراطها» إذا ثبت ذلك بطل القياس، إذ لا قياس مع وجود النص، كما يقول الأصوليون.

* * *

وما قلناه في الهمز من أن العرب يختلفون فيما بينهم في إشارته، وإيثار التخفيف منه لاختلاف عاداتهم الكلامية، من حيث استسهال تحقيقه، واستثقاله - نقوله في الإمالة أيضاً.

وقد اختلف العرب فيها، فأكثر أهل الحجاز يميلون إلى الفتح، وأكثر أهل نجد يؤثرون الإمالة، وقد يفصلون، فيميلون في بعض الأبنية، ويفتحون في بعضها الآخر.

قال الفراء: «أهل الحجاز يفتحون ما كان مثل شاء وجاء وكاد، وما كان من ذوات الياء والواو. قال: وعامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس يسرون إلى السكسر من ذوات الياء في هذه الأشياء، ويفتحون في ذوات الواو، مثل قال وجال» (١).

فلا مجال إذن للخلاف بين النحويين فيما اختلفوا فيه، ولا معنى لما جاء عنهم من وضع حد للإمالة، وتمريق بين الأسماء والأفعال، فسموها في الأفعال وقالوا بشذوذها في الأسماء (٢)، أو تخصيص الإمالة بالأسماء دون الحروف، أو لما جاء عنهم من إمالة الألف الواقعة بعد الياء، سواء أكانت متصلة بها مثل «سيال» بفتحين (نوع من الشجر)، أو منفصلة عنها بحرف واحد نحو شيبان، أو بحرفين أحدهما هاء نحو: «جيبها أدر»، «فإن كانت منفصلة بحرفين ليس

(١) شرح المفصل لابن يعيش ج ٩ ص ٥٤.

(٢) همع الهوامع للسيوطي ج ٢ ص ٢٠٩.

أحدهما هاء ، أو بأكثر من حرفين امتنعت الأمانة » . (١)
وكان ينبغي أن يبنوا هذه الأحكام على أساس التفاوت المعروف بين
القبائل ، بأن يتقصوا اللهجات كل واحدة منها على حدة ، أو يصنفوها بمجموعات
كل مجموعة تضم إليها طائفة من اللهجات التي تشترك في صفة أو أكثر ، ثم
يستخلصون منها كل مجموعة منها على حدة ، لتكون أحكامهم صحيحة ، مطابقة
لواقع اللهجات المدروسة . . . أما اعتبار اللهجات كلها لهجة واحدة ، واستخلاص
حكم عام فتجاهل لواقع العربية ، كان قد أوقعهم في كثير من هذه الأحكام
المصنوعة المتكلفة .

* * *

كيف تتألف بنية الكلمة؟

تتألف الكلمات عند الخليل - رأس المدرستين - بضم بعض الأصوات
الساكنة إلى بعض ، وهي - ساكنة - خالو من الدلالة على معنى من المعاني ، بل لا
يستطاع النطق بها ، حتى يتوصل إلى ذلك بحروف اللين ، أو بالحركات التي هي
أبواب حروف اللين ، ولا أعلم للكوفيين رأياً يخالف رأى الخليل .
كان الخليل يقول : « إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن
الحرف ، ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه ، فالفتحة
من الألف والكسرة من الياء ، والضمة من الواو ، فكل واحدة شيء مما
ذكرت » . (٢)

وإذ عرف أن الأصوات الساكنة هي البناء الذي لا زيادة فيه ، انفسح
المجال لدراسة البناء من عدة نواح ، ومن هذه النواحي ما يتصل بالتجرد والزيادة

(١) شرح الأسموني ج ٤ ص ٢٣٤ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٣١٥ .

عند أهل التصريف .

وينبغي على هذا ألا يكون في اللغة العربية كلمة مجردة ، لا زيادة فيها ، لأنه ما من كلمة إلا كان فيها شيء من الحركات ، أو أحرف اللين ، لتعذر النطق بالأصوات الساكنة وحدها ، كما قال الخليل .

ولكن القدماء تسمّحوا في الحركات فمدوها جزءاً من الأصول التي تتألف منها الكلمات ، فإذا عرضوا للمجردات والمزيدات قصدوا إلى ما زاد على الأصوات الساكنة المحركة بالفتحة أو المكسرة أو الضمة ، من أصوات أخرى زيدت للدلالة على معنى زائد على المعنى المستفاد من أصل البناء .

* * *

المجرد والمزير :

كان الخليل يرى أن أبدية الكلمات ثلاثية ورباعية وخامسة ، لا تقل عن ثلاثة أحرف ، « حرف يبتدأ به ، وحرف تحشى به الكلمة ، وحرف بوقف عليه ، فهذه الثلاثة أحرف ، مثل سمد ، وعمر ، ونحوها من الأسماء ، بدىء بالعين ، وحشيت الكلمة بالميم ، ووقف على الراء » (١) ، ولا تزيد على خمسة « فإيش للمرب بناء في الأسماء ، ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف ، فهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنها زائدة على البناء وليست من أصل الكلمة » . (٢)

وجاء السكوفيون فوافقوا الخليل على أنها لا تقل عن ثلاثة ، وليكنهم خالفوه في الرباعي والخماسي ، وعندهم أن البناء لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على ثلاثة ، وما زاد على الثلاثة فزائد على أصل البناء .

(١) الجزء المطبوع من كتاب العين ص ٣ .

(٢) الجزء المطبوع من كتاب العين ص ٢ .

قال الرضى : « اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي ، وقال الفراء والكسائي ؛ بل أصلها الثلاثي » (١) ، ولكن الكسائي والفراء اختلفا في الزائد ، فالكسائي كان يرى أن الزائد في الرباعي هو الحرف الذي قبل الآخر ، وكان الفراء يرى أن الزائد فيه هو الحرف الأخير والزائد في الخماسي حرفاه الأخيران . (٢)

فالمثال المجرد على هذا عندهم هو : « ف ع ل » ، أما ما زاد على ذلك من تكرار اللام حين بوزن الرباعي نحو جعفر بفعال ، والخماسي نحو سفرجل بفعال إنما هو زيادة طارئة على أصل البناء .

وبهذا يهتجون لمذهبهم ويقولون : « إنما قلنا ذلك ، لأننا أجمعنا على أن وزن « جعفر » فعال ، ووزن سفرجل : فعال ، وقد علمنا أن أصل فعال ، وفعلل : فاء وعين ولام واحدة ، فتمد علمنا أن إحدى اللامين في وزن « جعفر » زائدة ، واللامان في وزن « سفرجل » زائدتان » . (٣)

وأكبر الظن أنهم قاسوا زيادة اللام في هذين المثالين على زيادة العين في مثل : « فعل » ، كقدم ، وآخر ، وعلى هذا جوز الفراء تكرار الفاء والعين في الميزان ، ولو كانا أصليين ، فكان وزن مثل سلسبيل بفعفليل ، بينما أكثر النحاة من البصريين ، ومن حذا حذوهم يزونها بفعفليل . (٤)

* * *

وإذ ذهب الكوفيون إلى أن البناء لا يكون على أقل من ثلاثة أصول اعترضتهم أسماء شاذة ، يدل ظاهرها على أنها تألفت من أصليين اثنين ، كأخ ،

(١) شرح الرضى على الشافية ، ص ١٩

(٢) نفس المصدر

(٣) الا نصاب في مسائل الخلاف - « مسألة ١١٤ »

(٤) شرح الرضى على الشافية ص ٢٢٢

وأب ، وحهم ، وفو ، وغيرهن .

والذي يستقيم لهم هذا الاصل سلكوا نفس السبيل التي سلكها الخليل في التخلص مما استعصى على أصله ، أعنى سلكوا سبيل التأول فزعموا أن هذه وأمثالها إنما كانت في الأصل مبنية على ثلاثة أصول ، غير أن استعمالها على الألسنة كثيراً أسقط منها الاصل الثالث للتحفيف . وكان الفراء يذهب إلى أن « وزن أخ وأب وحهم » : فعل ، وأن وزن « فو » : « فُمِل » (١) أما الحرف الثالث الذي يتم به البناء فهو الواو المحذوفة في الثلاثة الأولى ، وهي التي تظهر إذا قيل فيها : أبوان ، وأخوان ، وجموان ، وفي « فو » الهاء المحذوفة التي تظهر إذا قيل فيها : أفواه .

وقال ثعلب : « يقال : هذا أبك ، وهذا أبالك ، وهذا أبوك ، ثلاث لغات فمن قال : أبك ، قال : هذا أبان ، أب وأبان ، ويجوز فيه : أبوان . ومن قال : أبالك وأبوك فتثنيتهما واحدة : أبوان » . (٢)

وانبنى على شذوذ هذه المفردات ، وتمدد الابهجات فيهن أن ذهبوا إلى إعراب الأسماء الستة بالحركات والحروف جميعاً . والنص الذي جاء عنهم ، وهو في الأصل مذهب الكسائي والفراء (٣) ، في تفسير وجهة نظرهم في إعرابهن بالحركات أيضاً :

« أن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الافراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الاضافة ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلام ، ورأيت غلاماً ، ومسرت بغلام ، فإذا أضفته ، قلت : هذا غلامك ورأيت غلامك ، ومسرت بغلامك ، فتكون الضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعراباً له في حالة الافراد

(١) شرح شرح الاشموني ج ١ ص ٨٠

(٢) مجالس ثعلب ، ص ٤٦٨

(٣) همم الهوامع ج ١ ص ٣٨ .

هي بعينها تكون إعراباً له في حال الاضافة ، فكذلك ههنا .
والذي يدل على صحة هذا : تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب
والجر ، وكذلك الواو ، والألف ، والياء ، بعد هذه الحركات تجرى مجرى
الحركات في كونها إعراباً ، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر ، فدل
على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة
والياء علامة للجر ، فدل على أنه معرب من مكانين . (١) .

* * *

أما المحدثون فيرون أن الأصل السامي الذي تشترك فيه اللغات السامية
المختلفة في الغالب يتكون من ثلاثة أصول (٢) والعربية إحدى هذه اللغات ،
فالجزيرة الغالبة من أبنيتها إنما بنى على ثلاثة أصول ، وهي المرحلة التطورية التي
استقرت عندها اللغة العربية في رأي السكوفيين كما يدل عليه تشبيهم في أن أقل
ما يتألف منه الاسم ثلاثة أصول .

غير أن أقدم الأسماء صيغة - كما يقول برجستراسر - هي الأسماء الثنائية ،
والعربية قد حافظت مع بنائها الأصلي على كثير منها ، غير أنها اشتقت من
بعضها صيغاً جديدة بزيادة أحد حرفي العلة ، أو بزيادة همزة أو هاء ، مثال
ذلك في الجمع الصحيح : أخوات ، وفي جمع التكسير : آباء ، وفي الأسماء المشتقة
أبوة ، وفي الأفعال المشتقة : سمي ، وفاوه . (٣)

وحاول « ياول كراوس » أن يثبت ثنائية البناء في اللغة العربية بإدخاله
في هذا النطاق جميع الأفعال التي يسميها أهل العربية : « جوفاً » ، واكنه

(١) الانصاف - مسألة « ٢ » .

(٢) نشوة اللغة العربية ، للاب انقاس السكرملي ، ص ١٠٧ ، مقدمة لدرس لغة العرب

للعلائي ص ١٢٤ ، التوطئة للدكتور نوّاد حسنين ص ٥٠ . لغة الدكتور علي عبدالواحد

واعني ، ص ١٢ .

(٣) برجستراسر : التطور النحوي لغة العربية ، ص ٦١

قال أخيراً :

« على كل حال ، إذا نظرنا إلى هذه المسألة فسنرى أنه إن كانت هناك أمثال ثنائية قديمة في اللغة العربية فإنها أصبحت كلها تدخل في ظرف التثنية ، وبقايا الثنائية في العربية نجدها في بعض الأسماء التي نعتبرها أقدم الأسماء العربية » .

ثم ذكر من هذه الأسماء عدة ثنائيات ، منها : دم ، أخ ، ابن ، اسم ، ثم ، وئة ، سنة ، مائة ، وغيرهن . ثم انتهى إلى مثل ما انتهى إليه « برجستراسر » ، فذكر أن الكامة « تتطور إلى الثلاثية بطرق ثلاث : (١) إما بإضافة حرف في آخرها « كأخ ، وأب ، ونحوهما » ، و (٢) إما بالتشديد « نحو فر التي ظن هو أن أصلها : فرقة ، و (٣) إما بمد الحركة التي بين الحرفين ، « نحو قام ونام » وغيرها من الأفعال الجوف ، ظناً بأن أصلها . قم ، ونم » . (١)

هم إذن يتفقون مع الخليل البصرى ، والفراء الكوفى في أن الأساس في المفردات العربية ثلاثي الأصول ، ويختلفون معهم في هذه الثنائيات القديمة . فالمحدثون يرون أنها أقدم الأسماء ، وأنها تخلفت عن أخواتها فلم يلبسها التطور ، ولما كان العربية كانت - بمد أن استقر أساسها في الثلاثي - نشأت منها صيغاً ثلاثية بزيادة أحد أحرف العلة ، أو بزيادة همزة ، أو بزيادة هاء ، أو بحذف الحركة ، حتى تصبح حرفاً .

والقدماء يرون أنها كبقية الثلاثيات ، كانت أصولها ثلاثية ، ثم أسقط الاستعمال منها الأصل الثالث للتخفيف ، لأن الحرف الثالث - وخاصة إذا كان أحد حروف اللين - كثيراً ما يطرأ عليه التغيير ، أو الحذف ، فإذا احتجج إليه أوجه في حال الإضافة ، أو التثنية ، أو الجمع ، أو التصغير .

(١) محاضرات المرحوم الأستاذ باول كراوس في طبعة اليسانس لعام ١٩٤٣ - ١٩٤٤

والأستاذ إبراهيم مصطفى في « إحياء النحوي » رأى خاص في الأسماء الستة ، انحاز فيه الى رأى المحدثين ، ولسكنه لم يقل بمقتالتهم أن « أخوك وأبوك » وأخواتها آبنية ثلاثية ، اشتقت من الثماني القديم بزيادة الواو فيهن ، لأنه يرى أن الضمة في حال الرفع طالت حتى أصبحت واواً ، والفتحة في حالة النصب طالت حتى أصبحت ألفاً ، والكسرة في حال الخفض طالت حتى أصبحت ياء ، فما يتصور أنه حرف ثالث ليس في الحقيقة إلا امتداداً لحركة الحرف الثاني فيها . (١)

ولسكن الحرف الثالث في كلمة أخ ، وأب ، وحم ، وهي في حالة الافراد ثابت في بعض اللغات السامية الأخرى .

« فآب » في الآشورية والبابلية : أبو ، وفي الآرامية : أبا .
و « أخ » في الآشورية والبابلية : أخو ، وفي الحبشية ولغات جنوب الجزيرة : أحو .

و « حم » في الآشورية والبابلية : أمو ، وفي الآرامية : حما . (٢)
ووجود الحرف الثالث في هذه اللغات ، لا يدفع قول الأستاذ إبراهيم مصطفى حسب ، وإنما يدفع رأى « ياول كراوس » (وبرجستراسر) أيضاً ويؤيد في الوقت ذاته رأى الخليل ، والفراء ، وفي أنها كانت ثلاثية ثم أسقط الاستعمال منها الأصل الثالث .

ويخيل إلى أن هذه الأسماء كانت في أقدم صورها ملحقة بالواو في حالة الافراد ، كما هي في الآشورية والبابلية والحبشية ولغات جنوب الجزيرة لأن في اللغات السامية ومنها العربية بوجه خاص ، نفوراً من الثمائية .

(١) إحياء النحوي ، ص ١٠٩

(٢) تاريخ اللغات السامية : وانسون ص ٢٨٣ ، ٣٨٦

ويستند الاستاذ (باول كراوس) في هذا النفور إلى ما لاحظته في أكثر اللهجات العربية الحديثة من نفور من هذه الثنائيات ، « ففي أكثر اللهجات العربية نجد أن الكلمة (يد) أصبحت (يد) بتشديد الدال ، وأن اليد الصغيرة في بعض اللهجات إيد ، وفي اللهجة المصرية ، (واللهجة العراقية أيضاً) نجد (إيد) التي أصلها : (بيد) » (١)

فاضطرت العربية من قديم - كما نخيل إلى - أن تلحق هذه الثنائيات واواً لتطول ، فتتسق مع ما استروحت إليه من الأساس الذي استقر فيه بناؤها العام ، أعني الثلاثي .

والكن العربية بعد أن ابتدعت التنوين أخضعت هذه الأسماء له ، كما أخضعت له غيرها ، فذهبت الواو ، إذ لم يمد لها مكان فيها بعد أن قام التنوين مقامها ، وتحققت به الغاية من إلحاقها بهذه الأسماء .

ولهذا تعود الواو إذا زال التنوين في حال الإضافة ، فيقال (أبوك) ، (وأخوك) ، ولهذا أيضاً اختلط الأمر على الكوفيين ، فذهبوا إلى إعراب هذه الأسماء من مكانين .

ومها يكن من أمر فاجراء البصريين لهذه الأسماء الستة مجرى الثلاثي التام في إعرابهم بالحركات أقرب إلى طبيعة العربية من إعراب الكوفيين لمن في انتهاج إعراب غريب كان موضوع جدل طويل ، مع أنهم كانوا يتفقون مع البصريين في أنهن ثلاثيات الأصول .

* * *

على أن الكوفيين ما لبثوا أن واجهوا شواذ أخرى استعصى عليهم اندراجها تحت الأصل الذي أخذوا به ، وهو أن أقل ما يتألف منه الكلمة

العربية إنما هو ثلاثة أصول ، وعرضوا لهذه الشواذ ، ولسكنهم لم يعرضوا لمشكلة القول بأنها أسماء مع أنها لم تتألف من ثلاثة أصول ، ولم يحاولوا فيها ما حاولوا في الأسماء الستة .

وأكبر الظن أنها كانت عندهم أدوات وكنيات أكثر منها أسماء صريحة ، ولعلمهم كانوا قد شمروا بوجود مثلها في اللغات الأخرى ، ولا سيما اللغات السامية التي اتصل أهلها بهم ، واتصلوا هم بأهلها ، فتركوها دون أن يبدو فيها رأياً ، أو يخضعوها لتأويل .

ومن ذلك : الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، التي بني أكثرها على مقطع واحد ، أو مقطعين ، وهي ألفاظ قليلة الأصول ، استخدمتها اللغات كنيات عن الأسماء ، واستعاضت بها عن تكرار الأسماء الظاهرة ، لذلك كان الكوفيون لا يفرقون بين « المضمرة » و « المكنى » فهما من الأسماء المترادفة عندهم (١) ووظيفتها في الكلام واحدة .

والكوفيون في هذه الكنيات آراء يحسن أن نعرض لها لنوازن بينها وبين آراء البصريين فيها من جهة وبين آراء القدماء جميعاً وآراء المحدثين من جهة أخرى ما تهيأت لنا أسباب الموازنة ، لنستطيع تقدير أعمالهم ، ورصد مدى ما وفقوا إليه من صواب الرأي في دراستهم .

* * *

الضمائر :

والضمائر متصلة ومنفصلة . أما المتصلة فهي التاء والكاف والهاء ، والنون ، والياء ، و (نا) ، وكلها ذات مقطع واحد ، وهي التي نجدتها في : ضربت

وضربنا ، وضربك ، وضربه ، وضربن ، وضربني . . وأما المنفصلة فهي : أنا ونحن ، وأنت وفروعها ، وهو وفروعها ، وإياي ، وإياك ، وإياه وفروعهن .
أما الضمائر المتصلة فلا يختلف فيهن البصريون والكوفيون ، وهن عندهم جميعاً كلمات بنيت على أصل واحد . . وأما الضمائر المنفصلة فهي موطن الاختلاف بين رجال المدرستين .

أما « أنا ، ونحن » فهما عند الكوفيين أصلان ، لا زيادة فيها ، ولذلك كانوا يقولون ببناء الأولى على السكون ، أي الألف ، والثانية على الضم .
قال ابن يميث : « حكى الفراء : أن فعات ، بقلب الألف إلى موضع العين ، فإن صححت هذه الرواية كان فيها تقوية لمذهبهم ، فهو عند الكوفيين مبنى على السكون ، وهي الألف » . (١)

أما البصريون فكانوا يرون أن الكلمة ثنائية مؤلفة من أصليين ، هما : الهمزة والنون ، والألف امتداد لفتح النون ، وإنما فتحوها ، لئلا تشبه الأدوات » . (٢)

وقال الأشموني : « مذهب البصريين : أن ألف « أنا » زائدة ، والاسم هو الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين ، وأختاره الناظم ، أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة » . (٣)

واعلم رأى الكوفيين في « أنا » أقرب من مذهب البصريين إلى ما انتهى إليه درس الحديث ، فإذا نظرنا في الجدول الذي وضعه الدكتور « ولفنسون » لضمائر الرفع المنفصلة في اللغات السامية ، أدركنا صواب الرأي الذي ارتآه الكوفيون .

(١) شرح المنفصل ج ٣ ص ٩٤ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) شرح الأشموني ج ١ ص ١٢٦ .

فبملاحظة الجدول نجد أن الضمير « أنا » :

في الحبشية : *ana* ، وفي الآرامية : *(eno) ena* ، وفي السبئية
والمعينية : *ana* ، وفي العبرية : *ani* ، *anohi* ، وفي البابلية والآشورية :
Anaku .

وكلها تشترك في الهمزة والنون ، وصوت ثالث هو الألف في الحبشية ،
والآرامية والسبئية والمعينية ، والبابلية والآشورية ، وهي أصول الضمير العربي
« أنا » ، والياء أو الواو في العبرية .
ونجد أن الضمير « نحن » :

في الحبشية : *nehna* ، وفي الآرامية : *enahnan* ، *hnan* ، وفي
السبئية والمعينية : *nahnu* ، وفي العبرية : *anahnu* ، وفي البابلية والآشورية :
anini . (٩)

* * *

وأما « أنت وفروعها » فذهب الكوفيون إلى أن التاء من نفس الكلمة ،
والكلمة بكاملها اسم ، عملاً بالظاهر « (٢) » ، ونسب الرضى هذا إلى الفراء ، فقال :
« مذهب الفراء : أن « أنت » بكامله اسم ، والتاء من نفس الكلمة » (٣) ، ولا
تعارض بين القولين ، فإن الفراء في مقدمة الأئمة الذين انبنى مذهب الكوفيين
على آرائهم ، بل إن أكثر أصولهم إنما انبت عليها .

ومراجعة جدول الدكتور « ولقدسون » نجد أن الضمير « أنت » :

في الحبشية : *anta* ، وفي الآرامية : *(ant) at* ، وفي السبئية والمعينية :

(١) ولقدسون : تاريخ اللغات السامية ص ٩٠ . كتاب المفصل في قواعد اللغة السريانية ،

ص ١٨ فيما يخص الضمائر السريانية .

(٢) شرح المفصل لابن يعقوب ، ج ٣ ص ٩٥ .

(٣) شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ١٠ .

antā ، وفي العبرية : attā ، وفي البابلية والآشورية : attā . (١)

والظاهر - بعد الوقوف عين هذا - بقتضينا متابعة الكوفيين في العمل به ، والقول بمقتضيتهم في أنها بسيطة لا مركبة ، فأصول « أنت » العربية موجودة في الحبشية والسبئية ، والميدية ، والآشورية والبابلية ، والعبرية .

غير أن الأستاذ « برجستراسر » يرجح أن تكون « أنت وفروعها » مركبات من شديتين : التاء التي تتصل بالفعل الماضي ، من نحو « ذهبت وقممت » ومن مقطع « أن » الذي يحتمل أن يكون من أدوات الإشارة . (٢)

وليس الأستاذ برجستراسر هو أول من قال بتركيبها ، فإن القول به قديم قال به بعض النحاة كما يقول الرضى ، « ونسبة السيوطى والصبان إلى أبى الحسن ابن كيسان وهو أحد الذين خلطوا المذهبين » (٣) وذهب فيها مذهباً هو نفس ما ذهب فيها إليه المحذون فقال « إن الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة فكانت مرفوعة متصلة ، فلما أرادوا انفصالها دعموها بأن لتستقل لفظاً » . (٤)

على أن الخليل كان قد سبق إلى القول بتركيبها واسكنه اعتبر « أن » هي الضمير ، أما التاء فقد لحقت للدلالة على الخطاب كما لحقت الكاف ذلك (٥) ، ومذهب الخليل فى (أنت وفروعها) هو مذهب البصريين .

* * *

وأما « هو وهى » وفروعها ، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من

(١) ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ، ص ٩ .

(٢) التطور النحوى ل لغة العربية : برجستراسر ص ٤٨ .

(٣) حاشية الصبان على الأثمنى ج ١ ص ١٢٧ ومع الهوامع للسيوطى ج ١ ص ٦٠ .

(٤) شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ١٠ .

(٥) الكتاب ٦ ج ٢ ص ٦٧ .

(هو وهي) الهاء وحدها (١) واحتجوا لمذهبهم هذا بأن الواو والياء تحذفان في التثنية نحو: هما، ولو كانتا أصلاً لما حذفتا، ثم أيدوا مذهبهم بنصوص شعرية منها قول العجير السلولي:

فبيناه يشرى رحله قال قائل لمن حمل رخوا الملائم نجيب
وقول الآخر:

إذاه سيم الخسف آلى بقسم بالله لا يأخذ إلا ما احتكم
أراد الأول فبيناه هو، وأراد الثاني: إذا هو. واحتجاجهم بهذه النصوص لا يستقيم، لا يمكن حمل الحذف فيها على الضرورة، كما يقول أبو البركات بن الأنباري في جوابه عن كلماتهم، لأن للشعر من إياها ليست للفتن، وللشاعر أن يتصرف في تراكيبه تصرفاً لا يعرف الحدود.

وإذا رجعنا إلى جدول الدكتور «ولفلسون» رأينا:

في الآرامية: هر = HU ، وهي = HI .

وفي السبئية والميمنية: هو = HUA ، وهي = HIA .

وفي العبرية: هو = HU ، وهي = HI .

وفي البابلية والآشورية: هو = SU ، وهي = SI . (٢)

قال كوفيون في أكبر الظن - على صواب فيما ذهبوا إليه، إلا أنهم لم يستطيعوا تأييده، وما احتجوا به فهو صناعة محضة، أما النصوص فقد تحمل على الضرورة، كما صنع أبو البركات بن الأنباري في الرد عليهم، وأما الحذف في التثنية - أي في «هما» - كما اعتبروه دليلاً آخر على صحة مدعاهم فليس بدليل قوي، فلمعترض أن يقول: إن «هما» ليست هي على حد التثنية، وإنما هي

(١) الانصاف - مسألة ٩٦ .

(٢) ولفلسون: تاريخ اللغات السامية، ص ٩

صيفة مستقاة ، استعملت للدلالة على التثنية ، أو يذهب إلى إمكان أن الواو والياء لم يحدفا ، وإنما قصرا بكثرة الاستعمال تخفيفاً .
الكوفيون على صواب فيما ذهبوا إليه من أن الهاء وحدها هي الضمير ، لأنها هي الضمير وحدها في الأرامية والعبرية ، ولأن السين التي حلت محلها في البابلية والآشورية هي الضمير وحدها أيضاً ، وليس الصوت الملاحق بالهاء ، أو السين حرفاً ثانياً ، لأنه - في أغلب الظن - ليس إلا ضمة مطولة ، أو كسرة مطولة ، ولا بد من الضمة والكسرة ، ليسهل نطقه على اللسان ، وأغلب الظن أن الضمير في « هو ، وهي » وفروعها هو نفس الضمير المتصل الذي تجده في « ضربه ، وضربها وضربها ، وضربهم ، وضربهن » .

* * *

وأما « إياك ، وإياه » وفروعهن ، ففيهن جدال طويل بين الكوفيين والبصريين ، وبين الكوفيين أنفسهم ، والبصريين أنفسهم ، حتى كان عدد الآراء فيهن من الفريقين : سبعة آراء . (١)

وجهور الكوفيين يذهبون إلى أن الكاف والهاء والياء من إياك وإياه وإياي هي الضمائر ، وهي منصوبة ، وأن « إيا » عمادها ، تعتمد عليه اللواحق في حالة انفصالها ، وهو مذهب الفراء ، كما يقول السيوطي . (٢)

وجهور البصريين يذهبون إلى أن « إيا » هي الضمير ، وهذه اللواحق التي تلحق ، حروف لا موضع لها من الاعراب ، ألحقت بها كما ألحقت التاء بأنا وفروعها ، وكما ألحقت الكاف بأسماء الإشارة . (٣)

وهناك رأيان ، أحدهما لقوم من الكوفيين ، وهو يذهب إلى بساطتها

(١) هم الهوامع ج ١ ص ٦١

(٢) هم الهوامع ج ١ ص ٦١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ١٢ .

والثاني للخليل بن أحمد ، وهو يذهب إلى تركيبها .
أما الأول فهو رأى قلة من السكوفيين ، كما يفهم من إهمال أبي البركات
ابن الأنبارى إياه حين عرض للخلاف بين البصريين والسكوفيين فى إياه ، وإياي
وإياك ، وخلاصة هذا الرأى : أن السكلمة ليس فيها تركيب ، وأن « إيا » مع
ما بعدها اسم واحد . (١)

وأما رأى الخليل فليس هو رأى البصريين ، لأن للبصريين رأيا آخر
ذكرته هنا ، وقد ردوا على الخليل ، ووهنوا قوله ، وكان الخليل يرى أن « إيا »
ضمير مبهم ، يحتاج إلى ما يخصه ، وأن اللواحق التى تلحقه إنما هى الضمائر
المتصلة وقد أضيفت « إيا » إليها بدليل ما سمعه من قول العرب « إذا بلغ
الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » . (٢)

فالخليل إذن كان يرى أنها ضمير ، ولكنه يحتاج إلى ما يخصه ، وإضافته
إلى الاسم الظاهر . كما جاء فى النص - تدل على أن الهاء المتصلة بإيا الأولى فى
النص اسم مضاف إليه أيضاً ، فهو يخالف البصريين باعتبار اللواحق أسماء ،
والسكوفيين باعتبار « إيا » اسما مضمرا .

وأقرب الآراء من رأى الخليل هو رأى السكوفيين ، لأنهم لم ينكروا
عليه اسمية اللواحق ، ولا كنههم خالفوه فى « إيا » ، وفى إعراب لواحقها ، فأنهم
يروون أن « إيا » لا محل لها من الأعراب ، وإنما أتى بها لتكون عمادا للضمائر فى
حالة الانفصال ، وإن اللواحق فى محل نصب لأنها هى الضمائر ، لا إيا .

ويبدولى أن رأى الخليل فى « إياك وإياه وإياى » مسةقيم بثلاثة أمور .

١ - أنه سمع العرب يقولون : « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب »

(١) شرح الرضى على السكافية ج ٢ ص ١٣ .

(٢) الكتاب ج ١ ص ١٤١ والانصاف (مسألة ٩٨) .

واحتماهم إياها مضافة إلى الظاهر يشمر بجواز إضافتها إلى المضمرة .
٢ - وأن « إيا » في استعمالها خالفت أخواتها من الضمائر ، لأنها مبهممة ،
تحتاج إلى ما يخصصها ، بالحقاق علامة التكليم ، والخطاب ، والغيبة بها ، وذلك
يشعر بأنها تختلف عن سائر أخواتها ، وأنها ليست بمنزلتها في التعريف ، ويشعر
بقوة رأى الخليل في إبهامها ، واحتياجها إلى ما يزيل الإبهام عنها بإضافتها .

٣ - وأن الحروف التي تلتها ، كما يزعم البصريون هي بمنزلة التي تستعمل
أسماء ، فكيف يفرقون بين استعمالها حرفاً واستعمالها أسماء ، وليس ذلك إلا
لدهابهم إلى أن « إيا » ضمير معرفة ، فاما عدوها من المعارف أحاوا اعتبار العلامات
ببداها أسماء ، لأن كونها أسماء يستدعي أن يكون لها محل من الأعراب ، ولا
محل لها ههنا إلا أن تكون مضافة إليه ، وهذا ما لا يستطيعون تصوره ، لأن
الضمائر عندهم لا تضاف ، لغنائها عن التعريف والتخصيص .

* * *

أسماء الإشارة ، والاسماء الموصولة :

وأما أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، فللإنحاة القدماء ، فيهن آراء غامضة ،
وقد اختلفوا في « ذا » من أسماء الإشارة و (الذي) من الأسماء الموصولة ، هل
الاسم فيها هو الذال وحدها ، أو الذال والألف في « ذا » ، والألف والذال
والياء في « الذي » . ؟

وقد ذهب الكوفيون إلى الأول ، واحتجوا لمذهبهم بما هو صناعى شخص
لا يمت إلى البحث اللغوى بصلة ، فقد قالوا :

« الدليل على أن الاسم هو الذال وحدها ، أن الألف والياء فيها (يعنون
ذا والذي) يحذفان في التثنية ، نحو قام ذان ، ورأيت ذين ، وقام اللذان ، ورأيت

الذين ، وصارت بالذين » . (١)

وذهب البصريون إلى الثاني ، واحتجوا بلذهيبهم بما لا يختلف عن احتجاج

الكوفيين بمدى عن البحث اللغوي السليم ، فقد قالوا :

« إنما قلنا إنه لا يجوز أن تكون الذال وحدها فيها هو الاسم لأن (ذا

والذي) كل واحدة منها كلمة منفصلة عن غيرها فلا يجوز أن تبنى على حرف ،

لأنه لا بد من الابتداء بحرف ، والوقوف على حرف ، فلو كان الاسم هو الذال

وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً ، وذلك

محال . (٢)

فإذا التمسنا أسماء الإشارة في اللغات السامية وجدنا أن ما يقابل « ذا » العربية

في الحبشية هو : ZE ، وفي الآرامية هو : Hono (وهي تقابل « هنا » العربية

وتؤدي ما تؤديه « ذا » أيضاً ، وفي العبرية هو : ZE . (٣)

وبملاحظة هذا نجد أن اسم الإشارة في الحبشية والعربية مؤلف من صوت

ساكن وصوت لين ، كما هو في العربية وهذا ربما أيد الكوفيين في ذهابهم إلى

أن الذال وحدها هي اسم الإشارة ، لأن صوت اللين لا يعنى أكثر من أنه حركة

الذال ممتولة ، وحركة الذال هنا لازمة للاستعانة بها على النطق بالذال ، لأن الصوت

الساكن مما يعسر النطق به وحده مجرداً من صوت اللين القهصير (الحركة) ، أو

الطويل (حرف المد) ، إذا كان يمثل كلمة مستقلة ، فلا بد إذن من الاستعانة

بالحركة ، ثم مطلت هذه الحركة ، حتى أصبحت ألفاً ، ولذلك حذفت في الصيغة

التي وضعت للمعنى ، فليس هناك من حاجة إليها لاعتماد الذال حينئذ على الألف

والتون بمدى .

(١) الانصاف في مسائل الخلاف - مسألة ٩٥ .

(٢) الانصاف - مسألة ٩٥ .

(٣) تاريخ اللغات السامية ، ص ١٠ .

وبملاحظة ما جاء في احتجاج البصريين لمذهبهم ، من ذهابهم إلى ضرورة الاستعانة بالألف ، ليتمكن النطق بالاسم ، يبدو لنا الخلاف بينهم وبين السكوفيين شكلاً ، لأنه لا السكوفيون ينكرون أهمية صوت الين في الاستعانة به على النطق بالذال ، ولا البصريون .

أما احتجاج البصريين بقول العرب في تصغير (ذا) والذي : ذيا والذيا ، فلا ينصر لهم قضية ، لأن العرب يستروحون إلى الكلمات الثلاثية ، كما يستروح إليها غيرهم من الساميين ، ولذلك كان الأساس في اللغات السامية هو الثلاثي غالباً . فإذا استعملت أمثال هذه الصيغ استعمال الصيغ الأخرى التي تمثل أكثر مفردات اللغة جموها عليها ، وزادوا في أصولها ، كما فعلوا ، في اسم ، وأصله : (سم) وأخ وأب وحم وفو وغيرها ، وهي أبنية سامية الأصل بقيت في العربية دون أن يلحقها التطور الذي لحق مفرداتها ، فأقرها في الثلاثي ، فبقيت على حالها ، فلما أرادوا أن يستعملوها استعمال سائر المفردات أضفوا إليها نوا أو الهمزة ، أو الهاء ، في أخوة وآباء وأفواه وأسماء في حالة الجمع ، ومنحوها الخصائص السامية لسائر المفردات .

ومما يؤيد غموض آرائهم في هذه الأسماء أنهم لم يكادوا يعرضون لبقية أسماء الإشارة ، كذى وذو وأولاء ، ولا لبقية الأسماء الموصولة ، كاللاني واللاني ، وحين حاولوا تفسير وجود اللام المشددة في الذى ، واللذين والذين قالوا :

« وزادوا اللام الثانية مفتوحة من « الذي » على اللام الأولى ، ليسم سكون اللام الأولى ، لأن الألف واللام لا تدخل على ساكن إلا احتياجاً إلى تحريك اللام ، لالتقاء الساكنين ، كقولهم : الانتظار ، والانكسار ، فلم تدخل اللام الثانية لأدى إلى تحريك اللام الأولى ، لأنها ساكنة ، والنال بعدها ساكنة وزادوا اللام الثانية ، لتبقى اللام الأولى على أصلها في السكون » . (١)

وهو تفسير ضعيف ، لأنه مبني على افتراض أن الـ « الذي » ساكنة ، وهو ما لم يقيم عليه شاهد ، وما استشهدوا به من نصوص شعرية يمكن حملها على الضرورة ، أو على أن لغة الشعر لغة خاصة في أحوال كثيرة ، لا يستشهد بها على أسلوب إلا إذا جاء له في الدثر نظير ، وكل ما استشهدوا به إنما هو من الشعر ، من مثل قول الشاعر :

الذ بأسفله صحراء واسعة والذ بأعلاه سيل مده الجرف
وإذا أثبت هذا لهم شيئاً فأنما يثبت أن « الذ » لغة في « الذي » ، وأنه استعين على سكون اللام باللام الزائدة المفتوحة ، والـ « الذي » لا يجيب بحال عن وجود اللام الزائدة في اللغة الأخرى ، أعني « الذي » لأن الـ « الذي » فيها متحركة ، لا تحتاج إلى زيادة اللام الثانية .

* * *

عرفنا مما ذكرناه هنا أن هذه الأبنية موجودة في اللغات السامية المختلفة مما يؤيد أنها بقايا من السامية الأولى ، تختلف عن التطور اللغوي الذي خضعت له مفردات اللغات السامية ، وهي في الغالب تتألف من أصوات قليلة ، أريد بها إلى الاختصار حين يستعان بها على ربط أجزاء الجملة بعضها ببعض .
أما الضمائر فهي ألفاظ معينة يستعمل بعضها في الـ « الذي » المتكلم ، كالتاء المضمومة في « ضربت » والياء في « ضربني » ، وأنا ، ونحن ، وغيرها ، وبعضها للـ « كناية عن الغائب ، كهاء في « ضربه ، وضربها » ، وكهـ وهي وغيرها ، وبعضها للـ « كناية عن المخاطب ، كالتاء المفتوحة في « ضربت » ، والسكاف في « ضربتك » وأنت وأنت وغيرها ، وهي موجودة في سائر اللغات للـ « كناية عن الأسماء الظاهرة ، وللـ « استغناء ، بها عن تكرارها .

وأما أسماء الإشارة فتتوعدى وظيفتها اللغوية كما تؤدبها الضمائر ، إلا أنها تختلف عنها في أنه قد يجمع بينها وبين ما هي كناية عنه ، أعني الأسماء الظاهرة ،

كما إذا أشير إلى شيء ، فقيل : هذه الشجرة ، أو هذا الرجل ، أو أولئك النسوة ،
إيماناً في التشخيص .

وأما الأسماء الموصولة فهي كالضمائر وأسماء الإشارة ، تؤدي ما تؤديه
من وظيفة ، بل هي (في الأصل من أسماء الإشارة)^(١) ويستغنى بها عن
تكرار ما هي كناية عنه ، ولما كانت أقوى من الضمائر وأسماء الإشارة في تحقيق
الاختصار ، وربط الجمل التي تمثل صوراً ذهنية معهودة ، بعضها ببعض ، فلو لا
كلمة (التي) في قولنا : سأريك الهدية التي أهداها إلي أبي ، لما استطعنا التعبير
عما تؤديه هذه الجملة إلا بجملة يفسر بعضها بعضاً ، ويكمل بعضها بعضاً .
فينبغي أن نتقبلها كما هي ، ونستعملها كما استعملها العرب أصحاب اللغة ،
بعد أن نرصد استعمالاتها المختلفة ، التي نقلتها إلينا النصوص الصحيحة .

(٢)

الاستعمال وأثره في البنية

لا أريد أن أفترض في الكوفيين أنهم انتهجوا في دراسة اللغة منهجاً علمياً
سليماً ، ولا ينبغي أن أفترض ذلك ، فالكوفيون كالبصرين كانوا قد درسوا
اللغة معتمدين على الملاحظة والاختبار في داخل اللغة نفسها ، أو درسوا نحوها
غير شاعرين بتأثيرها باللغات السامية من روابط ، صرحها اللغة السامية الأولى
التي حارت في وجوة مختلفة من التطور ، فكانت هذه اللغات السامية المختلفة
المروفة ، ولم يعنوا بنحو هذه اللغات ، أو يدرسوا ظواهرها اللغوية على أساس
المقارنة بين العربية ، واللغات السامية الأخرى .

(١) بـرجستراس : التطور النحوي لغة العربية ، ص ٥٣ .

إلا أن البصريين كانوا قد قصروا في استغلال المراجع الحية التي كانت في متناول أيديهم ، فلم يتموا استقراءها ، وشغلتهم الرغبة في التقنين والتعميد عن أن يرجعوا إلى المادة نفسها ، وبدلاً من أن يرجعوا إلى هذه المادة ليتصيدوا ظواهرها ، وأصولها العامة ، حاولوا في كثير من الأحيان إخضاع هذه المادة إلى تلك القرائن التي وضعوها ، والتي تعتمد غالباً على أسس فلسفية محضه ، قال أمرهم بسبب هذا إلى التخبط والحيرة ، وآل أمر اللغة إلى الجمود والجذب الخفيف ، لأن الذين جاءوا بعد الطبقة الأولى كانت المسافة بينهم وبين مادة العربية بعيدة ، وشغلتهم أعمال السلف عن أن يرجعوا إليها ، أو يبحثوا عنها فيما حفظته لهم هذه المدونات من نصوص ، وأصبح كل همهم أن يلهوا بما وصل إليه أسلافهم من قوائين ، وأن يفلسفوا ما انتهى إليهم من علل ، حتى أصبح للقوائين قوائين ، وللعلل علل ثوان ، وعلل ثوان .

ولا يكن من حق الدرس علينا أن نلتبس لهم ببعض العذر ، لأنهم قد استخدموا كل قواهم ، وبلغوا الغاية التي تسمح لهم بها استعداداتهم العقلية ، وظروفهم التي لم يكن لها إلا أن تضمهم حيث كانوا ، في الدرجة التي تتناسب مع تقدمهم الفكري العام ، وقد تأثروا بما حولهم من مناهج ، ولا سبيل لهم إلا أن يتأثروا بها ، وكان المنهج السكلامي هو الغالب على الدراسات فتأثروا به ، ولم يكن لهم في دراسة اللغة وعلومها تاريخ بعيد ، لذلك لم يهتدوا في دراسة اللغة العربية إلا إلى اللغة العربية نفسها ، فكان ذلك هو الشجرة التي نفذ منها العقم والجذب إلى دراساتهم ، وهي لا تزال في المرحلة الأولى من النمو ، فكانت النتيجة التي آت إليها هذه الدراسة معروفة مترقبة .

على أن ملاحظاتهم واختباراتهم لم تكن عقيمة كل العقم ، ولا جامدة كل الجمود ، فقد فتحت أمامهم منافذ هدتهم إلى شيء من خصائص الدراسة اللغوية ،

وظهرت آثارها فيما وصلوا إليه من نتائج ، هي من صميم الدراسة اللغوية ، والدراسة النحوية .

وكان الكوفيون أقوى صلة بالمنهج النحوي ، وأكثر انتفاعاً بالمصادر اللغوية التي رفض البصريون كثيراً منها ، كما سئرى عند الكلام على مصادرهم ، ولأنهم - بعد - أقل اندفاعاً إلى الأخذ بأساليب أصحاب الكلام ، من اعتداد بالمقل ، وعناية بالأصول العامة .

يدل على ذلك اعتمادهم على الاستشهاد بكلام العرب من نصوص شعرية ونثرية كلما نظروا البصريين ، ويدل عليه توسيع الأطلس اللغوي الذي خططه البصريون ، وقصروا الأخذ عليه ، فقد عرف عنهم أنهم اعتمدوا على أقوام من العرب وثقوا بهم ، واحتجوا بكلامهم ، وهم : أعراب الحظمية .

ويدل عليه أيضاً ما يستشف الدارس من نحوهم من جنوح عن تفسير الظواهر تفسيراً عقلياً ، وعن اتباع التأويلات البعيدة التي تخالف الظاهر . وخير مثال لهذا ما قاله الكسائي حين سئل عن شذوذ « أئى » انوصولة في استعمالها عن سائر أخواتها الموصولات قال : « أئى كذا خلقت » . (١)

يقول الأستاذ أمين الخولى : « إن الكسائي باجابهته هذه يذكرنا بمدرسة قومه فى النحو ، وما تميل إليه من التبع اللغوي ، وعدم التأويلات البعيدة ، والامعان المنطقي الذي جنحت إليه مدرسة البصرة المناظرة » . (٢)

ويدل عليه أيضاً ما سأذكره في هذا الفصل من دراسات لبنية الكلمة العامة ، وتفسيرات لظواهر لغوية انبذت على التفاتهم إلى تأثير اللغة بهوامل التطور ،

(١) شرح الرضى على الكافية ، ج ٢ ، ص ٤١ .

(٢) الاجتماع فى النحو العربى : الأستاذ أمين الخولى ، وهو بحث قدم أو تمهيد المستشرقين

وإلى تدخل الاستعمال وحرريته في تغيير كثير من الأبنية التي كثر دورانها في الألسنة ، فإذا قورنوا بالبصريين شعرنا بمهظم المسافة بين المدرستين ، وبعد الشقة بين المنهجين .

وفيما يأتي مثل من أمثلة كثيرة ينبغي عليها الفرق بين مدرسة تميل إلى تحكيم الحس اللغوي في تتبع الظواهر اللغوية ، وأخرى تميل إلى تحكيم الأصول العقلية في دراستها .

كان الكوفيون يذهبون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل . . . أصلها : « سوف » ، والبصريون يذهبون إلى أنها أصل بنفسها (١) ولننظر الآن إلى أسلوب كل من الفريقين في الاحتجاج لمذهبه لنتبين بعد الشقة بين الأسلوبين .

قال الكوفيون : « إنما قلنا ذلك ، لأن « سوف » كثير استعمالها في كلامهم ، وجربها على ألسنتهم ، وهم أبدأ يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم : لا أدري ، ولم أبل ، ولم يك ، وخذ ، وكل ، وأشباه ذلك . والأصل : لا أدري ، ولم أبل ، ولم يكن ، وأؤخذ ، وأؤكل ، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال فكذلك هنا ، لما كثر استعمال « سوف » في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً . . . والذي يدل على ذلك : أن السين تدل على ما تدل عليه « سوف » من الاستقبال ، فلما شابهتها في اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذة منها وفرع عليها . »

وقال البصريون : « إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى إلا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً بنفسه ، والسين حرف يدل على معنى

(١) الانصاف - مسأله ٩٢ ، شرح المفصل ج ٨ ص ٨ : المعنى - حرف السين

المهمة ، المهم ج ٣ ص ٧٢ .

فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه لا مأخوذاً من غيره . (١)
وقال قائل من أتباعهم : « ليست السين مقطعة منها ، أي من « سوف »
بل هي أصل برأسها على الأصح ، لأن الأصل عدم الاقتطاع » . (٢)
فقد نهج الكوفيون في ذهابهم إلى أن السين وسوف حرف واحد ، وأن
السين ليست إلا « سوف » اقتطع الاستعمال ، وجريها على الألسنة بعض حروفها
تخفيفاً ، منهجاً يتفق مع واقع اللغة في تطورها واستعمالها .
يدل على ذلك إيرادهم نظائر كثيرة من أفعال تأثرت بهذا العامل اللغوي
أعني الاستعمال ، فحرت على خلاف القياس بمقدانها بعض أصولها التي بنيت عليها ،
ثم احتجوا بلغات سموها كانت « سوف » قد فقدت الواو في بعضها ، والفاء
في بعضها الآخر . (٣)

أما البصريون فقد أمعنوا في منهجهم العقلي ، حتى ليخيل إلى الواقف على
احتجاجهم أنهم كانوا ينكرون خضوع اللغة للتطور وانفصال الاستعمال إنكاراً باتاً ،
لأن الأصل عندهم « في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف وأن يكون
أصلاً في نفسه » .

ثم انتصر أبو الزكيات بن الأنباري لهم فرد كلام الكوفيين بأن ما ورد
من لغات قد انفرد الكوفيون به فلا يكون حجة ، كما أنهم كانوا قد استكملوا
الاستقراء فلم يعثروا من كلام العرب شيء ، أو كأن رواية اللغات وقف عليهم ، وأن

(١) الانصاف - مسألة ٩٢ .

(٢) الهمع ج ٢ ص ٧٢

(٣) بل لقد ذكر ابن هشام فيها أربع لغات : سوف « ويقال فيها : سوف » يخذف

الوسط وسو يخذف الأخير ، وسي يخذفه ، وواب الوسط ياء مبالغة في التخفيف «

﴿ المعنى - حرف السين المفرد ﴾

ويخيل إلي أن ﴿ سي ﴾ هي السين المفردة التي تجدها في -ينعل- واسكنها لما بقيت

وحدها كسرت ثم هطلت حركاتها كثيراً لحروفها حتى استعدت السكونية إلى ياء .

ما يصل غيرهم إليه مما لم يعرفوه ليس من كلام العرب .
وبأنه إن صححت هذه الرواية فهي من الشاذ الذي لا يربأ به لقلته كما
يزعمون ، لأنها لا تخضع لأصولهم وبأن حذف الفاء والواو على خلاف القياس
فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف . (١)

وهذا تدخل منهم في القوانين اللغوية وحد من حرية الاستعمال في البناء
وإذا كان حذف الواو والفاء على خلاف القياس أفكان الحذف في تلك الأهـمـة
التي أيد الكوفيون بها مذهبهم ، والتي لم ينكرها البصريون ، من نحوه كل وخذ
ولم أبل وغيرها جارياً على القياس وهم - أعني البصريين - يتفقون مع الكوفيين
في أن الألسنة في استعمالها الطويل قد حذفت بعض أجزائها لأن الألسنة تميل
إلى التخفيف بحذف بعض الأصول من الحروف التي يكثر دورانها عليها .

وقال ابن يعيش : « والذى عليه أصحابنا أنها كلمتان مختلفتا الأصل ، وإن
توافقتا في بعض حروفها ، ولذلك نختلف دلالتها ، فسوف أكثر تنقيساً من
السين » . (٢)

وقال ابن هشام لبيان أن بينهما فرقاً : « وتنفرد - يعنى سوف - عن السين
بدخول اللام عليها ، نحو : « وسوف يعطيك ربك فترضى » . (٣)

أما ما قاله ابن يعيش فقد رده ابن مالك ، بأن استعمالها في القرآن وفي
كلام العرب لا يشير إلى مثل هذا الفرق المزعوم ، لأنها قد تواردا على معنى واحد
في قوله تعالى : « وسوف يؤتى الله المؤمنين أجراً عظيماً ، أولئك سنؤتيهم أجراً
عظيماً » وفي قول الشاعر :

(١) جمع اللوامه ج ٢ ص ٧٢

(٢) شرح المنفصل لابن يعيش ج ٨ ص ١٤٨ ١٤٩

(٣) معنى اللبيب - حرف السين المهملة .

وما حالة إلا سيصرف حالها إلى حالة أخرى وسوف تزول (١)
وأما قاله ابن هشام من أن « سوف » تختص بدخول اللام كما في قوله
تعالى : « وسوف يعطيك ربك فترضى » فأكبر الظن أن الذي منع دخول
اللام على السين في كلامهم إنما هو عامل صوتي ، لأنه قد يعول ذلك إلى توالي
حركات كثيرة في كثير من المواضع ، كما في نحو قولنا : والله لسيقتاني في
الدفاع عن بلاد ، وهو مما استثقله العرب في كلامهم ، لما فيه من مجهود عظمي ،
لا يتفق مع ما يتطلبه الاستعمال من سهولة ويسر .

وكان كثير من النحاة يعلمون بناء الفعل الناضي على السكون عند اتصاله
بالضمير المرفوع المتحرك ، نحو : قدمت ، وكتبت ، بأنه لو بقي على حاله من
الفتح لتوالت أربع حركات ، وهو ما يستثقله العرب في كلامهم .
قال الأشموني : وهو أحد أتباع المدرسة البصرية : « وأما ضربت وانطلقنا
فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع حركات فيجاءه كالكلمة
الواحدة » . (٢)

* * *

ولماذا نبدأ في الاحتمالات ، ولدينا في العربية مثال آخر ، هو : مذ
ومند « وأجمهور النحاة من البصريين والكوفيين على أن الأصل في « مذ » هو :
« مند » (٣) ، ولها استعمالان عندهم ، يستعملان ظرفين ، ويستعملان حرفين ،
كما جاء في قول ابن مالك :

ومذ ومند اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل كجئت مذدعا
وإن يجزا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى أفي استبين

(١) همع الروامع ، ج ٢ ص ٧٢ .

(٢) شرح الأشموني ، ج ١ ص ٩٥ .

(٣) شرح الأشموني ، ج ٢ ص ٢٣٦ ، الهمع ج ١ ص ٢٦ .

فها إذن قد يكونان حرفين عندهم ، ومع ذلك فإن « مذ » مشتقة من « منذ » ، أو هي « منذ » أسقط الاستعمال منها النون ، مع أن البصريين كانوا يقولون : « إن الأصل في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً في نفسه » . (١)

هذا إلى أن هناك للمحدثين رأياً يذهبون فيه إلى أن « الأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة أفرغت من معناها الحقيقي ، واستعملت مجرد موضحات ، أي مجرد رموز (٢) ، وقبل أن تصير أداة كانت قد مرت بتاريخ طويل مجهول ، أخذت فيه تتخلى عن مدلولها الأصلي شيئاً فشيئاً ، وبطريقة غير محسبها ، وأخذت تصطنع لنفسها وظيفة خاصة وحكماً جديداً .

وكان البصريون يسمونها حروف المعاني ، لأن كل واحد منها يفيد معنى من المعاني ، كالأستفهام والابتداء ، والاستعلاء ، والجبازة ، والاستدراك ، وغيرها .

وكان الكوفيون يسمونها أدوات ، لأنها أصبحت رموزاً مجردة ، لا تدل على معنى مستقل ، بحيث يمكن التعبير عنه ، أو ترجمته ، ولا يظهر معناها إلا إذا اتخذت لنفسها مكاناً معيناً في الجملة .

ويبدو ذلك واضحاً في بعض الأدوات التي بقيت محتفظة بأصولها ، ولسكنها بعدت بالاستعمال عما كانت تؤديه أولاً ، كعلى في دلالتها على الاستعلاء فهي تؤدي ما يؤديه الفعل (علا) من معنى ، إلا أنها اختلفت عنه في حكمها واستعمالها ، على أنها كانت تستعمل إلى جانب ذلك استعمال الأسماء أيضاً ، كما جاء في قول الشاعر :

(١) الانصاف - مسألة ٩٢ .

(٢) « اللغة » فندريس ، ص ٢٤٦ .

فقدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اتصل وعن قيض بزبلاء مجمل
أى من فوقه . (١)

ومثلها : (عن) فى استعمالها أداة تدل على المجاوزة ، واسما ، بمعنى (جانب)
كما يقولون ، وكما جاء من قول الشاعر :

ولقد أرانى للرماح دربعة من عن يمى تارة وأمامى (٢)

ومثلها : لكن ، كما ميانى بيان أنها مركبة من (لا) النافية ، و (كن)
المقابلة لكلمة Ken العبرية التي معناها (هكذا) . ولا يبعد أن تكون كلمة
(كن) كانت فى العربية ثم انقرضت منها ، كما احتمل الدارسون المحدثون أن
(أيس) كانت فعلا للكينونة فى العربية ، كما هى فعل الكينونة فى اللغات السامية
الموجودة الآن ، ولا كنها انقرضت من العربية .

ومثل (عن ، وعلى) فى استعمال الأولى اسماً وأداة ، واستعمال الثانية
اسماً وفعلاً ، وأداة : do ، will فى الإنجليزية ، فإن (do) تستعمل فعلاً
أساسياً فى الجملة ، وتستعمل فعلاً مساعداً ، أو أداة استفهام ، وقد اجتمعتا فى
قول الإنجليزية فى تحيته : How do you do .

وأن will تستعمل اسماً بمعنى الإرادة أو الرغبة ، وتستعمل فعلاً بمعنى
أراد ، أو رغب ، وتستعمل أداة تقوم فى الدلالة على الاستقبال مقام السين
وسوف فى العربية ، حتى لقد اختصرت بعض حروفها فى الإنجليزية بواسطة
الاستعمال لغرض التخفيف كما فى قولهم :

You ' ll visit Cairo ، كما اختصرت بعض حروف (سوف) فاستعملت

(سو) حيناً ، و (سف) حيناً ، و (سى) حيناً آخر ، كما يقول السكوفيون .

* * *

(١) شرح الاشمونى ، ج ٢ ، ص ٢٢٢

(٢) نفس المصدر .

النسب والتركيب :

وهما كلمتان تتلاقيان في معنى واحد هو استخلاص كلمة واحدة من أكثر من أصل واحد ، وتفرقان في كيفية هذا الاستخلاص ، فالنعت يتحقق باستخلاص كلمة من كلمتين ، أو ثلاث كلمات بعد اقتطاع بعض أجزائها . والتركيب يتحقق بالتلازم بين كلمتين تلازما يجعل منها الاستعمال متجاورتين كلمة واحدة ، يمنعها التلازم والاستعمال معنى جديداً مستخلصاً من مجموع المعنيين اللذين دل عليها الأصلان المتلازمان كلا على حدة .

لاحظ المشتغلون في اللغات ، الذين رصدوا ظواهرها أن التركيب ظاهرة في اللغات لا تختص بها العربية ، بل هي في العربية ، أو في اللغات السامية بوجه عام ، أقل منها في اللغات الهندية - الأوربية ، ولا سيما الحديثة منها ، فقلما نجد في هذه اللغات كلمات ترجع إلى أصل واحد .

وواقع اللغة العربية يشهد بصدق ملاحظتهم ، فالعربية ، وهي إحدى اللغات السامية ليس فيها من المنحوتات والمركبات إلا مقدار ضئيل بالنسبة إلى بقية المفردات ، التي امتلأت بها المماجم اللغوية ، وليس من المحتمل أن تكون اللغة العربية قد شذت عن أخواتها الساميات ، كالعبرية والآرامية والحبشية وغيرها ، لأنهم جميعاً يؤلفون فصيلة لغوية واحدة ، تقف إلى جانب الفصائل اللغوية الأخرى كالهندية - الأوربية ، واللغات الشرق الأقصى وغيرها .

وإذا نظرنا في أحد معاجم الإنجليزية مثلاً ، وهي إحدى اللغات الأوربية الحديثة ، رأينا ظاهرة التركيب شائعة إلى درجة أن المفردات التي لا تركيب فيها تؤلف جانباً ضئيلاً إلى جانب المفردات المركبات .
ومن أمثلة المركبات الإنجليزية :

*Housebreaker' Horsebreaker' Highborn' Pickpocket' Postoffice'
Doorkeeper'*

إلى غير ذلك .

ومن المركبات الإنجليزية أيضاً طائفتان كبيرتان من المفردات ، تألفت
كلمات الطائفة الأولى من أصل وسابقة ، وهي ما تسمى : *Prefix* ، وتألفت
الطائفة الثانية من أصل ولاحقة ، وهي ما تسمى : *Suffix*
وينبغي ألا يختلط الأمر علينا ، فنخلط بين المركبات التي لم يعرض الحذف
لأصولها ، وبين المنحوتات التي لا تتكون إلا بحذف بعض الأجزاء من أصولها
التي تألفت هي منها .

وهذه المفردات العربية القليلة التي ترجع إلى أكثر من أصل واحد تؤلف
في العربية طائفتين ، طائفة المنحوتات ، وطائفة المركبات .

ولا تقتصر عملية النحت على الأسماء وحدها دون الحروف ، كما زعم بعض
الباحثين فقد ذهب إلى أنه لا يكون بين الأدوات والحروف ، واعتبر رأى الخليل
في أدوات منحوتات من الآراء التي انفرد بها ، وشذبهها عن جبهة النحاة (١)
وليس الأمر كما زعم فإن النحت عملية لغوية قائمة على الاختصار في
الكلمات التي يكثر دورانها على الألسنة ، فكما يكون في الأسماء يكون في
الأدوات والحروف .

على أنه ليس الخليل وحده هو الذي يرى أن النحت يقع في الأدوات
كما يقع في الأسماء حتى يمد شاذاً عن جبهة الباحثين ، فإن الكسائي والنحاة
وغيرهما من الكوفيين يرون هذا الرأي أيضاً ، وقد جاءتنا عنهم أقوال تقول
إلى القول بوجود النحت في الأدوات والأسماء جميعاً ، اللهم إلا أن يريد بالجمهرة
جمهرة البصريين الذين خالفوا الخليل فيما ذهب إليه في « إن ، وإذن » وهو قول
متسجح فيه .

والأصل الذي انبنى عليه مذهب الكوفيين في التركيب هو الأصل الذي
بنى الخليل مذهبه عليه ، وهو : « أن الكلمتين إذا ركبتا ، وسكل منهما معنى
وحكم أصبح لهما بالتركيب حكم جديد » . (١)

وقد صرحوا بهذا حين قرروا أن أصل « مها » : « مه » بمعنى اكففه ،
زيدت عليها « ما » ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن « (٢) » ، وأدخلوا في هذا
الأصل جميع الأدوات التي رأوا أنها مركبة من أداتين .

والمنحوتات التي وصلت إلينا ، بعضها قديم ، وبعضها إسلامي حديث ،
ومن الأول جميع الأدوات والأبنية ، التي قيل : إنها منحوتة : كلن في رأى
الخليل والكسائي ، و « إذن » في رأى الخليل ، و « ليس » في رأى الخليل
والفراء ، و « لكن » في رأى الكوفيين ، وغيرها . ومن الثاني : أبنية نحت
كل واحد منها من كلمتين أو أكثر ، كالبسمة ، والحمدلة ، والحواقة أو الحوافة
والهيلة والحسبة ، والحيلة ، والسمعة ، فانها منحوتة من : بسم الله الرحمن
الرحيم ، والحمد لله ، لاحول ولا قوة إلا بالله ، لا اله إلا الله ، حسبي الله ، حتى
على الصلاة ، سمع الله لمن حمده ، اللهم إلا ما قل من مثل : عبشمى ، وعبقسى ،
نسبة إلى عبد شمس ، وعبد الدار ، وعبد القيس ، فان نحتها - كما تشر إضافة كلمة
« عبد » إلى « شمس » وغيرها - كان قد تم قبل الإسلام .

وكان الخليل قد تناول هذه المنحوتات ، فذكر أمثلة منها حين عرض في
دراسته للأصوات اللغوية وتألفها ، ففي أثناء عرضه لائتلاف العين مع الحاء ،
ذكر أنها لا تأتلفان في كلمة واحدة لتقارب مخرجيهما ، وتلاصقهما عنده ، « فلولا

(١) ابن جنى : سر صناعة الاعراب - حرف الكاف .

(٢) شرح الأشموني ، ج ٤ ، ص ١١ .

بحة في الحاء لا شتهرت بالعين لقرب مخرج الحاء من العين ، اللهم إلا إذا كانت العين في كلمة والحاء في كلمة أخرى ، ثم اشتق من الكلمتين ، أو نحت منها كلمة واحدة ، كما نحت تعبفس من عبد القيس ، وتعبشم من عبد شمس ، ومثل له بقول العرب : حيميل يحيميل حيملة ، كما جاء في قول الشاعر :

فبات خيال طيفك لي عنيقا إلى أن حيميل الداعي الفلاحا
وكما قال الآخر :

ألا رب طيف منك بات معانقي إلى أن دعا داعي الصباح فحيملا
وحيميل منحوتة من كلمتين ، هما : حى وعلى . (١)

وفي أثناء عرضه لائتلاف الحاء والهاء ذكر أنها لا تأتلنان أيضاً لنفس السبب الذى حال دون ائتلاف العين مع الحاء ، وهو تقارب المخرجين ، وتلاصقهما « فلو لاهتة في الهاء لا شتهرت بالحاء ، لقرب مخرج الهاء من مخرج الحاء » ، إلا إذا كانت الحاء في كلمة والهاء في كلمة وكان لكل من الكلمتين معنى على حدة ثم تألفتا بطريق النعت ، على النحو الذى اجتمعت فيه العين والهاء .
كان الخليل يقول : « وبمد الحاء الهاء ، ولم يأتلنا في كلمة واحدة أصلية ، وقبح ذلك على السنة العرب ، لقرب مخرجيهما ، لأن الحاء في الحلق بلوق العين وكذلك الحاء والهاء ، وانكناهما يجتمعان في كلمتين ، لكل واحدة معنى على حدة ، كقول لبيد :

وتهادى فى الذى قلت له ولقد يسع فولى حيهل
وإنما جمعها هي كلمتين ، حى كلمة ، ومعناها : هلم ، وهل : حشيتي ، فجعلها كلمة واحدة » . (٢)

(١) الجزء المطبوع من كتاب العين ، ص ١٠ ومقدمة لسان العرب .

(٢) لسان العرب - حرف الحاء .

وجاء الدارسون من بعد الخليل فأثبتوا وجود المنحوتات ، ومثلوا لها ،
وغلا ابن فارس ، فذهب إلى أن أكثر الأبنية التي تزيد أصولها عن ثلاثة منحوتة
من كلمتين ، مثل قول العرب للرجل الشديد : ضبط ، من ضبط وضبر ، وفي
قولهم : صهصاق ، من صهل وصلق ، وفي الصلدم ، إنه من الصلد والصدوم . (١)
أما رجال هذه المدرسة فلم أقف على أقوال لهم توضح رأيهم في هذه
المنحوتات ، التي عرضت لأمثلة منها ، كالجملة والبسملة ، وغيرها ، أو تحليلها
إلى أصولها ، كما فعل الخليل ، وكل ما عرضوا له منها : هذه السمكيات والأدوات
التي لها صلة قوية بدراساتهم النحوية .

ولعل خير ما يفسر هذا ما قاله الأستاذ الخولي من أنه « كان الخارجون
منهم إلى البادية إنما يسمون إلى جمع ما يروج في قصور الخلفاء عند سمرهم ،
ومجالس أنسهم التي كانت من مظاهر سلطانهم ، وجاههم قبل كل شيء . » (٢)
ولم يعنوا بدراسة اللغة دراسة علمية ، بل لم تكن لهم دراسة لغوية منظمة ،
قائمة على رصد الظواهر اللغوية المختلفة ، وتحليلها تعليلاً لغوياً ، ولم أجد من
بينهم من اقتبح هذه السبيل غير الفراء ، وأكثر ما جاء للكوفيين من أقوال

(١) الصاحبى لابن فارس ، ص ٢٢٧ .

(٢) « الاجتهاد في النحو » وهو بحث قدم الى مؤتمر المستشرقين الدولى ، المنعقد

بإستانبول ١٩٥٩ .

أهل الأستاذ يعنى رجال هذه المدرسة ، ويعنى الأصمعى واليزيدى واشباههما من رجال
المدرسة البصرية دون غيرهم من رجال العلم الأوائل كالخليل بن أحمد وأمثاله ، وليس بعيداً
عنا ما كان بين الخليل وسليمان بن علي وإلى المنصور على الإهواز ، حين عرض هذا عليه
لجاء والتعيم إذا رضى أن يقوم بتأديب أولاده ، وهو أحوج ما يكون الى ما يسد الحاجة
وما كمال منه من رفض لهذا العرض مكثفاً بكسر الخبز اليابسة التي أخرجها الى رسوله قائلاً
له : ما دامت هذه عندي فلا حاجة بى الى سليمان .

« معجم الأدباء ج ١١ » الخليل « ٠٠ وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٤٣ » بولاق «

تتعلق بجزئيات هذه الظاهرة ، أعنى ظاهرة التركيب ، وتطبيق ملاحها العام عليها ، إنما هو للفراء .

وأكبر الظن أن انفراد الفراء بهذا يرجع إلى عقلية المتفلسفة ، لأنه كان من أصحاب الكلام ، ولأصحاب الكلام محاولات في هذا الصدد ، تتمثل في رأيهم بأن اللغة اصطلاح ، وليست وحياً ، ولا إلهاماً ، وظهرت نتائجها في أعمال الخليل ، وغيره من أصحاب الكلام القويين .

ثم إن صناعة الاعراب وحدها كانت قد كفلت لهم تلك الزلفى التي أشار إليها الأستاذ ، والتي كانوا يمشدون بها ، ويتساقفون إلى الفوز بها ، وندب الخلفاء بإياعهم لتأديب أولادهم لا يقتنضهم التفقه في اللغة ، ولا يتطلب منهم العمل الجاد المضنى في البعث عن أسرار اللغة وظواهرها ، كل ما هناك « مسألان في النحو » وبيتان من معاني الشعر ، وأحرف من اللغة » كما قال الكسائى لعلى ابن المبارك الأحمري حين استخلفه في تأديب أولاد الرشيد . (١)

فأنا إذ أعرض لآراء الكوفيين في المنحوتات ، إنما أعرض لهذه الكلمات والأدوات التي كان لابد لهم من أن يتناولوها بالدرس ، لأنها من صميم دراستهم .

على أنى أعترف بأنى لم أستطع الوقوف على جميع أقوالهم في هذه الأدوات التي يدل ظاهرها على أنها مركبة ، كما سبق للخليل أن وسم القول في كثير منها فيما أملاه على سيديويه ، وما أجاب به سيديويه عما سأله عنه ، وما دامت المصادر لاتعين على تحقيق كل ما أقصد إليه فسأتناول بالدرس ما وقع لى من هذه الأدوات .



تبدأ قصة ذلك الأصل الذي عرضت له ، وهو أن الكلمتين إذا ركبتا

وكان لسلك منها معنى وحكم ، أصبح لها بالتركيب حكم جديد - بعمل الخليل
المغوي ثم أخذ الكوفيون به ، لأنهم تلاميذه ، الآخذون عنه ، وبنوا عليه
آراءهم في أدوات كثيرة كان الدارسون من بصريين وغيرهم يعتبرونها بسائط
لا تركيب فيها ، واستطاع الكوفيون في ضوء هذا الأصل أن يصلوا إلى بعض
النتائج الصحيحة ، ولو كان بطريق المصادفة ، لأنهم لم يمنوا بدراسة اللغات
السامية التي كان يمكن دراستها لو أرادوا ، أو لو شعروا بقوة الصلة بين دراستها
ودراسة العربية . إنهم لو فعلوا ذلك ، ووازنوا بين العربية واللغات السامية
المعروفة لديهم لاهتدوا إلى كثير من الحقائق الواضحة ، التي تتعلق بأصل
اشتقاق هذه الكلمات الآثارية المجهولة الأصل ، ولكنهم لم يفعلوا ، فنشأ عن
جهلهم بالعربية والسريانية بوجه خاص ، وهما اللغتان الساميتان اللتان كان يتيسر
لهم معرفتها ، لاتصالهما بأهلها ، واختلاطهم بهن ، « أنهم لم يوفقوا إلى بيان
المعاني الدقيقة التي يؤديها كثير من الكلمات ، لأنه ليس من الممكن في كل
الأحوال أن يهتدى الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمة ، إذا اقتصر في بحثه على
لغة سامية واحدة » (١)

ولذلك ، إن الظن باتصال الخليل بلغوي السريان ، وتبادلته معهم بعض
الأصول والمسائل ، ووقوفه على مفردات مشابهة لمفردات عربية ، تناوّلها بالدرس
وصرح برأيه في أصلها ، وفيما تؤديه - أقول إن هذا الظن ليجد إلى نفس
الدارس سبيلا سهلة ، وإن لم يظفر بما يؤديه من مصادر تشير صراحة أو إشارة
إلى اتصال الخليل ببعض أولئك ، لأن الخليل كان قد وصل إلى كثير من
النتائج التي أثبت الدرس الحديث المقارن صحتها ، أو صحة أكثرها كراهيه في
« لن » من أنها مركبة من « لا » و « أن » ، وكرأيه في « ليس » من أنها

مركبة من « لا » ، و « أيس » ، وهو فعل الكينونة ، الذي يظن الدارسون أنه كان في العربية ، ثم زال منها ، فإذا سئل الخليل عن الاختلاف بين ما تؤديه هذه الكلمات المركبة في رأيه ، وبين ما تؤديه أصولها التي ركبت منها أجاب بأن الكلمتين إذا ركبتا ، ولكل منهما معنى وحكم أصبح لها بالتركيب حكم جديد .

* * *

وبملاحظة أقوال الكوفيين في هذه الأدوات يتبين أنهم كانوا يفرقون بين أدوات منجوتة ، وأخرى مركبة ، وبعد رصد هذه الأدوات ، وأقوالهم فيها يمكن تصنيفها صنفين :

١ - الصنف الأول : الأدوات المنجوتة وبشروع فخر :

« لهم »

وهي مركبة عند الكسائي من الكوفيين وحده ، وعنده أنها مركبة من « لا » و « أن » ، وحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف لاسا كثيرين . (١)
وقد حذا الكسائي في « ان » حذو الخليل ، لأن الخليل هو صاحب الرأي الأول فيها ، قال سيديويه : « فأما الخليل فزعم أنها « لا أن » ، واصلكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم ، كما قالوا : ويأمله ، يريدون : وي لأمه ، وكما قالوا يومئذ ، وجعلت بمنزلة حرف واحد » . (٢)

وقال الأزهرى - فيما نقل صاحب اللسان - : إنه « حكى هشام عن الكسائي مثل هذا القول الشاذ عن الخليل » . (٣)

(١) شرح الاشموني ج ٣ ص ٢٨٣ . المفنى - حرف اللام

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤٠٧

(٣) لسان العرب - مادة «ان»

أما المراد فكان يذهب إلى أن أصل « لن » ، و « لم » : لا ، فابدل الألف نونا في أحدهما ، وميبا في الآخر (١)

ورأى الكسائي - فيما نرى - أصوب ، لأن الدرس المقارن الحديث يؤيده فيما ذهب إليه ، من تركيب « لن » من « لا » و « أن » ، كما يرجح تركيب « لم » من « لا » و « ما » فقد رأى « برجسناسر » : أن أصل النفي في العربية أن يكون بلا وما ، وأن العربية قد اشتقت من « لا » أدوات ، منها : ليس ، وإن ، ولم ، وقال : « لن » مركبة من « لا » و « أن » ، ولم « ربما كانت مركبة من « لا » و « ما » الزائدة » (٢)

وقال في موضع آخر من محاضراته - حين عرض لحروف العطف - :
« ثم » خاصة بالعربية ويظهر أنها مشتقة من « ثم » المقابلة لـ *Sam tam man* الأرامية ، و (أو) سامية الأصل ، و (أم) حديثة عربية ، أصلها : *a - ma* كما أن (لم) أصلها : *la - ma* و (كم) أصلها : *kama* ، و (لكن) مركبة من (لا) و (كن) المقابلة لـ *ken* العربية التي معناها : هكذا » (٣)

غير أن النحاة القدماء لجعلهم بهذا ونحوه ، كانوا يحملون على الخليل والكسائي ويصفون رأيها هذا بالشذوذ ، كما سمعنا من حديث الأزهري ، فيما نقل ابن منظور ، ولم ينتفع البصريون بما ذهب إليه هذان الامامان ، أو يحاولوا البحث في غير هذه الأدوات في ضوء بحثها فيها ، كما فعل الكوفيون في محاولاتهم تفسير كثير من هذه الأدوات التي عرضت لهم في دراستهم النحوية .

ولم أجد من بين المتأخرين من أخذ بهذا الرأي غير ابن جني في

(١) شرح الرضي على السكافية ج ٢ ص ٢٣٥

(٢) التطور النحوي للغة العربية ، ص ١١١ .

(٣) التطور النحوي للغة العربية ص ١١٩ .

سر صناعة الاعراب ، فقد عرض لمبدأ التراكيب الذي عرضت له ، وطبقه على أدوات كثيرة ، منها : لن ، وكان . (١)



« ليس » :

وهي مما عرض له الخليل ، فقال : « أصله : لا أيس ، فطرحت الهمزة ، وأزقت اللام بالياء . » (٢)

أما البصريون غير الخليل فقد راحوا يفترضون فيها فروضاً ، لا تمت إلى الواقع بصلة ، وأخذوا يعلبون عليها أصولهم ، ويخضعونها لأقيمتهم ، فقال ابن السراج : (إنها حرف بمنزلة (ما) وتابعه أبو علي الفارسي ، وابن شقير وجماعة .) (٣)

وقال ابن سيده : « ليس : كلمة نفى ، وهي فعل ماض ، وأصلها : ليس ، بكسر الياء ، فسكنت استئثالا ، ولم تقلب ألفاً ، لأنها لا تتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال . » (٤)

وهو - فيما أظن - قاس « ليس » على « نعم » فإن من من اللغات التي رويت لها : نعم ، وأصلها عندهم نعم ، ثم حذفت الكسرة ، فقد قال ابن يعيش إن فيها أربع لغات ، واللغة الأصل فيها أن تكون : (نعم على وزن : حمد وعلم) . (٥)

وعلى هذا ابن هشام ، فقد قال : « هي فعل لا يتصرف ، وزنه : فعل

(١) سر صناعة الاعراب - حرف الكاف .

(٢) لسان العرب - مادة ليس .

(٣) المنى - حرف اللام ص ٢٢٧ .

(٤) لسان العرب - مادة ليس .

(٥) شرح المفصل ج ٢ ص ١٢٨ .

بالسكسر ، ثم التزم تخفيفه ، ولم تقدره فعل بالفتح ، لأنه لا يخفف ، ولا فعل بالضم ، لأنه لم يوجد في يأتي العين إلا في هيوء . (١)

ولا أعلم أحداً ذهب مذهب الخليل فيها غير الفراء الكوفي ، فقد كان يقول : « أصل ليس : لا أيس ، ودليل ذلك قول العرب : اتتني به من حيث أيس وليس ، وجيء به من أيس وليس ، أى من حيث هو ، وليس هو » . (٢)

ولعل ما في « أيس » من معنى الوجود - وقد لمح الفراء فيما رواه وفسره بقوله : « أى من حيث هو ، وليس هو » - هو الذى هياً لها أن تنضم إلى طائفة الأفعال الدالة على الوجود في زمن من الأزمان ، وأصبحت تعمل عملها ، واتخذت لنفسها أحكامها ، من اتصال بالضمائر ، وبتاء التأنيث الساكنة . ولعل معنى الوجود الذى لمح الفراء فيها يؤيد ظن الدارسين المحدثين في أن « أيس » كانت فعل الـكينيونة في العربية ، ثم انقرض منها ، ولم يبق فيها إلا مركبا مع « لا » .

وأيد البحث الحديث رأى الفراء في « ليس » ، فذهب برجستراسر إلى مثل ما ذهب إليه ، وقال : « قد اشتقت العربية من « لا » أدوات أخرى للنفي ، لا توجد في سائر اللغات السامية إلا : « ليس » فيقابلها في الآرامية : *Lait* ، وهى مركبة من « لا » واسم معناه الوجود ، يحتمل أن يكون لفظه القديم : *itai* ، أو قريباً من ذلك ، وهو *ies* في العبرية ، و *itai* في الآرامية القديمة ، ويقاربها في الأكديّة : فعل وهو *isu* ، أى يملك الشيء وهو له ، فمعنى *iait* : لا يوجد ، وهذا هو معنى ليس الأصلي » . (٣)

على أن « برجستراسر » كان قد اعترضته مشكلة عرض لها دون أن يجد

(١) المغني - حرف اللام - ص ٢٢٧ .

(٢) لسان العرب - مادة ليس .

(٣) التطور النحوي ل لغة العربية ، ص ١١١ .

لها حلا ، وذلك : أن حروف (ليس) لا تتطابق مع حروف *lait* ، لأن السين العربية لا تقابلها التاء في اللغات السامية الشمالية ، فقيام السين في (ليس) مقام التاء في (*lait*) كما يقول - (نقض لقوانين الأصوات السامية ، لا بد له من سبب ، ولا نعرفه) . (١)

ولكن : يخيل إلى أن لا مشكلة هناك فإن *lait* التي تحدث عنها على أنها تقابل (ليس) العربية لها من الأدوات العربية ما يقابلها ، وما تتطابق حروفه مع حروفها وهي : (لات) التي تعمل في العربية عمل (ليس) وإمكانها اختصت بنفسى الحين ، كما في قوله تعالى : (ولات حين مناص) .

وعلى هذا فيحتمل أن تكون *lait* الأكدية قد تطورت صوتها المدغم : *Diphthong* ، وقد ماتت العربية إلى الفخلف من هذا الصوت «٢» ، فأصبحت : (لات) ، وأن تكون (ليس) قد اختصت بها العربية ، كما اختصت بأشياء أخرى كثيرة .

ولدينا من كلام الفراء ما يشعر بأنه كان لا يفرق بينها وبين (ليس) من حيث دلالة كل منها على نفي الوجود ، فقد قال في تفسير قوله تعالى من سورة «ص» : فنادوا ولات حين مناص : يقول : ليس بخين فرار ، فهي إذن عنده بمنزلة ليس .

ولعل الفراء كان يرى أن التاء فيها أصلية ، وليست للتأنيث ، فقد كان يقول : أقف على لات بالتاء . (٣)

وعلى هذا فاحتمال برجستراسر أن تكون «لات» حرف نفي ، ولا تكون

(١) التطور النحوي للغة العربية ص ١١١ .

(٢) الدكتور ابراهيم أنيس : الأصوات النحوية ص ٨٩ .

(٣) معاني القرآن : ورقة ١٦١ .

فعلا من أخوات كان (٩) ، احتمال ضعيف ،

وإذ نحتت ليس من لا و أيس ، فكل ما جد فيها من جديد لم يكن لها قبل النحت إنما يحمل على أن الكلمتين إذا ركبتا أصبح لهما بالتركيب حكم جديد ، وهو المبدأ الذي أخذ به الكوفيون .

* * *

« لكن » :

والكـن مما اختلف فيه البصريون والكوفيون . أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنها بسيطة . وأما الكوفيون فقد اختلفوا فيما بينهم ، فكان الفراء يذهب إلى أن أصلها : لكن أن ، فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونون لكن للساكنين ، كقوله :

ولالك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل (٢)

وكان بقية الكوفيين يذهبون إلى أنها مركبة من لا و أن والسكاف

الرائدة ، لا التشديبية ، وحذفت الهمزة تخفيفاً ، (٣)

وهم - أعنى الكوفيين - في مقالاتهم بتركيبها أدق من حيث الحس اللغوي

من البصريين ، بقطع النظر عن إصابة الرأي فيها وعدم إصابته ، لأن بناءها غريب ، ليس له نظير في أبنية المفردات البسيطة ، ولسكنهم أخطئوا وجه الصواب .

أما الفراء فلا زالت المشكلة أمامه قائمة ، لأنه حللها نصف تحليل ، وترك

النصف الآخر دون أن يبدي رأيه فيه ، ولعله كان يعتبره جزءاً واحداً لا تركيب فيه .

(١) التطور النحوي للافة العربية ص ١١٥ .

(٢) المنى - حرف اللام ص ٢٢٦ .

(٣) شرح المفصل ج ٨ ص ٧٩ . المنى ج ١ ص ٢٢٦ .

وأما بقية الكوفيين فاستطاعوا أن يلمحوا النفي فيها ، فحملوا « لا » أصلاً من أصولها ثم اختلف الأمر عليهم ، فافترضوا اعتباراً وجود كاف زائدة ، لا للتشبيه .

كل هذا يرجع إلى أنهم درسوا اللغة العربية في نطاق اللغة العربية نفسها ، جهلاً بوجود الصلة بينها وبين اللغات السامية الأخرى ، « وليس من الممكن في كل الأحوال أن يهتدى الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمة إذا اقتصر على لغة سامية واحدة » كما قال الدكتور « ولفنسون » .

أما المحدثون فأيدوا فكرة التركيب فيها ، ولكنهم قالوا بأنها مركبة من « لا » و « كن » القابلة لكلمة « كن » العبرية ، التي معناها : « هكذا » (١)

* * *

« اللهم » :

وهي بناء مركب عند البصريين والكوفيين جميعاً ، إلا أنه عند الكوفيين مركب تركيب نحت ، وعند البصريين مركب من لفظ الجلالة ، ومن ميم مشددة نابت عن « يا » في أوله ، في حالة النداء ، ولذلك لا يجمعون بين « يا » والميم المشددة ، لأنها عوض عنها ، ولا يجوز عندهم الجمع بين العوض والم عوض عنه ، فهم قد سلكوا في عدم الجمع بينهم مسلكهم العقلي المعروف .

وكان الخليل يقول : « اللهم نداء ، وانميم ههنا بدل من « يا » » (٢) ، وعليه سيديويه ، وسائر البصريين .

واحتج البصريون بعد ذلك لمذهبهم على إسماعيل بن الأتباري

قائلين :

(١) التطور النحوي لغة العربية ، ص ١١١

(٢) الكتاب ، ج ١ ص ٣١٠ .

« إنما قلنا ذلك ، لأننا أجمعنا أن الأصل : يا الله ، إلا أننا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا « يا » ، ووجدنا الميم حرفين ، ويستفاد من قولهم : اللهم ما يستفاد من قولك : يا الله - دلنا ذلك على أن الميم عوض من « يا » ، لأن العوض ما قام مقام الموضع ، وههنا الميم قد أفادت ما أفادت « يا » ، فدل على أنها عوض منها » . (١)

وأصلها عند الفراء - وتبعه سائر الكوفيين - : « يا الله أمنا بخير ، إلا أنه لما كثرت في كلامهم ، واشتهرت في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً ، كما قالوا : هلم ، والأصل : ها الميم ، فحذفوا الهمزة تخفيفاً ، وأدغموا الميم في الميم ، كما قالوا : ويامه ، ويل لأمه ، وإنما حذفوا ، وخففوا » . (٢)

واحتج الكوفيون بلذنبهم فيها بمثل ما احتج به الفراء ، مستنديين إلى أنه كثير الاستعمال في كلام العرب ، وما كثرت في كلامهم قصدوا به قصد التخفيف كما فعلوا في هلم ، وويامه ، وأيش - والأصل أي شيء - وعم صباحاً ، والأصل : أنهم صباحاً .

وبنصوص شعرية أنكرها البصريون عليهم ، زاعمين أنهم لا يعرفونها ، ومن ذلك قول الشاعر :

إني إذا ما حدثت ألما أقول يا اللهم يا الله
وقول الآخر :

وما عليك أن تقولى كلاماً صليت أو سبحت يا اللهم ما
أردد علينا شيخنا مساماً

وقول الآخر :

غفرت أو عذبت يا الله

(١) الانصاف - مسألة ٤٧ .

(٢) شرح المفصل ، ج ٢ ص ١٦ .

وقد جمع هؤلاء بين الميم ، و « يا » ، ولو كانت عوضاً عنها لما
جاز أن يجمع بينهما (١)

وليس لدى الفريقيين من سند علمي يؤيد ان به ما ذهبوا إليه ، أما البصريون
فاستندوا إلى أن إجماعهم قام على أن الأصل فيها : « يا لله » ، وإلى أنهم وجدوا الميم
حرفين ، و « يا » حرفين ، فهم - كما ترى - قد سلكوا في احتجاجهم سبيلاً
لا توصلهم قط إلى فهم اشتقاق لغوي ، فقد استندوا إلى إجماعهم ، وتعلقوا
بالشبه اللفظي بين « يا » والميم المشددة ، وليست الظواهر اللغوية مما ينبغي على
صناعة ، أو مما ينظمه عمل عقلي ، أو مما يسلك إليه باجماع الآراء ، فهي ظواهر
اجتماعية ، انبثقت عن المجتمع ، وتطورت بتطور الجماعة التي صدرت عنها ،
« وأشرف عليها عقل الجماعة التي لا قدرك الأدلة المنطقية بحال ، بل التي يصح
فيها القول بأنها لا تعقل ، ولا تتأثر بالمعقول ، كما يطمئن الدرس اللغوي الآن إلى
أن التعبيرات اللغوية تم بطريقة آلية مستقلة عن إرادة المتكلم بها ، بل بغير شعور
منه ، وأن تطور اللغات يتم بفعل تيارات اجتماعية مهيمنة » . (٢)

وأما السكوفيون فهم إذا كانوا أميل إلى الدرس اللغوي باستنادهم إلى
الاستقراء ، واحتجاجهم بالنصوص فإن اعتبارهم الميم المشددة بقية الجملة كانت ثم
أسقطت تخفيفاً ، مبنية على افتراض محض ، وإذا استطاعوا - بما أتى بهم من نصوص -
أن ينقضوا ما عسك به البصريون من عدم اجتماع الميم المشددة مع « يا » -
لم يصلوا بنا إلى واقع هذه الميم .

ولو ثبت ان واقع هذه الصيغة في الاستعمال - كما قال البصريون - مجردا
من « يا » لما كان ذلك دليلاً على أنها عوض منها ، لأن ذلك يرجع - في أكبر
الظن - إلى أن هذا البناء المركب قد خصه الاستعمال بالنداء ، أو بالدعاء ، حتى

(١) الانصاف - مسألة ٤٧ .

(٢) « الاجتهاد في النحو » : الأستاذ أمين الخولي .

أصبح هذا مدلولها المتبادر إلى الأذهان ، فاستغنى عن حرف الذاء للدلالة عليه .
على أنه ليس بعيداً أن يظن المحدثون أن هذا البناء سامي ، وأن هذه
الميم التي كسع بها البناء بقية من علامة الجمع في العبرية ، وهي « يم » وأن كلمة
« اللهم » العربية هي في الأصل : « ألوهيم » العبرية ، أو هي من قبيل المخلفات
السامية في لغتنا العربية .

يقول الأب أنستاس الكرملي في بحثه عن كلمة « البعيم » : « ذكر علماء
اللغة صنفاً سموه البعيم ، ولم يصفوه وصفاً يبينه لنا ، أو يذكر لنا أصله ، والذي
عندنا أن البعيم تخفيف « البعليم » ، ويراد به : البعول ، جمع بعل ، وكان إليها
للسكمانيين الذين جاؤوا السلف ، ثم اندمجت بقاياهم في بعض القبائل العربية
التي كانت في عهدهم . وهذه الميم في « البعليم » هي للتعظيم وإن كانت في حد
ذاتها للجمع ، فهي تشبه قول العبريين . « ألوهيم » ومعناها بالحرف الآلهة ،
وهم لا يريدون به إلا الواحد الفرد ، وإن جمعوه للتعظيم . (١)

فإذا صح أن الميم في (اللهم) للجمع المقصود به التعظيم كما ذهب
السكوفيين إلى جواز الجمع بين الميم و « يا » مقبولاً ، وكانت الشواهد التي
ذكروها بعيدة عن مطاعن البصريين أو تأويلاتهم .

* * *

« الله » في الكتابة :

البصريون يذهبون إلى أنها بسيطة لا تركيب فيها ، وهو قول الخليل ،
وقد صرح به حين عرض للتسمية بالحروف ، وما يستتبع ذلك من حرفها ، أو
من حملها على الكتابة ، أو عدم حملها عليها ، فإن كانت بسيطة قدرت مصروفة ،
وإن كانت مركبة قدرت ممنوعة من الصرف ، أو حملت على الكتابة .

(١) أنستاس الكرملي : مجلة لغة العرب - السنة السابعة ١٩٢٩ ، ج ٢ ، ص ١٣٧ .

قال سيديويه : قال الخليل : (إلا التي للاستثناء بمنزلة دغلي) (١) يعني أنها بسيطة ، بدليل قوله : (وأما إلا ، وإما في الجزاء شكائية) يعني أنها مركبتان ، وإذا سمى بها فملي الحسكاية ، مثل التسمية بنحو (تأبط شرا) .

والفراء يذهب إلى أنها منحوثة ، (مركبة من حرفين : (إن) التي تنصب الأسماء ، وترفع الأخبار ، و (لا) التي للعطف ، فصار : إن لا ، فخففت الون وأدخمت في اللام فأعملوها فيما بعدها عمليين ، فنصبوا بها في الإيجاب ، اعتباراً بأن ، وعظفوا بها في النفي ، اعتباراً بلا ، فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل لا ، فعملوها عاطفة ، وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها على (إن) ، و (زيدا) اسمها ، وقد كتبت (لا آمن الخير ، والتأويل : إن زيد لم يقم) . (٢)

ولا أعلم أن الكوفيين خالفون في القول بزكيتها ، ولا كتبهم خالفوه في العامل في المستثنى بها ، وقد عرفنا الآن رأيه في نصب المستثنى بالا . أما سائر الكوفيين فقد ذهبوا إلى أن (إلا ، قامت مقام (استثنى) ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، كان المعنى فيه ، استثنى زيدا) . (٣)

أما البصريون فيذهبون إلى أن (العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط إلا) (٤) ... وهنا نظهر نزعتهم المنطوقية والزامهم بالأصول العامة المرسومة ، ومحارلتهم إخضاع كل ما يقع تحت أيديهم لها ولو أدى ذلك إلى أن يتكلموا تأويلات مخالفة للظاهر ، فإذا قال الكوفيون : ليس هناك فعل ينصب ما بعد (إلا) في قولهم : القوم اخوانك إلا زيدا ، قالوا : العامل فيه هنا معنى الفعل ، وإذا قالوا لهم : قد يكون الفعل الذي يسبق (إلا) لازماً ، والفعل اللازم

(١) الكتاب ٦ ج ٢ ص ٦٧ .

(٢) شرح المنصل ٦ ج ٢ ص ٧٦ ، ٧٧ ، شرح الرضي على الكافية ج ١ ص ٢٢٦ .

الانصاف - مسألة ٣٤ .

(٣) الانصاف - مسألة ٣٤ .

(٤) الانصاف - مسألة ٣٤ .

لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء ، قالوا : إن العامل فيه هو هذا الفعل
اللازم ، ولكن بواسطة (إلا) ، كما تشمل الأفعال اللازمة بتوسط حروف
الجر ، وقد قلنا : إن العامل هو الفعل ، أو معنى الفعل يتوسط (إلا) .

وهم .. كما نرى .. قد احتاطوا للأمر احتياطاً دقيقاً يطرد مع ما عرفوا به
من حذق في صناعة التراكيب ، واستكنهم بمدوا عن روح الدرس النحوي ، لأن
النحو لا ينظمه عمل عقلي ، ولا تطرد أصوله أطراد الأصول العقلية .

ولعل من الغريب أن يفوت السكوفيين ما في الجملة الاستثنائية من تخالف
في الحكم بين ما قبل « إلا » ، وما بعدها ، فلم يقولوا بنصب المستثنى بالا على
الخلاف الذي نصبوا به المفعول معه ، والظروف التي تقع أخباراً ، والفعل المضارع
بعد الواو ، والفاء ، المسبوقتين بنفى ، أو طلب ، مع أن المخالفة بين المستثنى
والمستثنى منه أظهر منها بين المفعول معه وما قبله ، وبين الظروف وما قبلها ،
الذي أخبر بها عنه ، وبين الفعل المضارع المنصوب وما قبله ، والقول به هنا
بمدحهم عما تكلفوه .. وأعنى الفراء بوجه خاص .. فقد ذهب في مقالته إلى أن
« إلا » مركبة من (إن ولا) ليبرر نصب المستثنى بلا حيناً ، وإتباعه لما قبله
حيناً آخر .

* * *

« لربك » :

بين الفراء وسيبويه خلاف فيها ، فالفراء يذهب إلى أنها منحوتة وأن
أصلها : « والله إنك ، كما روى عن أبي أدهم الكلابي : له ربي لأقول ذلك .
بقصر اللام ثم حذف حرف الجر ، كما يقال : الله لافعلن ، وحذفت لام التعريف
أيضاً ، كما يقال : لاه أبوك : أي : لله أبوك . ثم حذفت ألف (فعال) كما يحذف
من الممدود إذا قصر ، كما يقال : الحصاد والحصد ، قال :
ألا لا بارك الله في سهيل إذا ما الله بارك في الرجال

ثم حذفتم همزة إنك » (١)

وسببويه يذهب إلى أنها لا تركيب فيها ، فقد قال : هذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين ، وليس كل العرب تتكلم بها . تقول : لهذا لرجل صدق . يريدون « إن » ، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف ، كقولهم : هرفت ، ولحقت هذه اللام « إن » كما لحقت « ما » حين قلت : إن زيدا لما لينطلقن ، فلحقت « إن » اللام في اليمين ، كما أت اللام الثانية في قولك : إن زيدا لما ليفعلن ، لام اليمين » . (٢)

ورأى ثالث لبعض الكوفيين حكاية المفضل بن سامة بن عاصم ، وهو : « أن أصله لله إنك ، واللام للقسمة » . (٣)

وكلام سببويه - مع أنه خلو من التأويلات البعيدة ، والتقدير المخالفة للظاهر - يتوافق فيه المعنى الذي قصد إليه الفراء ، ويؤيده كلام العرب . أما أنه يتوافق فيه المعنى الذي أراده الفراء فمستبعد قد صرح بأنها كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين ، وقرر أن اللام الداخلة عليها إنما هي للقسمة ، ودخول لام القسمة في أول الكلام مما يؤيده الفراء وغيره ، ويؤيده صاحب الرأي الثالث ، الذي أثبتته هنا ، والذي ينص على أن أصله : لله إنك ، وأن اللام للقسمة . وأما أن كلام العرب يؤيده فإن قلب الهمزة هذه لغة قوم رواها البصريون والكوفيون ، ومن رواها من الكوفيين : اللاحقاني صاحب الكسائي ، وابن السكيت ، وقد حكيا : هرحت الدابة ، وهردت الشيء ، وهزرت الثوب ، وغيرها . أرادوا : أرحت الدابة ، وأردت الشيء ، وأزرت الثوب (من الير (٤)) ،

(١) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٣٥٧ .

(٢) الكشاف ، ج ٢ ص ٤٧٤ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ص ٣٥٧ .

(٤) الير بالسكون : القصب والخيوط إذا اجتمعت ونزت الثوب وأزرت : جهنت

وقرىء : هياك لزيد ، وهياك نستمين (١)

فحملها على أنها : « لانك » ثم أبدات الهاء مكان الهمزة مع استينافها
المعنى المقصود ، أولى من أن تحمل على ما حملها الفراء عليه ، وما تكنه فيها من
تقدير ، وحذف وتأويل .

* * *

٢ - الصنف الثانی :

وهناك كلمات وأدوات أخرى انبنى تركيبها على مجرد التلازم والاتصال
في الاستعمال ، ولم يفقد الأصلان اللذان رگبت فيها الكلمة ، أو الأداة شيئاً من
أجزائها ، وهي كثيرة : منها ما لازمته كاف التشبيه ، مثل « كأن ، وكأى ،
وكذا » ، ومنها ما لازمته « ما » كأنما وإما ، ولو ما ، ومنها ومهمن ، ومنها :
ما لازمته « لا » كلولا ، وهلا ، وإلا ، ومنها ما لازمه غير ذلك ، كأنت
وأخواتها وإيأى وأخواتها ، وذلك وأخواتها ، وكلها مما عرض له النحاة .

وكان الخليل قد عرض لأكثر هذه الأدوات والكلمات ، كما جاء في الكتاب ،
وفي ثنايا كتب أخرى عرضت لهذه الأدوات . (٢)

وقد عرض الكوفيون لأكثر هذا أيضاً ، وأكثرهم عناية بهذا النوع من
البحث هو الفراء ، وأكثر ما نسب إلى الكوفيين من كلام في منحوتات وصر كيات
إنما هو للفراء ، كراهيه في « ان » ومها ، والهم ، ولهنك ، وغيره مما عرضت
له في هذا الفصل ، ومن لم أعرض له فكثير أيضاً : كراهيه في « ويكأن » من أن

(١) شرح المنصل ج ١٠ ص ٤٢ .

(٢) راجع الكتاب ص ٦٣ ، ١٤١ ، ٢٨٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٤٠٧ ، ٤٣٦ .

٤٧٤ من الجزء الأول ، وباب « الحكاية التي تغير فيها الأسماء عن حاطافي الكلام ص ٧٤
من الجزء الثاني .

« وى : كلمة تعجب ، الحلق بها كان الخطاب » (١) ، وكرأيه فى « منذ » من أنها « مركبة من « من » و « ذر » ، وحذفوا الواو تخفيفاً » (٢) ، وكرأيه فى « هلم » من أن « أصله : « هل أم » أى اقصد ، تخففت الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام ، وحذفت فصارت : هلم » (٣) ، وغيرها .

ومن هذه الأدوات التى عرض لها الخليل ما لم ترو كتب النحو للفراء ولا لغيره من الكوفيين أقرالافيهما ، وللمهم لا يختلفون معه فيها ، والنحاة - فى أغلب الأحيان - إنما يمرضون لآراء الكوفيين فى المواضع التى اختلفت فيها وجهة النظر بين الفريقين ، أو فى المسائل والأصول التى هى ما تتميز به مدرسة من مدرسة ، ومذهب من مذهب .

فمن هذه المركبات التى ينبغى تركيبها على مجرد الاتصال والتلازم ، أدوات وكلمات ، منها : أنت وفروعها ، وإياى وفروعها ، وقد عرضت لها ، ومنها :

« ما » :

وهى عند الكوفيين مركبة من « ما » بمعنى اكفف ، زيدت عليها « ما » فحدث بالتركيب معنى لم يكن » . (٤)

وهى عند البصريين « مركبة من « ما » الشرطية ، زيدت عليها « ما » الزائدة ، فمثل اجتماعها فأبدلت الأولى هاء « هـ » ، وكان الخليل يقول فيها : « إنهم استقبحوا أن يكرروا لغتاً واحداً ، فيقولوا : « ماما » فأبدلوا الهاء من الألف فى الأولى » . (٥)

(١) شرح الرضى على الكافية ج٤ ص ٨٣ .

(٢) شرح المنصل ج٤ ص ٩٥ .

(٣) شرح المنصل ج٤ ص ٤٢ .

(٤) شرح الأشموني : ج١ ص ١١ .

(٥) نفس المصدر .

(٦) الكتاب ج١ ص ٤٣٣ .

« ومهمن » :

وهي أداة كوفية جديدة ، أضافها الكوفيون إلى أدوات الجزم ، واحتجوا لها بقول الشاعر :

أماوى مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماوى يندم (١)

ولم يعرفها البصريون ، وهي كما يظهر - مثل مهمن إلا أن « مهمن » لغير العاقل ، و « مهمن » للعاقل ، لوجود « من » فيها ، فتكون « مهمن » إذن أداة مركبة من « مه » بمعنى الكفف و « من » ، وتركيبها كتركيب « مهمن » في أحد الوجهين اللذين أجاب بهما الخليل سيديويه عن سؤاله فقد سأله عن « مهمن » ، فقال : « هي « ما » أدخلت معها (ما) لغوا ، بمنزلة ما مع أين ، كما قال سجانة وتعالى : (أيتها تكونوا يدرككم الموت) ، وبمنزلة ما مع (أى) إذا قلت : أياماً تدعوا فله الأسماء الحسنى ، ولما كنتم استقبلتكم أن يكرروا لفظاً واحداً ، فيقولوا (ماما) ، فابدلوا الهاء من الألف ، التي في الأولى وقد يجوز أن يكون (مه) ضم إليها (ما) . (٢)

ومهمن كمها ، فليس بعيداً أن تكون (مه) ركبت مع (من) ، كما ركبت مع (ما) ، ثم منعهما التركيب معنى جديداً ، كما منعه مهمن في كلا وجهيهما ، وليس هذا الرأي ، أعني احتمال كونها مركبة من (مه) ، و (ما) للزجاج ، كما زعم الرضى (٣) ، فقد رأينا أن الخليل كان قد سبقه إليه .

وإذا صح هذا فالرأي الراجح في (مهمن ومهمن) هو رأي الكوفيين ، لا رأي الخليل ، ولا سائر البصريين ، لأن استعمال (مهمن) للعاقل ، كما يفهم من البيت بشعر بأن (ما) في مهمن هي (ما) التي يكتنى بها عن غير العاقل ، لا (ما)

(١) شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٣٣٥ .

(٢) الكتاب ، ج ١ ص ١٣٣ .

(٣) شرح الرضى على الكافية ، ج ٢ ص ٢٥٧ .

الزائدة ، كما قال البصريون ، وأن الجزء الأول منها هو (مه) لا (ما) فلما ركبت (مه) مع (ما ومن) فيها أكسبها التركيب معنى لم يكن ، كما يقول الكوفيون .

* * *

و « هبزا » :

وهي كلمة استعملتها العرب في المدح ، وهي مثل نعم ، وتزيد عليها - كما يقول الأشموني - (بأنها تشمر بأن الممدوح محبوب ، وقريب من النفس) . ﴿ ١ ﴾
وذهب الفراء إلى أن (حب أصلها حبيب ، على وزن (فعل) مضموم المين كـكرم ، واستدل بقولهم : (حبيب) ، وفميل بابه فعل ، كظريف من ظرف ، وكريم من كرم) . ﴿ ٢ ﴾

وقال الخليل : « إن حبذا بمزلة (حب الشيء) ولا يكن ذا ، وحب بمزلة كلمة واحدة ، نحو لولا ، وهي اسم مرفوع ، كما تقول : يا ابن عم ، فالعم مجرور ، ألا ترى أنك تقول : حبذا ، ولا تقول : حبذه ، لأنه صار مع (حب) على ما ذكرت لك ، وصار المذكور هو اللازم لأنه كالمثل » . (٣)

وكان أبو الحسن بن كيسان يقول : (إنما لم يختلف (ذا) لأنه إشارة أبدأ إلى مذكر محذوف ، والتقدير في (حبذا هند) : حبذا حسن هند ، وكذا باقي الأمثلة) . (٤)

وقال أبو العباس ثعلب : (العرب تقول : حبذا وحبذا لا يثنى ، ولا يجمع ومعناه : حب الشيء ذا ، وحب الشيء زيد ، ونعم الشيء زيد ، ونعم الشيء)

﴿ ١ ﴾ شرح الأشموني ج ٣ ص ٤٠

﴿ ٢ ﴾ شرح المفصل ج ٧ ص ٨ ١٣

﴿ ٣ ﴾ الكتاب ج ١ ص ٣٠٢

﴿ ٤ ﴾ شرح الأشموني ج ٣ ص ٤٣ . ٤٤

الزيدان) (١) ، كأنه كان يريد أن يقول ، إن (ذا) يلزم حالة واحدة مسموع
المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، ولذلك جعلناه بمعنى الشيء ، والشيء يكنى
به عن المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، كما دل عليه تشبيهه .
ولا أعلم خلافاً بين البصريين والكوفيين في تركيبها ، وصيرورتها كلمة
واحدة ملازمة حالة واحدة ، وفي أن التركيب أكسبها حكماً جديداً باعتبارها
الممدوح في جميع الأحوال ، واحتياجها إلى مخصوص كاحتياج (نعم) إليه .
وكمهم :

وهي كلمة كانت متنازعا بين الكوفيين والبصريين ، من حيث إفرادها
وتركيبها ، فتمدح كان البصريون يقولون بإفرادها^١ والكوفيون - وقد تبعوا النراء
صاحب الرأي الأول فيها - يقولون بتركيبها .
وحجة البصريين في القول بإفرادها تستند إلى أصل فلسفي ، لا صلة له
بالبحث اللغوي ، فقد كانوا يقولون :

(إنما قلنا إنها مفردة " لأن الأصل هو الافراد ، وإنما التركيب فرع ،
ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل " ومن عدل عن الأصل
افتقر إلى إقامة الدليل ، لمدوله عن الأصل " واستصحاب الحال أحد الأدلة
المعتبرة) (٢)

أما الكوفيون فكما عرف عنهم من اعتماد على النقل والرواية - راحوا
يحملونها على نظائر لها في لغة العرب ، كانوا يفتنون تركيبها ، فكانوا يقولون :
« إن الأصل في كـم : ما زيدت عليها السكاف ، لأن العرب قد فصل
الحرف في أوله وآخره ، فما وصلتته في أوله نحو : هذا ، وهكذا ، وما وصلتته

(١) مجالس تعريب ص ٦٢٥ .

(٢) الأنصاف - مسألة ٤٠ .

في آخره نحو : قوله تعالى : إنا ترى ما توعدون فكذلك ههنا زادوا الكاف على (ما) فصارتا كلمة واحدة ، وكان الأصل أن يقال : في كم مالك : كما مالك ، إلا أنه لما كثرت في كلامهم ، وجرت على ألسنتهم حذف الألف من آخرها ، وسكنت ميمها ، كما فعلوا في لم فصار كم مالك ، والمعنى : كأى شيء مالك من الأعداد ، والدليل على ذلك قولهم : كأين من رجل رأيت ، أى كم من رجل رأيت ، ثم استزادوا من التثنية لها ، فشيئوها بلم ، التي أصلها : لما ، كالذي جاء في قول الشاعر :

يا أبا الأسود لم أسلمتني لهوم طارقات وذكر
إلى غير ذلك من الأمثلة التي حفظوها ، وأنشدوها لتأييد مذهبهم
فيها . (١)

والفرق بين المذهبين واضح ، أولئك يستندون إلى أصل فلحنى ، يقيمون به حججهم ، وهؤلاء يستندون إلى أمثلة من القرآن ، وأبيات من الشعر العربي الصحيح .

وكان الفراء يقول : « نرى أن قول العرب : (كم مالك) أنها (ما) وصلت من أولها بكاف ، ثم إن الكلام كثير (بكم) ، حتى حذف الألف من آخرها ، وسكنت ميمها ، كما قالوا :

(لم قلت ذلك) ، ومعناه : (لم) ، و (لما قلت) . قال :

فأنا الأسود لم أسلمتني لهوم طارقات وذكر (٢)

وقيل لبعض العرب : مذكم قعد فلان ؟ فقال : كذا أخذت في حديثك .

فزيادة الكاف في (مذ) دليل على أن الكاف في (كم) زائدة . (٣)

(١) الانصاف - مسألة .

(٢) ورد في الصاحبي : « فأنا » وفي الانصاف : بأنها وتسعيف « يا أبا »

إلى « فأنا » يسير تريب .

(٣) الصاحبي لابن فارس ص ١٢٩ . معاني القرآن - ورقة ٧٢ .

ورأى الفراء هنا قريب جداً مما استنتجه الأستاذ (برجستراسر) ، فقد انتهى إلى مثل ما انتهى إليه الفراء ، ففي معرض الكلام على حروف المطفف واشتقاقاتها ، قال برجستراسر : « أم حديثة عربية ، أصلها : a - ma ، كما أن (لم) أصلها : la - ma ، وكم أصلها : kama (٩) » .
وكان الزجاج يميز على الفراء مقالته في (كم) ، وكان يقول : « لو كانت في الأصل (كما) أسقطت ألف الاستفهام لتركت على فتحها ، كما تقول بم ، وعم ، وفيم أنت » . (٢)

ولكن الزجاج نسي أمسين :

١ - أن الفراء كان قد أشار إلى الاستعمال وتأثيره فيها ، والاستعمال لا يخضع لمنطق الزجاج ، فقد يحذف من إحدى كلمتين متشابهتين شيئاً لم يحذفه من الأخرى .

٢ - وأن (لم) جاءت ساكنة الميم كما سمع الفراء من قولهم : (لم قلت ذلك) ، وكما استشهد به من قول الشاعر :

يا أبا الأسود لم أسأمتني لهموم طارقات وذكر

و (لم) مثل (بم) لولا أن كم - كما يظن - أكثر استعمالاً من (بم) التي احتج بها الزجاج ، فإذا كان الاستعمال قد أمكن الميم من (لم) فلا يبعد أن يكون قد أثر في (كم) أيضاً فأسكن ميمها .

على أن الاحتجاج بعم ، وفيم ، غير مستقيم ، لأن فتح الميم فيها ، أو تحريكها ، لا بد منه ، فلو أسكنت لا اتقى ساكنان ، وهما : الميم والميم في عم والياء والميم في (فيم) ، ولسان العرب لا ينطلق بالساكنين .

* * *

(١) برجستراسر : التطور النحوي لغة العربية ص ١١١ .

(٢) الصاحب ص ١٢٩ .

ويصدق مذهبهم هذا الذي صدرت به الفصل على جميع المركبات الأخرى ،
غير الأدوات والحروف ، سواء أكانت من المركبات المرجبية ، كحضر موت ،
وبعريك ، وممدى كرب ، أم من المركبات العددية ، كخمسة عشر ، وأخواتها ،
أو ما استعمل منها استعمال المركبات العددية ، كالظروف المركبة ، المبنية الجزأين
نحو : صباح مساء ، وبين بين ، وكالأحوال المركبة ، نحو : هو جارى بيت بيت ،
وتفرقوا شذر مذر ، ونحو ذلك ، وكلها يشترك في أنه اكتسب بالتركيب حكماً
جديداً ، لم يكن لكل واحد من الجزأين اللذين ركب منها .

ومع هذا فالأعداد المركبة عند بعض الكوفيين وجه آخر ، فقد أجازوا
إضافة النيف إلى العشرة ، مستفدين إلى قول الشاعر .

كلف من عنائه وشفوته بدت ثمانى عشرة من حجته .

وقد أنكروا البصريون عليهم ذلك ، محتجين بأن الجزأين قد جملا اسماً
واحداً «فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعينه إلى بعض ، فكذلك ههنا»
وردوا عليهم استشهادهم بالبيت بأنه لا يعرف ، ولا يؤخذ به . (١)

أما قول البصريين إنها جملا اسماً واحداً فلا يجوز إضافة بعينه إلى بعينه
الأخر فهو إنما يعبر عن مذهبهم وحدهم ، لأن الكوفيين لا يرون ما رأوه ، ولا يأخذون
بهذا المدرك العقلي الذي تمسك به البصريون ، بالإضافة إلى أن تركيب الجزأين
في المركبات العددية لم يصل إلى حد النحت الذي يجعل من الكلمتين كلمة
واحدة .

وأما إنكارهم هذا البيت الذي احتج به الكوفيون فقد تعود الكوفيون
وتعودنا نحن سماعه منهم ، فلا يكاد الكوفيون يمتنعون بشئ من كلام العرب
حتى ينكروه البصريون عليهم ، وإن كان عدم سماع البصريين إياد ليس دليلاً على أنه

(١) الانصاف - مسألة ٤٤ - الزمخشرى ج ٢ ص ١٤٩ .

مفتعل ، ولو سمعه البصريون لا بطلوا الاحتجاج به ، ولو وصفوه بالشذوذ ، لأنه يتعارض مع أصولهم المرسومة .

على أن النحاة اختلفوا في نقولهم عن الكوفيين ، فابن مالك في التسهيل يحكي إجماع النحاة على عدم جواز إضافة النيف إلى العشرة إلا في الشعر ، واستشهد بهذا البيت . (١)

وابن الحاجب والرضي في الكافية وشرحها ينسبان هذا إلى بعض الكوفيين ، فقد قال : « أجاز بعض الكوفيين إضافة النيف إلى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف إليه حقيقة » . (٢)

ولعلمها يعنيان أبا العباس ثعلبا ، ومن تبعه من الكوفيين ، فقد كان أبو العباس يقول : سمعت العرب تقول : نعم الهاهو ذا ، فأدخلوا عليه الأداة ، وتركوه على حاله ، ونعم الخمسة المشر هي . قال : أراد نعم الخمسة عشر هي ، وقال : لا تجتمع الاضافة عند البصريين مع الألف واللام إلا في حرفين وعند هؤلاء في أربعة . أولئك يقولون : نعم الحسن الوجه ، ونعم الضارب الرجل ، وعند هؤلاء هذان الحرفان ، والمدد والمقدار . (٣)

وسكت ابن يمش ، فلم يثبت لهم هذا الرأي ، ولم ينفه .

ويبدولي أن مقالة ابن الحاجب والرضي أولى بالقبول ، فلم يكن الكوفيون متفقين على إضافة النيف إلى العشرة في الأعداد المركبة في جميع الأحوال ، فاني أرجح مما وقعت عليه من نقول النحاة عن القراء أنه إنما جوز إعراب الجزء الثاني من المركب إذا أضيف ، كما قال الأشموني : إن القراء « قال إنه سمع من أبي فقهمس الأسيدي ، وأبي الهيثم العقيلي : ما فعلت خمسة عشر » . (٤)

(١) شرح الأشموني ، ج ٤ ص ٧٠

(٢) شرح الرضي على الكافية ج ١ ص ٨٧ .

(٣) مجالس تعاب ص ٦٥٨ .

(٤) شرح الأشموني ج ٤ ص ٧٠

وكما جاء في جمع الهوامع من أن الفراء جوز حينئذ إعرابها ، فيقال هذه خمسة عشر لك ، وصرت بخمسة عشر ك ، بأعراب الأول على حسب المواضع ، وجر الثاني أبداً .

ومما وقفت عليه من كلام الفراء عند تفسيره قوله تعالى من سورة يوسف (إني رأيت أحد عشر كوكباً) ، من قوله : « المرء يجعل المدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوباً - بمعنى مبنياً على الفتح - في خفضه ورفعته ، وذلك أنهم جعلوا السنين صرُوعين واحداً ، فلم يضيفوا الأول إلى الثاني ، فيخرج من من معنى المدد » .

ومن قوله : « وإذا أضفت الخمسة المشر الدرهم إلى نفسك رفعت الخمسة » فتقول : ما فعلت خمسة عشرى ، ورأيت خمسة عشرى ، وصرت بخمسة عشرى ، وإيها أعربت (الخمسة) لإضافتك (المشر) فإما أضيفت (المشر) إلى الياء منك لم يستقيم بالخمسة أن تضاف إليها ، وبينهما (عشر) لتصير اسماً ، كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً ، سمعتها من أبي فقمس الأهدى ، وأبي الهيثم العقيلي . ما فعلت خمسة عشر ك » . (١)

أرجح مما وقفت عليه من نصوص للفراء ، ومن نقول للنحاة عنه - أن الفراء لم يكن يميز إضافة النيف إلى المشرة مطلقاً ، وإنما كان يقصر ذلك على المدد المركب المضاف كما رأينا من كلامه عن إضافة المدد المركب إلى الياء : ما فعلت خمسة عشرى ، ومن حكايته عن الأسدي والمقبلي . ما فعلت خمسة عشر ك .

على أن النحاة لم يتفقوا على بناء الجزأين إذا أضيفت المركبات ، فان الأخفش من البصريين كان قد جوز إجراؤه مجرى « بملكك » ، فكان يقول : هذه

خمسة عشر ، ببقاء المصدر مفتوحاً ، وتغير آخر الهجز بالموامل .

* * *

وبعد الوقوف على ذلك كله أدركنا الفرق بين مسلكين يتمايزان في كثير من الأحيان ، أحدهما يعيل غالباً إلى فلسفة المسائل النحوية ، وتنظيمها تنظيماً عقلياً ، والثاني يعيل غالباً إلى الاعتماد على نتائج الاستقراء ، ويعتمد كثيراً على الحس اللغوي ، ولا يعنى بالأحكام العقلية إلا بمقدار ما يقتضيه الجدل من دفع الحجج بمثلهما .

ومع أن المسلك الأخير أقرب إلى روح المنهج النحوي ، بماه إلى التتبع اللغوي ومجافاته التأويلات البعيدة ، وعدم الأخذ بأساليب المتكلمين ، فلم تسلم خطوات القارئ عليه من العثرات في كثير من المسائل التي تتعلق بالاشتقاق ، وذلك لأن هذه المسائل لا يصححها حس لغوي نافذ ، ولا يهدي إلى واقعها تتبع حاهد ، فتاريخها طويل ، ومراحل تطورها مجهولة ، ولا سبيل إليها إلا بالدرس المقارن ، وهذا ما لم يقوم به أحد من رجال المدرستين ، لجهلهم بالعلاقة بين العربية وأخواتها الساميات .



الفصل الثاني

المراجعة النحوية

- ١ -

وكان على الدارسين بعد أن انتهوا من البحث في بناء الكلمات العام ، من حيث أصولها ، ومن حيث أفرادها وتركيبها - أن يعرضوا للكلمة مؤلفة مع غيرها في جملة أو كلام .

وقد لاحظ الكوفيون ، كما لاحظ البصريون أن الكلمة ثلاثة أنواع : اسم ، وفعل ، وأداة . والمدرستان تتفقان على تقسيم الاسم إلى أقسامه المعروفة المختلفة ، من حيث تذكيره وتأنيثه ، ومن حيث تنكيره وتعريفه ، ومن حيث بناؤه وإعرابه ، ومن حيث إفراده وتثنيته ، وجمعه ، ولم تختلفا إلا في مسائل جزئية ، لا شأن لنا في عرضها هنا .

وتختلفان في أقسام الفعل ، فهو عند البصريين ثلاثة أقسام : الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وفعل الأمر ، وهو عند الكوفيين ثلاثة أقسام أيضاً ، يتفقون مع البصريين في القسمين الأولين ، ويختلفون معهم في القسم الثالث ، وهو عند الكوفيين : الفعل الدائم ، لا فعل الأمر .

مثال الأول قعد وكتب . . ومثال الثاني يقعد ويكتب ، ومثال الثالث قاعد * وكاتب .

بقي علينا أن نعرض لطائفة من الكلمات الأثرية ، وهي التي يسميها

البصريون : أسماء أفعال ، ويقسمونها إلى اسم فعل ماض ، كيهيات وشتان
واسم فعل مضارع كوى وآه ، واسم فعل أمر ، كصه ومه .
هذه الطائفة وقعت للكوفيين أيضاً ولا حظوا أنها تشمل عمل الأفعال
فلم يجعلوها لذلك قسماً قائماً بذاته ، وأدخلوها في طائفة الأفعال بل عدوها
أفعالاً حقيقية . (٥)

ولم يذهبوا إلى دخول التنوين عليها ، وهو من علامات الأسماء عند الفريقين ،
كصه ، ومه ، وآه من تسميتها أفعالاً .

أما فعل الأمر فبالرغم من أنه عند البصريين مأخوذ من الفعل المضارع ،
بعد حذف أحرف المضارعة ، يمدونه قسماً قائماً بذاته ، ولكنه - عند الكوفيين -
مقتطع من الفعل المضارع ، وعلى هذا فزمانه وحكمه عند الكوفيين هو زمان
المضارع وحكمه ، ولكنه يختلف عن المضارع بأنه مجزوم فقط ، لأنه مقتطع من
الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر . (٦)

وقد جاءهم هذا من الفراء ، فقد كان يقول في تفسير قوله تعالى :
« فليفرحوا » : « إن العرب حذفوا اللام من فعل المأمور المواجه ، لكثرة الأمر
خاصة في كلامهم ، فحذفوا اللام ، كما حذفوا التاء من الفعل ، وأنت تعلم أن
الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف
في قولك : اضرب ، وافرح ، لأن الضاد ساكنة ، فلم يستقم أن يستأنف بحرف
ساكن ، فأدخلوا ألفاً خفيفة ، يقع بها الابتداء ، كما قالوا : ادارك ، واناقلم .
وكان الكسائي يعيب قولهم : فلتفرحوا ، لأنه وجدته قليلاً ، فجعله
عيباً ، وهو الأصل ، ولقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض
المشاهد . لتأخذوا مصافكم ، يريد به : خذوا مصافكم » . (٧)

(١) شرح الأشرقي ، ج ٣ ، ص ١٢٨ .

(٢) الانصاف - مسألة ٧٢ . شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٢٦٨ .

(٣) معاني القرآن - ورقة ٧٣ .

أما اعتبار اسم الفاعل فعلاً وكونه قسيم الماضي والمضارع فهو رأى الفراء وزعمه أيضاً ، وعليه الكوفيون الذين جاءوا بعده ولم تقع لى نسبة ذلك إلى الفراء فى كتب النحو التى استنطمت الوقوف عليها ، ولكنى وجدت فى موضعين أحدهما : « مجالس اللغويين والنحاة » لأبى القاسم الزجاجى كما يستظهر السيوطى نسبته إليه ، والثانى : كتاب « معانى القرآن » للفراء .

أما كتاب مجالس اللغويين والنحاة فقد عرض لمساهلة بين أبى العباس المبرد وأبى العباس ثعلب ، كان موضوعها : اسم الفاعل ، جاء فيها ما نصه :

« قال ثعلب : كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصرى فقال : كان الفراء يناقض ' يقول : قائم : فعل وهو اسم لدخول التنوين عليه ، فإن كان فعلاً لم يكن اسماً ، وإن كان اسماً فلا ينبغى أن نسميه فعلاً . فقلت : الفراء يقول قائم فعل دائم ، لفظه نلفظ الاسماء لدخول دلائل الأسماء عليه ، وممنناه معنى الفعل لأنه ينصب ، فيقال : قائم قياماً وضارب زبداً فالجهة التى هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً ، والجهة التى هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً » . (١)

وأما كتاب « معانى القرآن » فقد جاء فيه ما نصه :

« قال الكسائى فى إدخالهم « أن » فى « مالك » : هو بمنزلة قوله : ما لكم ألا تتقاتلوا ولو كان ذلك على ما قال لجاز فى الكلام أن تقول : مالك أن قت ، ومالك أنك قائم ، وذلك غير جائز ، لأن المنع إنما يأتى بالاستقبال . تقول : منعتك أن تقوم ، ولا تقول : منعتك أن قت ، فلذلك جاءت فى « مالك » فى المستقبل ، ولم يأت فى « دائم » ، ولا ماض » . (٢)

فقد أراد بالدائم : اسم الفاعل ، وبالماضى : الفعل الماضى ، وبالمستقبل : الفعل المضارع ، وعطف « ماض » على « دائم » يدل إشارة على أنه كان يسمى

(١) مجالس اللغويين - لوحة رقم ١٢٩

(٢) معانى القرآن - ورقة ٢٠ .

اسم الفاعل فعلاً .

وسماه فعلاً في موضع آخر من تفسيره ، وذلك حين عرض لتفسير قوله تعالى من سورة الزمر : « كاشفات ضميره ، وممسكات رحمته » . قال : « نون فيها عاصم والحسن وشيبة ، وأضاف يحيى بن وثاب ، وكل صواب ومثله : « إن الله بالغ أمره » ، وبالغ أمره ، وموهن كيد الكافرين ، وموهن كيد الكافرين . . فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فأثر الإضافة فيه ، تقول أخوك آخذ حقه ، فتقول ههنا : أخوك آخذ حقه ، ويقبح أن تقول آخذ حقه ، فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد ، قلت : آخذ حقه ، ألا ترى أنك لا تقول : هذا قاتل حمزة ، لأن معناه ماض ، ، ، ، فقيح التنوين » . ﴿١﴾

ومما يؤيد أن تسمية اسم الفاعل فعلاً دائماً أصبحت مذهباً كوفياً ما جاء في كلام أبي العباس ثعلب ، فقد كان يأتي باسم الفاعل ، فيسميه فعلاً سره ، ودائماً يريد فعلاً دائماً - سره أخرى ، - ما جاء في مجالسه ، حين عرض لمصاحبة اسم الإشارة « هذا » للضمائر وللأسماء المعرفة بأل :

قال : « وإذا جاءوا مع « هذا » بالالف واللام كانت الألف واللام نعتاً لهذا فقالوا : هذا الرجل قائم ، وقد أجاز أهل البصرة إذا كان معهوداً أن ينصب الفعل ، وقد أجازوه بمض النحويين ، والفراء ياباه » . ﴿٢﴾

وقال في بعض مجالسه أيضاً : « لا يحال بين الاسم بما ، والدائم : طعامك ما آكل عبد الله » ﴿٣﴾

وقال في بعضها أيضاً : « إذا قلت : ما فيك راغب زيد ، وما طعامك آكل زيد ، كان الاختيار في هذا الرفع ، لأن الفعل أولى بالحق من المفعول ،

(١) معاني القرآن - ورقة ١٦٦

(٢) مجالس ثعلب ص ٥٤

(٣) مجالس ثعلب ص ٣٢٧

والصفة - يعنى الجار والمجرور - وكان مكان الفعل مع الجهد ، فاذا أدخلوا الباء فيها كان قبيحاً ، لأنه قد جاء الاسم بعدها ، لأنه لما جاء ثانياً احتاجوا إلى أن يعلموا أنه الفعل ، وإنما تدخل الباء للفعل ، فاذا أخرجوا الفعل ، فقالوا : ما طعامك زيد بأكل ، وما فيك زيد براغب ، ثم نزعوا الباء كان الاختيار الرفع ، لأن الباء قد حالت بين الاسم و « ما » فكان الفعل معها . وكذلك اختاروا الرفع فان نصبوا فقالوا : ما طعامك زيد آكلا ، وما فيك زيد راغباً لم يعجبوا بالصفة ، ولا المفعول ، لأنها من صفة الفعل ، فكان أنهم قالوا : ما زيد آكلا طعامك ، وما زيد راغباً فيك . (١)

فقد أطلق أبو العباس في هذه المجالس كلمة « الفعل » مراراً كثيرة ، وكلمة « دائم » مرة ، وأراد اسم الفاعل ، كما هو واضح من الأمثلة التي دار حولها الحديث .

* * *

وهذا التقسيم الكوفي للأفعال مبني على ما لوحظ فيها من دلالات على أزمنة مختلفة ، فزمان الماضي هو الماضي ، وزمان المضارع هو الحال أو الاستقبال و زمان « الدائم » زمان عام مستمر ، لانه فيه على مضى ، أو حالية . او استقبالية .

ويبدو أن الفراء كان صادق الملاحظة في تسمية اسم الفاعل فملا دأماً ، فان الدارسين المحدثين ، المعنيين بالساميات قد أثبتوا أن في البابلية أو الآكدية مثل هذا التقسيم الكوفي للأفعال ، أو أثبتوا وجود الفعل الدائم بنفس التسمية التي سمي الفراء اسم الفاعل بها .

كان « باول كراوس » يقول : « الجملة : زيد فرح - بصيغة اسم الفاعل - ، ليست إلا *Permansif* أى صيغة الاستمرار ، ونتيجة هذا أن الجملة

بد فرح ، أقدم من زيد فرح - بصيغة الفعل - ، أى أن الـ *Permansif* يتقدم على الماضى زمنيا ومنطقيا ، ونتيجة هذا أننا قد فتحنا الباب لفهم نشأة الماضى فليس هو إلا ما نسميه فى البابلية *Permansif* ، أى تلك الصيغة غير المتقيدة بزمان . ﴿ ١ ﴾

وسألت الدكتور عبد الحليم الزيجار ، المدرس بمعهد الدراسات الاسلامية بكلية الآداب ، وهو من المتخصصين بالأكدية - عن أسم الفاعل ، وتسمية الفراء إياه فعلا دائما ، فقال : إن إعتباره فعلا دائما يوافق ما فى الأكدية ، فعن هذا الفعل بنفس هذه التسمية ، وهو نفس أسم الفاعل فى العربية .

* * *

وسمى الكوفيون الحرف أداة لسببين فيما أظن : الأول : المغابرة بين انمظ يطلق على أحد حروف الهجاء ، وانمظ يطلق على أحد حروف المعانى . والثاني : أن الادوات عندهم هى حروف المعانى كهل وبل ، وهن أدوات يستعان بهن على التعبير عن الاستفهام والاضراب وغيرها ، فهم إذن أدق من البصريين فى مصطلحهم هذا ، لأن الحرف يطلق عند البصريين والـ كوفيين جميعا ، ويراد منه أحد حروف الهجاء ، أو أحد حروف المعانى ، بل قد يطلق على الكلمة أيضا كما جاء فى كلام سيديويه ، فى مواضع كثيرة من الكتاب ، وكما جاء فى كلام الفراء وغيره فى مواضع كثيرة أيضا .

وحين يقول الكوفيون : أداة ، يكونون فى غنى عن أن يخصصوا ، فيقولوا ، كما قال سيديويه : الكلمة : اسم وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل .

* * *

بقي على الكوفيين أن يبحثوا في كل نوع من هذه الأنواع ، مؤلفاً في الكلام ، فلاحظوا أيضاً ، كما لاحظ البصريون أن بعض هذه الكلمات تختلف حركات آخره بحسب مواقعها من الكلام ، وبعضها لا تختلف حركات آخره . والأول هو المعرب ، والثاني هو المبني .

ولما كان المبني يلزم حالة واحدة منها يختلف معناه الاعرابي نصوا على المبنيات التي حالها هذه ، وانتقلوا إلى البحث في أسباب اختلاف الحركات في أواخر الطائفة المعربة ، فكانت النتائج التي توصلوا إليها في دراستهم لأحوال الكلمة تمثل صناعة الاعراب موضوع هذا الفصل .

وسمى الكوفيون هذه الظاهرة ، أعني اختلاف أواخر الكلمات ، إعراباً كما سبق للبصريين أن سموها به ، وراحوا يبحثون في أسباب هذا الاختلاف كما سبق للبصريين أن بحثوا فيها ، وانتهوا إلى مثل ما انتهى إليه البصريون أن ذلك الاختلاف يرجع إلى أسباب أو عوامل ، كما اصطاح الفريقان على تسميتها يقتضى كل واحد منها نوعاً من الوجوه التي تعرض لآواخر الكلمات المعربة .

والخوض في تفاصيل ذلك يقتضينا أن نحمل هذه الرسالة ما جاء في الكتب النحوية ، التي ألفت للبحث في هذه الموضوعات والمسائل ، والاجتهاد ، وعرض وجهات النظر المختلفة ، وهو ما لا طاقة لها به .

لهذا سنقتصر في البحث على أمرين ، على الاعراب وعلاماته ، وعلى العوامل التي قالوا إنها اقتضت الاعراب ، لأن دراسة العوامل وما تقتضيه ، في نظر الفريقين من وجوه إعرابية هي خلاصة الدرس النحوي ، وأكثر ما جاء عنهم ، وما كان مشار الجدال بينهم ، كان حول هذه العوامل . أما ما كان بينهما من جدل في غير العوامل فمسائل جزئية ، أكثرها لفظي ، لا يترتب عليه أثر عملي .

وبدراسة العوامل نتبين أساليبهم في تناول هذه الدراسة ، ومنهجهم في

بحث موضوعاتها ، ومسائلها .

(٢)

الاعراب وعروضها

كان نطق أبي الأسود الدؤلي للمصحف أول رمز رمز به لأحوال أو آخر الكلمات المختلفة ، وكان هو الدافع الذي دفع المشتغلين في القرآن إلى تفسيره تفسيراً علمياً ، وظهر التفسير الأول بعمل الخليل ، في إبدال الضمة والسكسرة والفتحة من النقط التي وضعها أبو الأسود بين يدي الحرف وتحتة ، وفوقه ، وعرف إذ ذاك أن هذه العلامات لازمة لبناء الكلمات ، لأن اللسان لا ينطق بالحروف الساكنة وحدها .

و حين أريد لهذه الدراسة الناشئة التي مرت عليها الأعوام ، وهي لا تزال تقوم على خطرات جزئية كانت تخطر على أذهان الدارسين بعد أبي الأسود - أن تصبح علماً منظماً يدرس بأصول وقواعد . بدأ الجدل حول هذه العلامات أهي علامات لمعان مختلفة تطرأ على الأسماء أم هي مجرد آلات يستعان بها على النطق بالحروف السواكن ؟

كان هذا السؤال يتردد بين الدارسين قديماً ، ولم يلق الإجابة عنه إلا بعد عهد الخليل ، وتلميذه : سيبويه والسكسائي ، لأنى لم أجد في كلام الخليل ، أو كلام سيبويه ، أو ما نقل إلينا من أقوال السكسائي ما يشير صراحة إلى أن هذه العلامات أعلام لمعان تعرض للأسماء ، من فاعلية ومنفعية وإضافة ، أو ليست بأعلام لها ، اللهم إلا ما جاء عن الخليل أنه قال : « إن الفتحة والسكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ، ليوصل إلى التسكلم به ، والبناء هو الساكن الذي

لا زيادة فيه . ﴿١﴾

وليس فيما قاله نص على أن الحركات المختلفة التي تعرض لأواخر الكلمات في الأحوال الاعرابية المختلفة ، لها نفس الصفة إذا توسعت الابنية .
وأكبر الظن أن الجدل في دلالة هذه الحركات على المعاني الاعرابية ، وعدم دلالتها عليها ظهر بعد الطبقة الأولى من شيوخ المدرستين ، أغنى سيبويه والنكسائي ، وأن الجدل في ذلك دار بين تلاميذ هذين الشيخين ، فذهب جمهورهم إلى الأول ، وذهب بعضهم إلى الثاني .

كان قطرب ، أبو علي محمد بن المستنير ، تلميذ سيبويه ، يذهب إلى أن الحركات المختلفة التي تعرض لأواخر الكلمات جئ بها للتخفيف من الثقل الناشئ من إسكان الحروف ، لا للدلالة على معنى من المعاني الاعرابية .

والنص الذي جاء عنه - كما أورده السيوطي في « الأشباه والنظائر » -
« إنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، فكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلنا التحريك مقابلاً للإسكان ، ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ، ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون في كثرة الحروف المتحركة ، ويستعجلون ، وتذهب الصلة من كلامهم ، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان » . ﴿٢﴾
وذكر أبو البقاء العكبري في المسائل الخلافية رأي قطرب هذا مختصراً غير مصحوب باحتجاجه له ، فقال : « قال قطرب : - واسمه محمد بن المستنير - لم يدخل

(١) المكتوب ٦ ج ٢ ص ٣١٥

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ، ج ١ ص ٧٩

- يعنى الأعراب - لعلة وإنما دخل تخفيفاً على اللسان « . (١)

وأكبر الظن أن قطرباً كان قد انفرد من بين القدماء بهذا الرأى ، وأن القدماء الآخرين كانوا يذهبون إلى أن الأعراب إنما دخل الكلام ليفرق بين المعانى ، من الفاعلية ، والمفعولية والاضافة ، وكانوا يحتجون بأن « الكلام لو لم يعرب لا لبست المعانى » ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب زيد عمرو ، وكلم أبو بكر أخوك ، لم يعلم الفاعل من المفعول « . (٢)

وأكبر الظن أن مذهب الاكثرين هو الذى أخذ به النحاة فى المصنوع المختلفة حتى العصر الحاضر .

ولا أحسب أحداً من القدماء شكك فى وجود الأعراب فى اللغة العربية قبل الاسلام وبعده حتى القرن الاول ، وأوائل القرن الثانى فى الأقل ، فالنصوص القرآنية ، وقصائد الشعراء ، وكلام المتقدمين فيما يعرض لروى القصائد من إقواء ، وأقوال النحاة ، فيما يتعلق بحملهم على اللحن والاحسان ، ثم أعمال النحاة وما بنوا عليه دراساتهم من اختلاف أحوال الكلمات حين تتألف الجمل ، كل أولئك شواهد تأخذ بنا إلى القطع بوجود الأعراب .

يضاف إلى ذلك القصص التى تروى عند البحث فى نشأة النحو ، من أن على بن أبى طالب « سمع أعرابياً يقرأ : « لا يأكله الا الخاطئين » (٣) وأن أعرابياً قدم على عمر بن الخطاب فى أثناء خلافته ، وطلب إلى أحد القراء أن يقرئه القرآن ، فأقرأه رجل سورة براءة ، فقال : إن الله برىء من المشركين ورسوله « بالخفض » فقال الأعرابي : أوقسد برىء الله من رسوله ؟ إن

(١) المسائل الخلافية ، لابی البقاء المكبرى - ورقة ١٠١ « مخطوط بدار الكتب

رقه : نحو ش ٢٨ »

(٢) نفس المصدر

(٣) نزهة الالباء ص ٧ .

يكن الله تعالى برىء من رسوله فأنا أبراً منه » إلى آخر القصة . (١)
أو أن زيادا كان قد أقعد رجلا في الطريق ، طريق أبي الأسود ، ليتمم
اللعن فيشير فيه غيرته على القرآن ، ويقوم بالمهمة التي كلفه زياد إياها فاستفاد ،
فقرأ الرجل : إن الله برىء من المشركين ورسوله ، بالخفض ، فاستمظم أبو
الأسود ذلك . (٢)

أو أن رجلا جاء إلى زياد فقال : « أصلح الله الأمير ، توفي أبانا وترك
بنون » . (٣)

إلى غير ذلك من القصص التي جاءت في كتب الذين أدرخوا النحو ، والتي إذا
سامت الشكوك حول صحتها ، فإن دلالتها على وجود الأعراب لا يتطرق إليها الشك .

* * *

وننتقل إلى العصر الحديث لنرى الدارسين المحدثين لا يكادون يختلفون في
أن العربية الفصحى في ذلك العهد كانت معربة ، وأن الأعراب كان في اللغات
السامية الأخرى ، ثم اندم منها أو كاد ، وبقي في العربية .

ويكاد المستشرقون من هؤلاء ، يتفقون على أن الأعراب كان موجوداً في

اللغة العربية حينما بدأ النحاة بدراسة النحو ، فقد قال : « ولفنسون » :

« ليس في اللغات السامية أثر لادغام كلمة في أخرى حتى تصير الاثنان

كلمة واحدة ، تدل على معنى مركب من معنى كلمتين مستقلتين ، كما هي الحال في

غير اللغات السامية ، وهذا هو سبب ظهور الأعراب في اللغة العربية . وهناك

شيء من بقايا الأعراب في أغلب اللغات السامية » . (٤)

(١) نزهة الإلباء ، ص ٨٦ .

(٢) نزهة الإلباء ، ص ٩٠ .

(٣) أخبار النحويين البصريين للبراق ، ص ٩٧ .

(٤) تاريخ اللغات السامية ، ص ١٥ .

وقال « يوهان فوك » : « لقد احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرف الاعرابي بسمة من أقدم السمات اللغوية التي وفدتها جميع اللغات السامية .. باستثناء البابلية القديمة - قبل عصر نموها ، وازدهارها الأدبي ، وقد احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرف الاعرابي في لغة التخاطب الحي ' فأشعار عرب البادية - من قبل العهد الاسلامي ومن بعده - تريننا علامات الاعراب مطردة كاملة السلطان كما أن الحقيقة الثابتة من أن النحويين واللغويين الاسلاميين كانوا حتى القرن الرابع الهجري ، والعاشر الميلادي ' على الاقل ' يختلفون إلى عرب البادية ' ليدروا لغتهم - تدل على أن التصرف الاعرابي كان بالغا أشده لذلك العهد ' بل لانزال حتى اليوم نجد في بعض بقايا الجامدة من لهجات العرب البداءة ظواهر الاعراب » . (١)

وأخذ الدارسون المحدثون في تفسير هذه العلامات ' فمن قائل : إنها بقايا مقاطع كانت تلحق الكلمات للتفريق بين أحوالها المختلفة في الجملة (٢) ومن قائل بمقالة القدماء من أنها أبماض لحروف المد ' استمين بها على التمييز بين أحوال الكلمات ' كما هو مذهب الأستاذ صاحب « إحياء النحو » .
فالقول بأن الاعراب لم يكن له وجود في اللغة العربية ' أو أن العرب كانوا يسكنون أواخر الكلمات زعم يستند إلى تجاهل تلك القرائن القاطعة ' التي أشرنا إليها .

* * *

بقي علينا أن نعرض للمشكلة التي تتفرع عن وجود الاعراب في اللغة العربية ' أعني الجدل الذي ارتفع به صوت قطرب ' تلميذ سيديويه ' وخالف

(١) العربية ص ٣ .

(٢) إحياء النحو ، ص ٤٤ .

فيه جمهور الدارسين الذين كانوا يذهبون إلى أن علامات الأعراب دوال على معان إعرابية تمرض للكلمات في مواقعها المختلفة في الجمل . فزعم أن علامات الأعراب ليست إلا أدوات استعين بها على إزالة الثقل الحاصل من إسكان الكلمات كما صرحت به مقالته ، التي صدرنا بها هذا الكلام .

إن موقف المحدثين من دلالة الحركات على معان إعرابية ، وعدم دلالتها عليه ، هو موقف القدماء ، فأكثر المحدثين يحاكون جمهور القدماء بالقول بأن الحركات دوال على معان طارئة ، وأقلهم - ولا أعرف منهم غير الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه « من أسرار اللغة » - لا يرى ذلك .

ويتمثل رأى الأكثرين من المحدثين فيما قاله الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه « إحياء النحو » ، وفيما أوجز الكلام فيه « يوهان فك » في كتابه : العربية .

ومجمل ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى هو أن الحركات بعضها علم على معنى إعرابي ، فالضمة علم الاسناد ، والكسرة علم الاضافة ، أما الفتحة فحركة لا تدل على شيء ، وإنما هي حركة يميل إليها العرب كثيراً حين يذهبون منذهب الاستخفاف ، كما يميل العامة إلى تسكين أواخر الكلمات في لهجاتها الحية الآن . (١)

فمعاني الأعراب عنده هي : الاسناد والاضافة ، والعلامات الدالة على هذه المعاني هي الضمة والكسرة ، حسب .

أما (يوهان فك) فلم يكن كلامه صريحاً ، ولكنه يستظهر من الأمثلة التي ذكرها لتأييد الرأى القائل بوجود الأعراب ، أنه يميل إلى أن الحركات أعلام للمعاني الإعرابية ، فقد جاء في صدد الكلام على وجود الأعراب ما نصه : « أما أن أقدم أثر من آثار النثر العربي ، وهو القرآن قد حافظ أيضاً على

غاية التصرف الاعرابي فهذا أمر وإن لم يكن من الوضوح والجلال بدرجة الشعر الذي لا تترك أثر الشك فيه كذلك . . انظر مثلاً آية (٢٨) من سورة فاطر : (إنما يخشى الله من عباده العلماء) وآية (٧) من سورة التوبة : (إن الله بريء من المشركين ورسوله) ، وآية ١٢٤ من سورة البقرة : (وإذا ابتلى إبراهيم ربه) ، وآية (٨) من سورة النساء : (وإذا حضر القسمة أولو القربى) قول مواقع الكلمات في هذه الآيات كالاستعمال اللاتيني :

Matrem amat filia . الأم تحب البنت . . لا يمكن أن يكون إلا في لفة لا يزال لا يزال الاعراب فيها حياً . (١)

فلاستشهد بقوله تعالى : وإذا بتلى إبراهيم ربه ، وقوله تعالى : إنما يخشى الله من عباده العلماء . وغيرها للتدليل على أن الاعراب هنا مقصود ، ولا أثر للشك فيه ، يدل التزاماً على أن الفتحة في « إبراهيم » ، وفي « الله » إنما هي علم المفهولية ، وأن الضمة في « ربه » وفي « العلماء » إنما هي علم الفاعلية ، لأنه لو لم يكن كذلك لما كان هناك ما يرجح اختيار الضمة والفتحة على غيرها . ويتمثل رأى المعارضين فيما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس من دعوة جريئة محاولاً تفسير اختلاف الأحوال تفسيراً صوتياً ، ذاهباً إلى أن هذه الحركات إنما تعرض لأواخر الكلمات لوصل الكلمات ، بعضها بيمض ، محاكياً قطر با فيما ذهب إليه قديماً .

لقد رأى الدكتور أن مفتاح السر في تفسير هذه الحركات هو ظاهرة الوقف (٢) ، وذهب إلى أن تحريك أواخر الكلمات « كان صفة من صفات الوصل

(١) العربية ص ٣ .

(٢) يلاحظ أن هذا المتاح الذي رأى الدكتور أنه وقع في يده كان قطرب قد استعمله

قديماً في تفسير ظاهرة الاعراب ، كما يبدو من النص الذي أئتمناه له .

في الكلام ، شعراً أو نثراً ، فإذا رقف المتكلم ، أو اختتم جملته ، لم يحتاج إلى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون ، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية (١) .

وانتهى إلى أنه ليس للحركات الاعرابية مدلول ، وأن الحركات لم تكن « تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء ، كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان ، لوصل الكلمات بعضها ببعض » . (٢)

ولما اعتمد تطبيق مبدئه هذا أثر أن يتخذ من البجور الثلاثة : الطويل ، والبسيط ، والكامل ، وهي البجور الشائعة في الشعر العربي - كما يقول - مجالاً للتطبيق ، واستشهد فيها استشهد بقول أبي ذؤيب :

أمن المنون ورديها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع
وقال : نرجح أن تكون الكسرة في آخر « معتب » سببها الانسجام مع الكسرة التي قبلها ، في « تاء » هذه الكلمة . أما كلمة (شاحباً) فهي البيت الثاني ، وهو :

قالت أميمة ما لجسمك شاحباً منذ ابتذلت ، ومثل مالك ينفع
فترجح أن الكلمة قد نطق بها الشاعر : شاحب بكسر الهمزة لتسجيم مع الحركة قبلها . (٣)

فإذا لم يكن المعنى أثر في أحوال أو آخر الكلمات فإماذا اختلفت الكلمات في حال الفاعلية والمنعولية والاضافة في تلك الايات التي تمثل بها يوهان فك وغيرها ؟ ، وكيف يفسر اختلاف اللغات في الوقف ؟ وكان الدكتور قد عرض - حين أراد أن يصل إلى السر عن طريق ظاهرة الوقف - أن بعض العرب

(١) من أسرار اللفظ ص ١٤٢ .

(٢) من أسرار اللفظ ص ١٥٨ .

(٣) من أسرار اللفظ ، ص ١٨٠ و ١٨١ .

ينتظر ، وهم الأزد ، وأنهم » إذا وقفوا على انرفوع نطقوا بضمته ، وأطالوها ، فكأنما هي واو ، وإذا وقفوا على الكسور أطالوا كسرتها فكأنما هي ياء ، فيقولون في الجملتين ، هل جاء خالد ، وهل حسرت بخالد : خالدو ، خالدى ، حين يريدون الوقف ﴿١﴾

وأن بضمهم لا ينتظر ، وهي أو أوائك الدين « كانوا لا ينتظرون في وقفهم ، بل يتمجلون ، ويسرعون في النطق بآخرها ، لا يننون بتمامها ، ولا يحفلون بسقوط بعض أجزاءها ، فهو لا ، فمثالهم قبيلة ربيعة ، وقبيلة نخم ، خير تمثيل » ﴿٢﴾
وأن موقف قريش ، ومن حدا حدوهم من القبائل الحجازية كان موقفاً وسطاً بين من ينتظرون ، ومن لا ينتظرون ، فتراهم في وقفهم على الاسم المنون يسقطون الضم والكسر ، ويبقون على النتح ، قائلين : هل جاء خالد ، وهل حسرت بخالد ، وهل رأيت خالداً . ﴿٣﴾

فإذا لم تكن الحركات أعلاماً لمان قصد إليها المتكلم ، بل لم تعد أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها مع بعض ، فكيف يفسر الوقف على خالد في لغة من ينتظر ؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث ؟ ولماذا لا تكسر لتندمج حركة الدال مع حركة اللام قبلها ، كما رجح أن تكون كلمة « شاحياً » في البيت السابق قد قالها الشاعر مكسورة ، ولكن النحاة أبدلوا من الكسرة فتحة ، لتندمج مع قواعدهم ؟ وماذا يقول الدكتور في نحو قوله تعالى من سورة الطور : إن عذاب ربك لواقم ماله من دافع * مثلاً ؟ وكيف يطبق مذهبه المشار إليه عليها ؟ وبماذا يملل وجود الضمة بعد القاف المكسورة ، إذا وصلت الآيتان ، ولم يوقف

(١) من أسرار اللغة ، ص ١٤٦ .

(٢) من أسرار اللغة ص ٠٤٨ .

(٣) من أسرار اللغة ص ١٢٨ .

على آخر الأولى منها ؟

وهل يرى أن هذه الآية من سورة الجن ، وهي قوله تعالى : «وأناظننا
أن لن نقول الناس والجن على الله كذباً مثلاً إنما قرأها النبي ص : كذب
بكسر الباء، لتندججهم مع كسرة الذال كما زعم أن أبا ذؤيب كان قد نطق كلمة
« شاحباً » في البيت السابق : شاحب بكسر الباء ؟

وعليه فإن القول بأن الحركات إنما هي سد للحاجة إلى وصل الكلمات
بعضها ببعض ، وأنها ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم . . قول لم يخالفه
التوفيق .

دلا أدري !! لماذا لا تكون هذه الحركات أعلاماً للمعاني الاعرابية ، فإن
عقلية المجتسع في البيئته العربية أرادت التفريق بين أحوال الكلمة في الجملة بمد
أن قاتها ، ولم يتيسر لها التفريق بينها بالواحد ، كما هي الحال في اللاتينية مثلاً ،
أرادت التفريق بهذه الحركات ، وأرادت أن تكون الضمة عاملاً للاسناد ، والكسرة
عاملاً للاضافة ، والفتحة عاملاً للمفعولية ، كما يقول كثير من القدماء أو ألا تكون
الفتحة خاصة عاملاً لشيء ، كما يفهم من كلام الخليل وسيبويه والمكوفيين في
المنصوبات ، وكما يصرح الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) .

هم أن كثيراً من الأمثلة التي رويت معربة ، سواء أكانت من القرآن
أم من غير القرآن ، مما لا ينطبق عليه الأصل الذي ذهب إليه الدكتور ، فوقع
الضمة في العين بمد الكسرة في القاف ، في قوله تعالى : (لواقم) ونحوه مما لا
ينطبق عليه القانون الصوتي الذي استند إليه الدكتور ، لأن العرب - كما صرح
الفراء وغيره - يستعملون كسرة بعدها ضمة كما يستعملون ضمة بعدها كسرة . (٩)
فمقلية الجماعة - كما نخيل إلى - كانت قد تناست - هذا العامل الصوتي الذي

يلج عليها بالانسجام بين الحركات ، فيما يتصل بحركة آخر الكلمة ، وهي الحركة الاعرابية ، تناسبه مضطرة للتمييز بين أحوال السكيمات في ثنایا التأليف ، وإلا فاتها الغرض ، وهو الأدهام .

على أن في اللغات الأخرى ما هو أدق من هذه الحركات ، فقد اتخذ بعضها من اختلاف درجة الصوت وسيلة للتعبير عن المعاني الاعرابية المختلفة ، كما هي الحال في لغات الشرق الأقصى . (١) وهذا النوع من الاعراب الذي يعتمد على اختلاف درجة الصوت يسميه « فندريس » بالاعراب الداخلي . (٢)

وإذا كان للحركات أثر في بناء الكلمات ، واختلاف مدلولاتها في نحو : فعل وفُعِلَ ، ونحو : مَفْعَلٌ ومُفْعَلٌ ونحو مُفْتَعَلٌ ومُفْتَعِلٌ كما يعترف الدكتور (٣) ، وكما يرى « فندريس » من أن الاختلاف في جرس الحركة يشير إلى قيمة الكلمة الصرفية (٤) فإن الظن بتدخلها في تحديد المعاني الاعرابية يصبح قوياً ، ويؤيده ما أثر عن اللغة العربية من شعر ونثر وما جا ، في القرآن الكريم ، ولا سيما تلك الأمثلة التي جاء فيها التقديم والتأخير .

ولعل الدكتور ظن أنه وضع يده على مفتاح السر فراح يقول في التمييز بين الفاعل والمفعول : « ونكتفي هنا ببيان قصير عن موضع الفاعل من الجملة ، وموضع المفعول منها ، كي نبرهن على أن الفاعل لا يعرف بضم آخره ، ولا المفعول بنصب آخره ، بل يعرف كل منهما في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حدده أساليب اللغة » . (٥)

(١) اللغة : فندريس ص ١٠٩ والاصوات اللغوية : ابراهيم انيس ص ١٠٣

(٢) اللغة ص ١٠٨

(٣) من أسرار اللغة : ١٦٠

(٤) اللغة ص ٠٨

(٥) من أسرار اللغة ، ص ١٦٠

وفطن الدكتور إلى أن تحريك الأواخر موجود في الشعر قطعاً ، فراح يلمس مخرجاً ينجو به من التناقض ، فذهب إلى أن معظم الكلمات في الشعر بحركة الأواخر ، لأن سقوط الحركات منه قد يفسد الموسيقى الشعرية (١) وعثر على أمثلة من الشواهد والقراءات ، يؤيد ظاهرها ما يذهب إليه من قول اسرى القيس :

اليوم أشرب غير مستحسب إنما من الله ولا واغل
وقول جرير :

ولا تشتم الولي وتبلغ آذاته فانك إن فعلت تسفه وتجهل
وقول الشاعر :

أحاول أن تعلم بها فتردها فمتركها ثقلا على كما هيا
وقول جرير :

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فما تعرفكم العرب
وقراءة أبي عمرو بن العلاء : إذ الله يأمركم أن تذبحوا بقرة . - بحزم
يأمركم (٢)

أما ما عرض له من أن الفارق بين الفاعل والمفعول إنما هو محله من الجملة لا الحركة فهو مبني على افتراض أن اللغة العربية لم تستخدم الحركات علامات للمعاني الاعرابية ، ولا شك أن اللغة إذا لم تتخذ من الحركات أعلاماً لتلك المعاني فهي مضطرة إلى أن تلمس طريقاً أخرى للتمييز بينها ، وتوصل الدكتور إلى أن تلك الطريقة هي التزامها وضع الفاعل في موضع ، والمفعول في موضع

(١) من أسرار اللغة ص ١٧٨

(٢) من أسرار اللغة : ص ١٧٩ .

آخر من الجملة في أغلب الأحيان . (١)

ولكن الافتراض الأول لم يلاق حتى الآن ما يؤيده ، ولم تتوافر الدلائل على صحته ، بل لقد استظهرنا بطلانه بما قوافر لدينا من أمارات ومؤيدات ، أثبتناها قبل هذا الكلام .

« فنظام الاعراب عنصر أساسي من عناصر اللغة العربية ، وقد اشتملت عليه منذ أقدم عهودها ، وكل ما عمل به علماء القواعد حياله هو أنهم استخلصوا منهاجها استخلاصاً من القرآن ، والحديث ، وكلام الفصحاء من العرب ، ورتبوها وصاغوها في صورة قواعد وقوانين » . (٢)

هذا وإن اعتبار الموضوع من الجملة في تأليفها غارقاً بين الفاعل والمفعول ، في اللهجات الحديثة صحيح ، لا شك فيه ، ولكن اللهجات إنما لجأت إلى الأخذ به ، لأنها فقدت تلك العلامات الأولى التي كانت تقوم بوظيفة التمييز بين المعاني الاعرابية المختلفة ، وذلك لأن « موقع الصوت في الكلمة يعرضه الكثير من صنوف التطور والانحراف ، وأكثر ما يكون ذلك في الأصوات الواقعة في أواخر الكلمات ، سواء أكانت أصوات لين أم أصواتاً ساكنة . أما أصوات اللين فقد لوحظ أن وقوعها في آخر الكلمة يجعلها في الغالب عرضة للاستقوط ، ويؤدي أحياناً إلى تحورها إلى أصوات أخرى ، فمن ذلك ما حدث في العربية بصدد أصوات اللين الفصيحة المسماة بالحرركات ، وهي الفتحة والكسرة والضمة ، التي تلاحق أواخر الكلمات ، ففي جميع اللهجات العامية المتشعبة عن العربية - عاميات مصر والعراق والشام ولبنان وفلسطين والحجاز واليمن والمغرب . . . الخ

(١) كان القدماء قد لجؤا لهذا أبغياً ، فقد كان تعارب ، أو من كان يرى رأيه يرد على مخالفه بأن « الفاعلية والمنهولية تدرك بالمدنى ، ألا ترى أن الاسماء المنصورة لا يظهر فيها اعراب وهانئها مدركة » . واجمع - المسائل الخلافية - لأبي البقاء المكي

ص ١٠٣

(٢) الدكتور علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة : الطبعة الثالثة ص ١٣٥ .

- قد انقرضت هذه الأصوات جميعها « (١) ، لأنها خضعت لقانون من قوانين التطور الصوتي ، وهو ضعف الأصوات الأخيرة وانقراضها شيئاً فشيئاً . (٢)

كما فقدت اللغات اللاتينية الحديثة تلك الواحق التي كانت تميز أركان الجملة في اللاتينية الأولى ، فراحت تتخذ من ترتيب الكلمات ، وأوضاعها في الجملة وسيلة للتمييز بين المعاني الاعرابية المختلفة .

على أن (يوهان فك) كان قد التفت إلى أن العربيات في الأقاليم المختلفة اليوم كانت قد اصطنعت لنفسها نحواً جديداً ، واتخذت - بعدما تحللت من سلطان الحركات في تطورها الجديد - آلة جديدة لتمييز الفاعل من المفعول ، وذكر أن تقديم بعض الأجزاء ، وتأخير بعضها الآخر كان هو الفارق الذي انبنى عليه نحو العربيات الحديثة .

واحتطاع أن يتتبع تطور العربيات ، وأن يؤرخ نحوها ، وأن يشر على شواهد وأمثلة كثيرة ، يؤيد بها رأيه . (٣)

وأما تلك الأمثلة التي تسمك بها الدكتور (ابراهيم أنيس) في تأييد رأيه فكلها في الأفعال ، وليس فيها اسم واحد سكن آخره ، مما يدل على صدق ملاحظة القدماء في اعتبار الرفع والنصب عاملين للفاعلية والمفعولية في الأسماء خاصة ، دون الأفعال .

وعلى هذا فلا مانع من الاستعناس بالأصل الذي بنى الدكتور كلامه عليه عندما يعرض ، الدارس لتجريك أواخر الأفعال المرببة ومع ذلك ، فقد سبقه القدماء إلى ذلك ، واستندوا في الكلام فيها إلى قوانين صوتية ، يحاول الدكتور اليوم أن يستفيد منها في حل مشكلة الاعراب في

(١) الدكتور على عبد الواحد وافي : علم اللغة : ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٢) الدكتور على عبد الواحد وافي : لغة : ص ١٣٢ .

(٣) اللغة : يوهان فك : ص ١٠٥ - ١٠٦ .

الأسماء والأفعال جميعاً .

فقد قرر الفراء أن الجزم في قراءة بعضهم : (أنلزمكوها) ، أو في قراءة بعضهم : (لا يحزنهم) ، وقول الشاعر :

وناع يخبرنا بمهلك سيد تقطم من وجد عليه الأنامل

يرجع إلى استئصال العرب ضمتين متوالييتين ، وكسرة بمدها ضمة . (٩)

هذا ومن المفيد أن يقف الدارس على ما أثبتته الدكتور علي عبد الواحد وافي من حجج بعض الباحثين في نفى أن تكون قواعد الاعراب كانت مراعاة في غير لغة الآداب ، شعرها وخطابها ، وحجج بعضهم الآخر في نفى كونها مراعاة أبداً ، لا في لغة الحديث ، ولا في لغة الأدب ، ومن ردود موفقة له في كتابه : (فقه اللغة) . (٧)

* * *

علامات الاعراب :

وعلامات الاعراب عند الكوفيين حركات وحروف (٣) ، أما الحركات فهي العلامات الغالبة ، وهي الدالة على المعاني الاعرابية في أكثر الأسماء المعربة وأما الحروف فهي علامات خاصة ، لا تدل على المعاني الاعرابية إلا في مواطن معدودات ، وفي لهجات دون أخرى وتكون الحروف علامات للاعراب عندهم في :

الأسماء الخمسة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم .

ومها يكن من أمر فإن الجدل بينهم وبين البصريين ، المتمثل فيما ذكره

(١) معاني القرآن - ورقة ٧٢ .

(٢) فقه اللغة من ص ١٢٩ - ١٣٦ .

(٣) السيوطي في الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٨٠ .

أبو البركات بن الأنبارى ، فى المسألة الثانية ، والمسألة الثالثة من مسائل الخلاف شكلى ، لا يترتب عليه أثر عملى ، فكلا الفرقتين يحتفظ بالواو والألف والياء فى إعراب الأسماء الخمسة ، وبالألف والياء فى إعراب المشى ، وبالواو والياء فى إعراب جمع المذكر السالم .

ويبدو لى أن مقاتلتهم بأن الإعراب يكون بالحرف أيضاً مقبولة ، لأنه إذا جاز أن يكون الإعراب بالحركة جاز أن يكون بالحرف ، فليست الحروف التى تكون علامات للإعراب عندئذ الا حركات ممتولة .

وقد قسم البصريون هذه العلامات ، أو ميزوا بين ما كان منها حركة لازمة كحركات أواخر المبنيات ، وبين ما كان منها حركة متغيرة ، كحركات أواخر المعربات ، وخصوا الأولى بألقاب خاصة ، كما خصوا الثانية بألقاب خاصة أيضاً ، فسموا أحوال المبنيات فتحاً وكسراً وضماً وسكوناً ، وسموا أحوال المعربات نصباً وجرماً ورفماً وجزماً .

أما الكوفيون فلم يفرقوا بين علامات البناء وعلامات الإعراب (١) ، فكانوا يطلقون النصب مثلاً على المبنى على الفتح ، كما يطلقون الفتح على المعرب المنصوب ، وهكذا .

أما تاريخ هذه المصطلحات سواء أكانت بعربية أم كوفية فيرجع - فى أكبر الظن - إلى عمل الخليل بن أحمد ، رأس المدرستين . أما ما قبل الخليل فلم تكن علامات الإعراب إلا نقطاً يوضع بعضها فوق الحرف ، رامزاً للفتحة ، وبعضها تحت الحرف ، رامزاً للكسرة ، وبعضها بين يدي الحرف ، رامزاً للضممة وهو الشكل الذى تلقاه الدارسون عن أبى الأسود الدؤلى فى عمله المعروف ، الذى يرجع إلى السنوات التى ولي فيها زياد المصرين ، وكتبت به المصاحف ، تحقيقاً

لما أرادت الدولة تسميته في الأمصار ، لدره الخطر عن كتاب الله ، ذلك الخطر الذي ظهرت بوادره منذ هاجر العرب المسلمون إلى الأمصار المفتوحة ، وعاشروا مع العناصر الأجنبية فيها جنباً إلى جنب .

وظلت المصاحف تعرب بالنقط إلى أن جاء الخليل بن أحمد فأبدل من النقط هذه العلامات التي شاعت بين الدارسين حتى يومنا هذا .

وقد سمي الخليل هذه العلامات بأسماء ، هي نفس الأسماء التي أخذ بها الكوفيون والبصريون ، لولا اختلاف في نطاق استعمالها .

كان الخليل يستعمل الرفع والنصب والخفض في المنونات ، والضم والفتح والكسر في غير المنونات ، وكان يطلق « الجر » على الكسرة التي يدعوا إليها التقاء الساكنين ، نحو : لم يذهب الرجل . والجزم على ما يقع في أواخر الأفعال المجزومة ، والسكون على ما يقع في أوساطها ، والتوقيف على ما يقع في أواخر الأدوات ، كهم (هم) ، ولام (هل) . (١)

فكلمة الخفض ، التي شاعت في الاستعمال الكوفي لم يضعها الكوفيون ، ولم يبتكروها ، وإنما أخذوها عن الخليل ، كما أخذوا غيرها عنه ، وكما أخذ البصريون علاماتهم الخاصة منه أيضاً ، ولكن الكوفيين عمموا استعمالها فأطلقوها على حركات المنون وغير المنون .

وكيفما كان الأمر فإن اختلاف الفريقين في هذه المصطلحات شكلي أيضاً ، لأن الحالات التي يطلق البصريون فيها الكسر والجر يطلق الكوفيون فيها كلمة « الخفض » .

* * *

وتدخلت الفلسفة الكلامية في تفكير الدارسين ، فأثرت في مناهجهم ، ومناحي تناولهم موضوعات تخصصهم ، فأرادوا محاكاتها فيما سلك دارسوها ،

ورأى النحاة هذه العلامات تتغير بحسب ما لها من معانٍ إعرابية ، ففكروا فيما اقتضى هذه المعاني ، وما اقتضى هذه الآثار ، فسلكوا سبيل المتكلمين في إرجاع الظواهر العقلية إلى عللها ، وأسبابها ، التي اقتضتها ، فكان ذلك - كما يقول بعض الباحثين - بداية القول بالعوامل . (١)

وإذا كان عبد الله بن أبي إسحاق « المتوفى سنة سبع عشرة ومائة للهجرة على الأرجح » أول من قال المؤرخون : إنه كان يقيس ويعمل ، وعرفنا أن مدرسة علم الكلام في البصرة انبثقت من مجلس الحسن البصري ، المتوفى سنة عشر ومائة للهجرة ، أمكن أن ننسب تأثر الدرس النحوي الناشئ بالدراسة الكلامية ، التي إذا ظهرت ظهورها الواضح بواصل بن عطاء ، فقد سبق التفكير فيها قبل واصل بزمن بعيد ، كما سبق أن استظهر الأستاذ الشيخ مصطفي عبد الرازق من أن ابن محمد بن الحنفية : عبد الله والحسن كانا أول من أحدث الاعتراف ، وكما يقيضه إحداث الاعتراف من سبق التفكير الفلسفي الذي مهد لظهوره وإحداثه .

* * *

هذا هو أساس القول بالعامل عند الدارسين ، إلا أن لي منحى آخر سيجيء ذكره في الفصل المعقود للعوامل ، استظهرت فيه أن القول بالعامل يؤثر بعمل الخليل بن أحمد ، وأن دراسته الأصوات ، وملاحظته أن بينها في التأليف تفاعلاً ، وتأثراً متبادلاً ، أملاه الاستعمال الذي يهدف إلى التخفيف من المجهود العضلي ، وإلى الانسجام في التأليف بين الأصوات والكلمات ، كانت هي الشفرة التي نند منها إلى فكرة العامل .

واعتمدت في ذلك على ما تيسر لي الوقوف عليه من ملاحظات له ، ولتلاميذه ، الذين احتذوه في منهجه - وخصصت من بينهم الفراء - وانتباههم

إلى ما بين الأصوات والكلمات من تفاعل .
إلا أن هذه الفكرة التي كانت ينبغي أن يكون لها السلطان المطلق على
الدراسات اللغوية في تفسير كثير من ظواهرها ، لم يتج لها النمو ، فسرعان ما طغى
سلطان الفلسفة على عقول الدارسين ، فأرصد دونهم الباب الذي ينفذون منه إلى
دراسة لغوية ' أو نحوية حية .

(٣)

العوامل

العوامل التي بنى النحاة - في المصور - المختلفة - دراستهم عليها هي :

١ - العامل الأول هو العامل الفلظي :

وهو العامل الذي اقتبسناه النحاة من كلام المتكلمين في العلة ، وقد بدأ
البصريون كلامهم فيه لما سبق ذكره من أن منهج المتكلمين طغى على الدراسات
المختلفة إذ ذلك ، فاقبس منه الدارسون منهجهم فكانت مدرسة الفلاس في
النحو .

يضاف إلى هذا أن كثيراً من النحاة كانوا هم أنفسهم من المتكلمين ، أو
من نشأوا بالثقافة البصرية اليونانية ، لأن البصرة منذ تمصيرها كانت قد شهدت
عناصر وأجناساً مختلفة ، فكان فيها إلى جانب العرب فرس وعبود وسريان
ويونان .

وكان اليونانيون قد استعمروا هذه المنطقة في عهد السلوقيين ، وبقيت
لهم آثار فيها ، حتى إنه كان في البصرة منذ تمصيرها سكة تعرف بسكة «اصطناناوس»
وكان عبيد الله بن زياد قد بنى داراً لها باب ينفذ إليها (١) ، واصطناناوس اسم

(١) ابن النقيه : البلدان : ص ١٩٩ « ايدي » .

يوناني ، ووجد سكة تنسب اليه يعنى وجود يونانيين .

هذا إلى أن مدرسة « جند يسابور » فى إقليم خوزستان كانت فى طريق البصريين الى خراسان ، وكان السريان من المناصر الفعالة فى هذه المدرسة ، لأنهم كانوا هنا وفي الديارات الأخرى قوامين على الثقافة اليونانية .

فتقبل اتفاقية الأجنبية - بعد أن مهدت الحوادث التاريخية له - كان فى البصريين أسرع منه فى غيرهم من أبناء الأمصار الأخرى ، ولهذا شهدت البصرة بواكير الفلسفة الإسلامية ، الملتحمة بالفلسفة اليونانية على أيدي المنزلة ، ولهذا أيضاً كان نجاحها أسرع إلى التأثير بالمنهج الفلسفى ، حتى سموا بأهل المنطق . وسرت عدوى التأثير بالمنهج الكلاسي إلى الدارسين من أهل الكوفة ، بالرغم من توافر مقتضيات تأثيرهم بالمنهج الدراسي الذى كان شاملاً فى أوساط الكوفة وهو منهج القراء .

فقد كان لتأخذ الكسائى للخليل ، واتصاله بشيوخ البصرة الآخرين ، كعيسى بن عمر الشنقى ، ويونس بن حبيب ، وانخراط القراء بعلم الخليل ، واتصاله بيونس بن حبيب من جهة ، وتأثره بأراء المنزلة من جهة أخرى ، كان لذلك أثره الظاهر فى تأثير النحو الكوفى بمناهج المتكلمين بوجه من الوجوه .

فإذا أضيف إلى ذلك تأثير العقيدة العامة فى العراق بالأفكار المنطقية تأثراً يتمثل بظهور القياس فى الفقه عند أبى حنيفة - لم يبق مجال للتساؤل عن تأثير النحو الكوفى تأثراً ما بأساليب المتكلمين .

ولكن الكوفيين - بالرغم من تأثرهم بالمنهج الجديد - لم يستطيعوا التخلص من آثار ما نشؤوا عليه من منهج دراسى ، ألفوه فى حياتهم العلمية فى البيئة الكوفية ، ولذلك كان العامل عندهم أضعف من العامل البصرى لأن العامل البصرى له قوة العلة الفلسفية ، وتأثيرها ، وأحكامها ، فكما لا يجتمع على المعمول الواحد علتان لا يجتمع على المعمول الواحد عاملان ، وإذا اجتمعا فالمعمول لأحدهما ،

لا تكليها ، كما ينص عليه ابن مالك في قوله :

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فلكل واحد منها العمل
وكما أن المعمول لا وجود له إلا بالعملة كان الأعراب عندهم إنما يكون بالعامل
ملغوظاً أو مقدرًا ، ولهذا أفاضوا في الحديث عن تقدير العامل في مواضع
كثيرة من أبواب مصنفاتهم ، وموضوعات دراستهم .

وقد كانوا يقولون : « لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد » ولهذا
رد قول من قال : إن الابتداء والمبتدأ معاً عاملان في الخبر ، وقول من قال : إن
المتبوع وعامله عاملان في التابع ، وقول من قال : إن (إن) وفعل الشرط معاً
عاملان في الجزاء ، وقول من قال : الفعل والفاعل معاً عاملان في المفعول .
وكانوا يقولون : « مرتبة العامل أن يكون مقدماً على المفعول » وحين
واجه أصلهم هذا حالات استعصت عليه راحوا يوجهونها ، ويمتلون لها ، ويتأولون
تأولات بعيدة .

فقد قال ابن عصفور في كتابه شرح المقرب - كما يروي السيوطي - :
« فأن قيل : يناقض ذلك قولهم : العامل في أسماء الشرط والاستفهام لا يجوز
تقديمه عليها . فالجواب أن أسماء الشرط تضمنت معنى (إن) وأسماء الاستفهام
تضمنت معنى الهمزة . فالأصل في (من ضربت ؟) أمن ضربت ؟ ، ثم حذفت
الهمزة في اللفظ ، وتضمن الاسم معناها ، وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل
في أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه
عليها في اللفظ لعارض ، وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام . (١)

وكانوا يقولون : « العامل مع المفعول كالعلة العقلية مع الممول ، والعلة
لا يفصل بينها وبين مملوطة ، فيجب أن يكون العامل مع المفعول كذلك ، إلا

في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل ' لدليل راجح » . (١)
ونسبة الأثر الطارئ على أواخر الكلمات إلى العوامل ، سواء أكانت
أفعالاً ، أم أسماء - قديمة تنتهي إلى أول عمل في النحو البصري ، أعني كتاب
سيبويه ، فقد قال سيبويه في أول الكتاب « وإنما ذكرت لك ثمانية بحار ، لا أفرق
بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء إلا
وهو يزول ، وبين ما يبني عليه الحرف بقاء لا يزول عنه لغير شيء ، أحدث فيه
من العوامل ، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف
حرف الاعراب » . (٢) كان هذا شأن النحاة المناطقية من أهل البصرة .

أما حجة الكوفة فهم - بالرغم من أنهم تأثروا بالمنهج الكلامي - كانوا أقل
من البصريين إيماناً في فلسفة العامل ، وكان مشيخهم أقرب إلى روح المنهج
اللغوي من مشيخ أهل البصرة .

ولدينا من نشروا على هذا أمثلة كثيرة قال بها أئمتهم ، فليس للعامل
عندهم قوة الملة ، فقد يكون العامل ، ولا يكون المفعول ، كما سبقت الإشارة
إليه : من ذهب الكسائي إلى جواز خلو الفعل من الفاعل ، وذلك في باب
التنازع ، فإذا عمل ثلثي الفعلين المتنازعين ، كما هو مذهبهم ، وكان الأول محتاجاً
إلى فاعل ، جاز حذف الفاعل منه عند الكسائي ، وخلوه من ضميره .

وكما هو معروف من مذهب الفراء من أن الفعل والفاعل قد اشتركا في
نصب المفعول به ، كما سبق بيانه .

وكما هو معروف أيضاً من مذهب الفراء ، من جواز اجتماع عاملين على
مفعول واحد ، في باب التنازع ، إذا اقتضى كل منهما ما اقتضاه الثاني ، فإذا قيل
قام وقعد زيد ، كان زيد فاعلاً أو مفعولاً لقعد ، وقام كليهما .

(١) الاشباه والنظائر ج ١ ص ٢٥٦ .

(٢) الكتاب ج ١ ص ٢ - ٣ .

كل هذا يدل على أن الكوفيين لم يستطيعوا التخلص من جذور ثقافتهم الأولى التي لا بأس بها ، ولا يستقيم زمنياً طويلاً ، وهي الثقافة العربية الخالصة التي انبثت عليها الثقافة العامة في الكوفة ، أعني دراسة القرآن ، وتفسيره ، ورواية الأحاديث والقراءات ، ورواية الشعر والأدب .

وكيفما كان الأمر فانهم تناولوا العوامل تناولاً يشبه تناول البصريين إياه ، وأسندوا إليها الآثار الاعرابية التي تظهر في أواخر الكلمات ، في وجوهها المختلفة كما سنبينه في فصل آت .

على أنك لا تدمم من كلام المتفقهين من علماء المدرسة البصرية ، وهم قلة ، ما تلمح فيه خطوطاً للمنهج اللغوي ، الذي كان ينبغي أن تكون له السيطرة على دراسة نحو اللغة ، والذي طغى عليه شغف النحاة بالمنهج الكلامي ، فقد صدرت عن بعضهم أقوال تم على أنهم إذا كانوا قد عرضوا للعوامل فأما عرضوا لها على أنها وسيلة تعليمية ، تقرب الدراسة من أذهان الدارسين وعلى أن الاعراب عادة تمودها أصحاب اللغة ، وطبعت عليها أسنتهم ، وساقطتهم إلى الوجوه الاعرابية سليقة فطرية ، وليست هذه العوامل اللفظية التي أسند إليها الأثر الظاهر إلا عوامل اعتبارية أو آلات جامدة ، ينسب إليها الأثر تجوزاً

فقد كان أبو الفتح بن جنى يقول : (وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ، ليروك أن بعض الممل يأتي سبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزبد ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ ، ورفع الفعل المضارع ، لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول .

فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والحزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره .

وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بضمامة اللفظ أو

باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح » . (١)

وكان الرضى يقول : « الموجود لهذه المعاني هو المتكلم ، والآلة العامل ،
ومحلها الاسم وكذا الموجود لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، لكن النحاة جعلوا
الآلة كأنها هي الموجودة للمعاني ولعلاماتها ، كما تقدم ، فلذلك سميت الآلات عوامل » (٢)
وتابعها في ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو ، فقد جعل الضمة
علما للاسناد ، والكسرة علما للاضافة ، والفتحة حركة لاتدل على شيء ، من ذلك ،
وإنما هي - كما قال - « الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يراد أن تنتهي
بها الكلمة ، كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة » .

« فللأعراب الضمة والكسرة فقط » وليسنا بقية من مقطع ، ولا أثراً
لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ، ليدل بها على معنى في تأليف الجملة ،
ونظم الكلام » . (٣)

وبالرغم من هذه الافتات التي قد تعين على تلمس النهج اللغوي ، فإن النهج
الكلامي كان قد فرض نفسه على عقول الدارسين ، فلم يميروها اهتماماً ، فبقيت
في ثنايا المصنفات ، لا تعني شيئاً ، ولا تدل على شيء .

* * *

٢ - والعامل الثاني هو الذي أسمير : « العامل التوقيهني » :

ولا أعلم أحداً أخذ به صراحة قبل ابن مضاء القرطبي في كتابه : « الرد
على النحاة » .

وقبل أن يقول كلمته في العامل راح يدفع ادعاء النحويين أن النصب
والخفض والحزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي

(١) الخصائص ج ١ ص ١١٥ .

(٢) شرح الرضى على الكافية . ج ١ ص ٢٥ .

(٣) إحياء النحو ، ص ٥٠ .

وعامل مضموى ، وأنكر أن يكون الرفع والنصب فى مثل قولهم : ضرب زيد عمرا ، قد أحدثه الفعل « ضرب » .

وداح يرد على سيبويه زعمه : أن للالفاظ قوه فى إحداث الاعراب ، وعلى ابن جنى الذى صرح بخلاف ما صرح به سيبويه من أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم فى الحقيقة إنما هو من فعل المتكلم ، لاشئ غيره .

فهو ينكر أن يكون الاعراب منسوبا إلى الفاظ بعينها ، لأن ذلك فى رأيه باطل عقلا ، وباطل شرعاً ، وأنه لا يقول به أحد من العقلاء ، وينكر أن يكون منسوباً إلى المتكلم ، لأن ذلك فى رأيه باطل أيضاً ، لا يقول به إلا المعتزلة ، القائلون بالتفويض ، أو بأختيار الانسان فى أفعاله .

ولكن ابن مضاء من المجبرة ، لا ينسب شيئاً من أفعال الانسان الاختيارية إلى الانسان ، بل إلى الله تعالى ، فنسبة الاعراب إلى المتكلم ، كما نص عليه ابن جنى وغيره باطلة شرعاً .

لذلك كان ابن مضاء يقول : «أما مذهب أهل الحق فان هذه الأصوات إنما هى من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الانسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية .» (١)

ويحيل إلى أنه كان مسبوقاً إلى هذا رأى ، سبقه إليه القدماء من أهل المذهب الكلامى ، الذى يذهب إليه ، فقد ذكرت سابقاً أن أكثر القدماء كانوا يرون أن اللغة من عند الله ، مستندين إلى ظاهر قوله تعالى : وعلم آدم الأسماء كلها ، ورجحت أن يكون القائل بهذا هو عبد الله بن عباس ، وأثبت رأيه ، وأن أكثر اللغويين كانوا قد حاكوه فى رأيه ، كما كان شأن ابن فارس ، وأبي علي الفارسي وابن جنى فى أحد رأيه ، وغيرهم .

فإذا كانت اللغة من عند الله فهي من خلقه ، وهو قادر على أن يجعلها منذ البداية كاملة ، من حيث بناؤها ، وإعرابها ، وتؤدي وظيفتها كأحسن ما تكون التأدية ، فكل ما لها من خصائص وأحوال إنما هو من فعل الله ومشيمته .

وإذا كانت اللغة كما كانت يرى ابن عباس وابن فارس ، والفارسي وابن مضاء ، فالحوض في إعرابها يجب أن يكون في ضوء الرأي الذي يذهب إلى أن اللغة ترقيفية ، وأنها من عند الله .

ولذلك كان الحوض في العمل ، والاجتهاد فيها عند ابن مضاء حراماً ، وكانت تأريقات النحويين ، وتقديراتهم لما ظنوا أنه محذوف من كلام المتكلمين ، ولا سيما ما كان في القرآن حراماً أيضاً ، لأن رسول الله (ص) قال : « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ ، ومقتضى هذا الخبر النهي » وما نهى عنه فهو حرام ، إلا أن يدل عليه دليل (يعني من الكتاب والسنة) ، والرأي ما لم يستند إلى دليل فهو حرام ، ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل فقد تبين بطلانه فقد قال في القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيد إليه . ومما يدل على أنه حرام : الإجماع على أنه لا يزداد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته ، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ، بل هي أخرى ، لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ، ومن أجلها . (١)

ولذلك راح يزيف أعمال النحاة في التعليل ، وأنكر عليهم العمل الثواني والثالث ، ودعا إلى إلغاءها ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد في قولنا : قام زيد ، لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالجواب أن يقال له : كذا نطق به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . (٢)

(١) كتاب « الرد على النحاة » ص ٩٣ ، ٩٤

(٢) « الرد على النحاة » ص ١٥١

فقد قُطِع الطريق على النجاة واللغويين أن يملأوا ظامرة لغوية تمليلاً عامياً لأن ذلك في رأيه لا يقع لهم ، لأنها من الله ، وقد ثبت ذلك بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة .

وقد ربط العمل النحوي بأعمال الفقهاء من أهل الظاهر ، فكما يجب أن يتمبهؤلاء بالنصوص ، وأنهم إذا توافرت لديهم النصوص استغنوا عن استنباط العلة لها ، كذلك يجب أن يتمبه النجاة بالنصوص ، فإذا ما سئلوا عن علة هذه الأحكام قالوا : كذا نطقت به العرب ولا شيء بعد هذا القول .

الواقع أننا إذا حملنا على النجاة لاندفاعهم إلى فلسفة النحو فأنما نريد أن ينتهجوا في دراسة النحو منهجاً لغوياً ، أو يقدموا لدراسته بدراسة لغوية ، تعينهم على تفسير الظواهر اللغوية والنحوية ، ولم نحمل عليهم لمجرد أنهم كانوا يعملون أو يفلسفون ، لأن الظواهر اللغوية لا تستمضي على التمليل ، وليكن بناء تمليلها على أسس نظرية مجردة هو الذي يؤخذ على النجاة .

ولا غرابة أن ينتهج ابن مضاء هذا المنهج التوقيفي - أو المنهج الظاهري على حد تعبير الدكتور شوقي ضيف ، في تقديمه لكتاب « الرد على النجاة » - فهو صاحب فكرة دينية ألحت عليه أن يحمل على النجاة ، واضطرتته أن يفهم النحو وأحكامه كما يفهم الفقه الظاهري وأحكامه .

ولكن الغريب أن يدعي الدكتور رأيه في إصلاح النحو وإحيائه على رأي ابن مضاء . وأن يرى الانصراف عن نظرية العامل هو الأصل الذي ينبغي أن يتكئ الدارس عليه في تصنيف النحو . (١) وأن يرى منع التأويل والتقدير في الصيغ والمبارات - وهو مذهب ابن مضاء أيضاً - هو الأصل الثاني ، لأن ذلك يريح الدارس من ثلاثة أشياء : من إضمار المعلومات ، وحذف العوامل ،

وبيان محل الجمل والمفردات . مبذية ، أو مقصورة ، أو منقوصة. ١٥

أقول : إن الغريب هو أن ينحو الدكتور نحو ما ذهب إليه ابن مضاء ،
الذي عملت على تكوين مذهبه في النحو عوامل دينية خاصة ، ووجد في ظروف
خاصة أيضاً ، أو صدمت أمامه الباب الذي ينفذ منه إلى تفهم اللغة وقوانينها ،
فإن هناك عوامل لغوية ، من تطور ، ودور ان في الاستعمال وتأثيرات لفظية
يدعوا إليها وضع السموت إلى جانب الصوت ، والكلمة إلى جانب الكلمة ، وأنه
لاضير على اللغة من التأويلات والتقديرات التي تدبني على أساس من فقه اللغة
وشعور بالخشى اللغوى ، عند أصحاب اللغة أنفسهم .

ولاشك أن دوران جملة أو عبارة على الألسنة كثيراً ينحو بالجملة إلى
الاختصار الممكن ، الذي لا يخل بالغنى ، أو إلى حذف بعض أجزائها ، التي تغنى
عنها الفرائض القولية ، أو الحالية .

فتقدير الدارس وتأويله ، مستأنساً بفهم الأساليب ، أو مدركاً للقرائن
التي تركها الاستعمال دلالة على الساقط من الجملة لا ينفيه البحث اللغوى ، لأن
اللغة ترجمان للفكر ، وأداة من أدواته ، وأن حركة الجملة بترتيب أجزائها ،
وتواليها تتبع حركة الفكر بترتيب صورته وتواليها ، فإذا أسقط الاستعمال بعض
أجزاء الجملة بقيت الصور الذهنية مفهومة بالقرائن ، فإذا أول الدارس جملة ، أو
عبارة ، فأعما يقول استئناساً بما تفهمه من مداول الجملة .

أما الذي يؤخذ على النحاة فهو الأساس الذي بنوا عليه دراساتهم ، فقد
تناسوا العوامل اللغوية ، وتأثير الاستعمال وخصائص الأصوات في تمازجها
وتآلفها ، وراحوا يقيسون الجمل بما ييسر نظرية بحتة ، لا تتفق مع روح الدرس
اللغوى .

وأما ما قاله ابن مضاء ، وحاكاه فيه الدكتور شوقي ضيف فيصالح أن يكون وسيلة تسهيل على المبتدئين غير المتخصصين .

٤ - والعامل الثالث هو النزي السهمي : « العامل اللغوي » :

ويقتبس هذا العامل من إدراك الظواهر اللغوية ، سواء منها ما يتحل بأبنية الكلمات أم ما يتصل بتأليف الجمل .

هذا العامل اللغوي ليس جديداً ، بل هو قديم ، تبدأ قسمته بأعمال الأولين ، وبأعمال الخليل بن أحمد ، ثم بعمل الفراء من الكوفيين .

الذي يقتبم الخطوات التي خطاها الخليل في دراسة اللغة يعرف أن نظرية العامل اللغوي كان الخليل قد التفت إليها ، ولاح في كلامه منها خطوط لم تكن لتكون نظرية تامة مبرهنا عليها ، ولكنها تحمل الخطوط الرئيسة التي تقوم النظرية عليها .

التفت الخليل إليها حين بدأ يدرس تآلف الأصوات اللغوية ، ولاحظ أن لبعض الحروف في تآلفها تأثيراً في بعض .

وقدر أي - وهو يتنرق الحروف ، ويحدد مخارجها ، ويرقب تآلف بعضها مع بعض - أن لبعض هذه الحروف انسجاماً واثلاًفاً مع بعض ، وتنافراً مع بعض آخر ، وأن الموسيقى اللفظية لا تتأني إلا إذا كانت الحروف متألفة على نظام خاص .

وقد أجهل حدود هذا النظام بالألا تكون الحروف من مخرج واحد ، أو من مخارج متقاربة ، فتقيل على اللسان أن ينطلق بكلمات مؤلفة من أصوات مماثلة للمخرج ، أو متقاربة للمخرج ، وإذا استماع العربي أن يأتي بحرفين متعاقبين ، وهما من مخرج واحد ، فإن ذلك يكون في الأحياء القادرة على تأدية أعمالها في سهولة ويسر ، لمرونة عضلها ، ولا يكون ذلك في حروف الحلق ،

لمدم سرورته ، فحروف الخلق إذن أقل الحروف تمازجاً وانسجاماً ، ولذلك جاء عنه « سمعنا كلمة شنعاء فأنكرنا تأليفها » ، يعني الهمزج . (١)

وجاء عنه : « أن القاف والكاف تأليفها معقوم ، لقرب مخرجيهما » (٢) إلى غير ذلك من الأقوال التي تدل على ما أتاحت له هذه الدراسة أعني دراسة الأصوات ، من فهم لكثير من الأسرار اللغوية ، وعلى مدى أهميته في دراسته النحوية .

فلا بد إذن لكي يستقيم الجرس الموسيقي في الكلام أن تتألف الكلمات من أصوات متباعدة المخارج ، وقد أخذ فتمناه اللغة العرب هذا عن الخليل . ويرى المحدثون أن اللغة العربية في تركيب أحرف كلماتها ، وتتألف أصواتها تصطنع لنفسها أسلوباً خاصاً ، وتتخذ نهجاً تميز به . وخلاصة هذا الأسلوب تذبذب على :

(١) ندرة تلاقى أصوات الخلق .

(٢) وندرة تلاقى الأحرف المتقاربة المخارج والصفات . (٣)

وكلاهما مما التفت الخليل إليه .

وقد شاركت مدرسة الكوفة النحوية في هذا الصنيع ، فالفرء ، وهو عملها دراسة للحروف كدراسة الخليل إبانها ، إلا أن أقواله التي استظمت أن أقف عليها قليلة ، لا تمنى أن تكون فكرة تامة ، ولا كتبها على كل حال تدل على أن الكوفيين قد انتفعوا بهذه الدراسة ، وطبقوها على عدة ظواهر لغوية .

والأمثلة التي روعي فيها الانسجام الموسيقي في تأليف الكلام من ناحية ،

(١) الجمهرة لابن دريد ، ص ٩ ، ونقلها السيوطي في المزهرة ، ج ٩ ص ١١٦ (مطبعة

السعادة) .

(٢) لسان العرب - حرف القاف .

(٣) موسيقى الشعر للدكتور إبراهيم أنيس ص ٣٤

وصور فيها تأثر الحروف بعضها ببعض من ناحية أخرى - كثيرة ، تشمل فيها عرقه النحاة من ظواهر الأدغام ، والابدال ، والاعلال ، وغيرها »

فقد يؤثر الحرف في الحرف ، وما يزال به حتى يزحزحه إلى مثل مخرجه ، ليكون عمل اللسان في الحرفين واحداً ، وليتحقق الانسجام الموسيقي ، كقلب السين صاداً إذا وقعت بمدها قاف ، متصلة بها ، أو منفصلة عنها ، نحو : صمقت ، وصمقت ، نحو : والصويق ، في سقت ، وسبقت ، والسويق .

وكالمماثلة الجزئية التي تتمثل في بنساء « افتمل » ، و « الافتعال » ، في اصطر ، واضطر ، واصطنع ، وغيرها .

وقد ينقله إلى مخرجه حتى يكون الطرفان متماثلين ، ليكون عمل اللسان واحداً ، كما إذا اجتمع واو وياء ، وكانت الأولى منها ساكنة ، فإن الواو تنقلب ياء ، تقدمت على الياء أو تأخرت عنها ، نحو : الطي ، والحي . (١)

وقد التفت الفراء إلى هذا أيضاً ، فكان يقول : « يقال : يوم وأيام ، والأصل : أيام ، والكن العرب إذا جمعت بين الياء والواو في كلمة واحدة ، وسبق إحداها السكون قلبوا الواو ياء ، وأدغموا ، وشددوا . من ذلك قولهم : كويته كيا ، ولويته ليا ، قال الله عز وجل : « وراعنا ليا بألسنتهم » ، والأصل فيه أن يكون : كويته كويا ، ولويته لويا ، والكن العرب أدغمت الواو في الياء ، لأن أحدهما سبقه السكون ، وكذلك : أمنية ، والأصل : أمنوية » . (٢)

وكادغام اللام من « أل » في الحروف التي اصطلح علماء التجويد على أن يسموها الحروف الشمسية ، وهي ثلاثة عشر حرفاً : هي التاء ، والثاء ، والذال ، والذال ، والراء ، والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والنون .

(١) الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٦٧ .

(٢) الأيام والليالي للفراء ، ص ٢٧٥ .

ولاحظ الفراء أن لبعض الحركات تأثيراً في بعض ، ونرى على ذلك ظاهرة الاتباع كما في قراءة : « الحمد لله » ، - بكسر الدال - وكان يقول : « أما من خفض الدال من « الحمد » فإنه قال : هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلاً منهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة ، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعا في الاسم الواحد ، مثل إبل ، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم » . (١)

* * *

ولاحظ الكوفيون أيضاً أن لبعض الكلمات تأثيراً في بعض ، فإذا جاورت كلمة كلمة أخرى ، أثرت فيها ، وإذا فصلت عنها بفواصل بعدت عنها وزال أثرها ، والأمثلة لهذا عندهم متوافرة :

(١) فقد اتفقت المدرستان على أنه إذا اتصلت « ما » السكافة بـ « إن أو أن » ارتفع الاسم بعدها ، نحو : « إنما إليهم إله واحد » وجاز أن يليها الفعل نحو : إنما قام خالد .

(٢) وانفرد الكوفيون بجواز إغائها ، ودخولها على الفعل في كل موضع تفصل فيه عن الفعل بفواصل .

قال أبو العباس ثعلب : « قال أبو عثمان المازني : إذا قلت : إن غداً يحبي زيد ، على إضمار الأمر ، وتضمير الهاء ، فيرجع إلى غير شيء . قال أبو العباس : وكل هذا غلط . العرب تقول : إن فيك يرغب زيد ، ولا يحتاج إلى إضمار الأمر لأن المجهول - يعني ضمير الشأن - لا يحذف ومن قال : إنه قام زيد ، لم يحذف الهاء ، لأن الهاء دخلت وقاية للفعل ويفعل ، فإذا سقطت « ما » (٢) كان خطأ أن

(١) معاني القرآن - ورقة (١) .

(٢) كذا ، والظاهر أنه « إغاء »

يلي « إن » فعل ' ويفعل » . (٦)

(٣٧) وقال الكوفيون بتأثير فعل الشرط ' بفعل جواب الشرط ' وانحزام هذا بمجاورته لذلك ، فإذا تقدم الجواب على الشرط ، أو فصل عنه بفواصل أجنبي مرفوع ، نحو قولهم : إن قت خالد يقوم ' لم ينحزم ، وذلك لزوال الجوار حينئذ .

كأنهم كانوا يذهبون إلى أن الأعراب مظهر من مظاهر تأثير بعض الكلمات في بعض كما أثر بعض الحروف في بعض .

فإذا أضفنا إلى هذا عناية الخليل والكوفيين بالاستعمال ، والتفاتهم إلى تأثيره في الكلام إذا كثرت دورانه على الألسنة ، كما مر في الفصل السابق ، وكما سمعنا من كلام الفراء فيما نقلناه عنه الآن ' وأخذهم بالأصل الذي تحدثنا عنه سابقاً ، وهو الأصل الذي انبنى عليه ظاهرة النحت والتركيب . . . إذا أضفنا هذا إلى أقوالهم في تآلف الحروف ' وملاحظتهم تأثير بعضها ببعض أدركنا أن فكرة العامل اللغوي كانت تداعب أذهانهم ، وإن لم تتوافر لهم خطوطها الرعيدة ، أو لم تنضج نضجاً ، تصبح معه نظرية تامة التكوين . . . ولما كانت على كل حال مدينة في إنارتها لأقوالهم .

ويخيل إلي أن مقالتهم بالعامل الفلسفي أحياناً ما كانت لتصدر منهم لولا أنهم كانوا يضطرون إليه اضطراراً حين تجمهم بالبصريين مجالس المناظرة التي كانت سبيل القوم إلى الظهور ، والتقرب من القصور ، وحين كانت الصناعة توزن عند المتعاصرين - بعد طغيان المنهج الكلاسي - بهذا الميزان العقلي الذي وضعه المتكلمون معيار المدارس . على أنك إذا قرأت أقوالهم أدركت مدى ما كانت عليه الدراسة اللغوية - في عهدهم - من حيوية لم تلبث أن طغى عليها أسلوب المتكلمين .

أما ما جاء في جدالهم مع البصريين ، واحتجاجهم لمذهبهم من مجازاة للبصريين ، في أساليب التعليل لأحكامهم ، وفلسفتهم آراءهم - كما يصوره كتاب الانصاف لابن الأنباري - فيبدو لي رجحان ما التفت إليه « فأيل » في تعليله ، فقد زعم « أن هذا البصري » أو ذلك قد أخذ برأى السكوفيين في بعض المسائل ، عامداً إلى دعمه بطريقة البصرية القياسية .

والحق أني لا أكاد أرى أثراً للفلسفة الكلامية في نحو الكسائي والفراء وتلمب وتلاميذهم ، ولا أحس بأنهم كانوا يمتدنون بالتعليل المنطقي اعتداد البصريين به .

على أن من النحاة المتأخرين من كان قد أمسك ببعض هذه الخطوط ، فوردت في كلامهم عن العامل إشارات تشير بأنهم كانوا قد التفتوا إلى أهمية الاستعمال من جهة ، وأهمية الدراسة الصوتية لحل كثير من المشكلات اللغوية ، وتفسير كثير من الظواهر من جهة أخرى ، كما مر من رأى ابن جني وغيره . فمن ملاحظة الظواهر اللغوية التي ترجع إلى ما بين الأصوات من تآلف وتنافر ، وتأثير بعض الحروف في بعض ، وملاحظة أثر الاستعمال في كثير من الأبنية والجل ، ينفذ الدارس إلى فكرة العامل .

وأكبر الظن أن النحاة الأولين ، وأخص منهم الخليل والفراء إنما نفذوا إلى فكرة العامل ، وقالوا به ، في ضوء هذه الدراسات ، وأن فكرة العامل الأولى جاءتهم من ملاحظة ذلك التفاعل بين الحركات والحروف والكلمات .

ثم جاءت بعد الطبقة الأولى طبقات لم تتفهم منهج أولئك ، فتناوت العامل تناوفاً فلسفياً ، وهياً لها ذلك طغيان المنهج العقلي ، واندفاع الدارسين إلى الاستفادة من الفلسفة اليونانية ، والمنطق اليوناني ، فانتهدت دراسة العامل إلى أن يضفي عليه صبغة العلة الفلسفية ، وانتهدت دراسة النحو إلى ما انتهت إليه من جذب وجود .

فاذا تبينا أن أقوال الدارمين في تلك المصنوع المختلفة ، في العوامل ه كانت قد تذبذبت بين عامل فلسفي محض ، وعامل توقيفي محض ، وأن العامل اللغوي لم يكن له سلطان بين في دراستهم ، وإنما كانوا يتشبهون به إذا واجهتهم قضايا استعصت على فلسفاتهم وأصولهم العقلية ، وإذا اقتضانا درس اللغوي أن نبعد عن مجال البحث النحوي مالا يتفق مع طبيعته ، فينبغي أن ندعو إلى مسامحة مناه العامل اللغوي ، وأن نوسع الكلام فيه .

ويبدو لي أن الكوفيين ، بطبيعة منهجهم ، وإيمانهم في التتبع اللغوي ، ومجانفتهم للأصول البصرية النظرية ، كانوا أكثر تقبلا له ، وكان له نفوذ أقوى في أعمالهم ودراساتهم .

وكثير من الأمثلة التي حمل البصريون على الكوفيين من أجل القول بها ، وأنكروها ، ولحنوا الآخذ بها كان الكوفيون يخضعونها لقوانين لغوية .

فاذا اضطر البصريون إلى تقبل قراءة بعضهم : « الحمد لله » على الاتباع ، ولم يستطيعوا تغليظها ، لأنها قراءة صحيحة ، منصلة السند ، ولأن روايتهم الموثوق بهم قدروا لها نظائر من نحو قول العرب : هذا جحر ضب خرب ، وغيره ، فإن الكوفيين يقيسون عليها ، وقد عللوا الظاهرة التي اقتضتها ، كما سمعنا الفراء في تفسير الاتباع في قراءة بعضهم : « الحمد لله » .

وإذا رأى البصريون مثل قراءة أبي عمرو بن العلاء : « إن الله يأمركم أن تذبخوا بقرة » بالجزم ، دون سبق جازم ، أو قراءة من قرأ : « أنزل مكموها » ، أو قراءة من قرأ : « لا يحزنهم » ، ولا هنا نافية ، وقول الشاعر :

وناع يخبرنا بمهلك سيد تقطع من وجد عليه الأنامل

حاولوا ذلك على الشذوذ ، أو الضرورة ، لأنها لا تخضع لأصولهم الموضوعية . ولكن الكوفيين تناولوها على أنها مما يصح القياس عليه ، ثم شيا مع منهجهم

فى القياس على الشاذ فى دراسة النحو ، واستطاعوا تفسير ذلك ، وتعليقه لغوياً ، كما جاء من تفسير للفراء :

قال الفراء : « وقوله : أنلزمكوها . العرب تسكن الميم التى من « اللزوم » ، فيقولون : أنلزمكوها ، وذلك أن الحركات قد توالى ، فسكنت الميم للحركات ، وحركتين بعدها ، وأنها مسفوعة ، فأو كانت منصوبة لم يستثقل فتخفف ، إنما يستثقلون كسرة بعدها ضمة ، أو ضمة بعدها كسرة ، أو كسرتين متواليتين ، أو ضمتين متواليتين . فأما الضممتان فتقوله : لا يجوزهم ، سجزموا النون ، لأن قبلها ضمة ، تخفف ، وأما الضمة والكسرة فمثل قول الشاعر :

و ناع يخبرنا بمهلك سيد تقطع من وجد عليه الأنامل

وإن شئت تقطع . وقوله فى الكسرتين :

« إذا اعوججن قات صاحب قنوم »

يريد : صاحبى . فأما يستثقل الضم والكسر ، لأن مخارجها مؤننه على اللسان ، والشفتين ، تنضم الزفة بها فتثقل الضمة ، ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة ، فتبرى ذلك ثقبلاً ، والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة . (١)

فقد انتفع الفراء إذن بما لاحظته من قوانين صوتية فى لغة العرب ، وطبقها على هذه الأمثلة التى وقعت للبصريين ، فلم يعيروها اهتماماً ، لأنها لا تتفق مع قواعدهم ، فقالوا فيها بالشدوذ

والأصول النحوية ليست إلا عادات كلامية ، أو ظواهر لغوية خاصة ، والنحو إما يخضع لهذه العادات ، أو الظواهر ، ويفسر بها ، وهى مما يعمل ، لأنها مستمدة من الظواهر اللغوية العامة .

(٤)

عوامل الاعراب عند الكوفيين

يبدو أن فكرة العامل كانت قد استقرت في أذهان الدارسين بعد الخليل ، وكان البصريون والكوفيون قد اتفقوا على الأخذ بها ، ولكنهم اختلفوا في التفاصيل اختلافاً يرجع إلى ما بين المنهجين من اختلاف ، فمنهج أهل البصرة مستمد من منهج أصحاب الكلام الذي قد تأثر به منذ زمن مبكر ، ومنهج أهل الكوفة في جملة مستمد من منهج أصحاب الحديث ، ورواة الأدب . وهذا مما جعل صلتهم بالمنهج النحوي المبني على التسليم اللغوي أقوى من صلة البصريين به ، وهذا أيضاً مما جعل الكوفيين يحتكمون إلى الرواية أكثر مما يحتكمون إلى قضايا المنطق ، وأصول علم الكلام .

ومما يكن من أمر فان « العامل » كان محور جدل الفريقين واختلافهم ، وكثير من المسائل الخلافية بينها يرجع إلى اختلاف وجهة النظر فيه . والعوامل عند الفريقين تكون أفعالاً ، وتكون أسماء ، وتكون أدوات ، وتكون لفظية ، وهي هذه المجموعات الثلاث ، وتكون معنوية .

* * *

١ - العوامل اللفظية :

وهي أفعال وأسماء وأدوات .

أما الأفعال فهي عند البصريين أقوى العوامل جميعاً ، تعمل متقدمة في الفاعل والمفعول ، والحال والتمييز ، والظروف والمحجورات ، وتعمل متأخرة في

المفاعيل ، والحال ، والتمييز ، والظروف ، والمجرورات ، ومجال عملها الأسماء فلا يعمل فعل في فعل ، والفعل والمفاعل عندهم كالشيء الواحد ، ولا بد لكل فعل من فاعل ، سواء أكان ظاهراً أم مضمراً ، وسواء أكان المضمراً بارزاً أم مستتراً .

ومن مظاهر قوة الفعل عندهم : أن يعمل الاسم الذي يتضمن معناه عماله ، بل تعمل الأدوات التي تتضمن معناه عماله أيضاً ، لهذا عمل المصدر ، وأسماء الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، والصفات المشبهات بأسماء الفاعلين ، وأسماء التفضيل ، وأسماء الأفعال ، ولهذا عملت « إن » وأخواتها ، لأنهن مشبهات بالأفعال ، ولوضوح تضمن هذه الأدوات الخمس معاني الأفعال كانت تعمل النصب والرفع كالأفعال .

والأفعال عند الكوفيين قوية أيضاً ، تعمل متأخرة كما تعمل متقدمة ، وتعمل مقدرة ، كما تعمل ظاهرة ، ولكن الكوفيين - كما يليه عليهم منهجهم - لم يفسفوها ، ولم يمحوها قوة العمل الفلسفية ، ولم يمتروها هي والمفاعل بعزلة الشيء الواحد ، ولذلك جاز عندهم أن يخاو الفعل من الفاعل خلواً تاماً ، وذلك في باب التنازع على ما هو المعروف من مذهب الكسائي . . . وأن يجتمع فعلاان على فاعل واحد ، كما هو المعروف من مذهب الفراء في باب التنازع ، إذا اقتضى الفعلان الفاعل ، كما في قولنا : قعد وكتب خالد ، نقالده هو فاعل للفعلين جميعاً . . . وأن يتعاون الفعل والفاعل في نصب المفعول به ، كما هو ظاهر من مذهب الفراء أيضاً . . . وأن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته ، وخلو فاعله من ضمير عائد عليه ، كما هو المعروف من مذهب الكوفيين ، تمسكاً بقول الزبائ :

ما للجبال مشيها وئيدا أجنديلا يحملن أم حديدا (١)



والفعل عند كثير من أئمة السكوفيين يكاد يجرى في أكثر أحواله من اقتضائه العمل فى الفاعل ، بل فى المفعول به أيضاً ، بل يكاد يحرم كل عمل ينسب إليه .

فالعامل فى الفاعل عند السكوائى ليس هو لفظ الفعل ، وإنما كونه داخلاً فى الوصف (١) أى كونه متلبساً بالفعل .

والعامل فيه عند هشام بن معاوية هو الاسناد ، لا الفعل (٢) وهو - فيما أظن - أحد المصادر التى استند إليها الأستاذ إبراهيم مصطفى فى مقاله بأن الرفع علم الاسناد .

والعامل فيه عند خلف الأحمر - وهو فيما قال أبو البركات بن الأنبارى والرضى ، من السكوفيين - هو معنى الفاعلية (٣) أو الاسناد كما قال هشام .

فالعمل عند هؤلاء ومن حاكمهم من السكوفيين لا شأن له فى رفع الفاعل ، لأن رافعه متصيد من موقعه فى الجملة ، ومنزلته فى التأليف ، وهو ما نميل إلى الأخذ به فى تفسير الظواهر النحوية ، ومعانى الاعراب ، لتحرير هذه الدراسة من القيود الثقيلة ، التى كبلتها بها الفلسفة الكلامية ، منذ زمن مبكر ، باتصال أصحابها بأصحاب الكلام ، ومحاولتهم إخضاعها للمنهج الكلامى .

هذه العوامل المنوية المتصيدة من معرفة أساليب القوم فى لفهمهم هى العوامل اللغوية النحوية ، التى نسعى إلى الأخذ بها فى تنظيم هذه الدراسة .

ومها يكن من أمر فان المدرستين .. فى تقدير قوة الفعل واعماله - إذا

(١) هم الروامع ج ١ ص ١٥٩ .

(٢) هم الروامع ، ج ١ ص ١٥٩ .

(٣) هم الروامع ، ج ١ ص ١٥٩ .

التقنا في الطريقة فلا تلبثان أن تفرقا ، وتساك أحدهما طريقاً ، والثانية طريقاً أخرى .

تلتقيان في أعمال الفعل ، وإعمال ما يشبهه من الأسماء والأدوات ، وتفرقان في عزل أسماء الأفعال عن المشبهات بالفعل ، لأنهن عند السكوفيين أفعال حقيقية ، فإذا عملن فلفعليتهن ، لا لأنهن يشبهن الأفعال ، أو يتضمن معانيها ، وفي عزل أسماء الفاعلين فيما استظهرت أنها أفعال عندهم أيضاً ، وأنها بمجموعها تمثل قسماً ثالثاً للفعل الماضي والفعل المضارع ، وفي تجريدته من العمل في الفاعل عند كثير منهم ، كالسكسائي وهشام ، وخلف الأحمر ، ومن تبعهم ، ومن المزايا التي منحها البصريون إياه ، فجوزوا خاوه من الفاعل ، ومن ضميره أيضاً أحياناً ، وجوزوا تقديم فاعله عليه مع بقاء فاعليته ، وجوزوا أن يشترك فعلان في فاعل واحد .

* * *

وأما الأسماء :

فتعمل عند البصريين ، جامدة كعملها في الحال ، في مثل قولهم : هو جارى بيت بيت ، وفي التمييز ، في مثل قولهم : لي عشرون ديناراً ، وهو عربي محضاً ، وكعملها في الخبر ، في رأي كثير منهم كما يتبين ذلك من قول ابن مالك : ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذلك رفع خبر بالمبتدأ وكعملها في مثل قولهم « فهيات هيات العميق ومن به » ، وقولهم : شتان ما يومى على كورها ويوم حيان أخى جابر وتعمل مشتقة ، كعمل أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بأسماء

الفاعلين ، وأفضل التفضيل ، وأمثلة المبالغة .

وهي تعمل عند الكوفيين أيضاً ، جامدة في مثل تلك المواضع ، وفي المبتدأ والخبر ، والكوفيون يرفعون كل واحد منها بالآخر ، فالمبتدأ ، وهو اسم جامد يرفع الخبر ، والخبر ، وقد يكون جامداً يرفع المبتدأ .

وكأن الكوفيين يحتجون لمذهبهم في ترفع المبتدأ والخبر ، فيقولون : « إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ، لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من الآخر ، ولا يتم الكلام إلا بها ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أخوك ، لا يكون أحدهما كلاماً إلا بالضمم الآخر إليه . . فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويقتضي صاحبه اقتضاء واحداً ، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ، فلهذا قلنا : إنها يترافعان ، كل واحد منهما يرفع صاحبه ، ولا يمنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة . قال الله تعالى : « أيما تدعوا فله الأسماء الحسنى » ، فنصب « أيما » بتدعوا ، وجزم « تدعوا » بأيما ، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً . وقال تعالى : « أيما تكونوا يدرككم الموت » فأيما منصوب بتكونوا ، و « تكونوا » مجزوم بأيما ، وقال تعالى : « فأيما تولوا فثم وجه الله » إلى غير ذلك من المواضع ، فكذلك ههنا » . (١)

ولم يهتموا بما يورد عليهم من أن مقاتلهم بأن المبتدأ والخبر يترافعان تؤدي إلى المحال ، أو إلى الدور الذي هو المحال ، لأن العامل - كما يقول الناطق بلسان البصريين - : « سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا : إنها يترافعان وجب أن يكون كل واحد منها قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدي إلى المحال

محال . (١)

كذلك كان الكوفيون يحتجون لمذهبهم مستشهدين في أكثر الأحيان
بآيات من القرآن الكريم ، وبالقرارات ، وبالفصيح من كلام العرب ، سرورياً
عمن يثقون به ، متخذين من هذا كله سنداً لآرائهم ، وحجة يحتجون بها على
صحة مذاهبيهم .

وهكذا كان البصريون يحتجون ويجادلون ، كأز مسائل النحو قضايا
تتعلق بماهية الوجود ، أو أصالته وعدم أصالته ، أو كأن العامل النحوي الذي
ينبغي أن يكون رصناً ، وآلة للعمل ، كما قال ابن جنى ، هو علة العمل ، التي
ليس لها علة ، إلا لزم الدور ، أو لزم المحال .

فوجهة نظر الكوفيين في ترافع المبتدأ والخبر ، واحتكامهم إلى آيات من
القرآن الكريم مؤيداً آخر يستند إليه الدارس في القول بتحليل الدراسة الكوفية
من قيود منهج الملاسفة المتكلمين إلى حد بعيد .

وتعمل الأسماء مشتقة عندهم أيضاً ، ولكن بعد إخراج نوعين من
الأسماء المشتقة العامة عند البصريين ، وهما أسماء الفاعلين ، وأمثلة المبالغة .

أما أمثلة المبالغة فلا يعمل شيء منها عندهم ، وإذا جاء بعدها منصوب
فهو معمول لتعمل مقدر . (٢)

وأما أسماء الفاعلين فقد قالوا إنها أفعال نائمة عندهم ، فليست هي من
الأسماء العامة ، وإنما هي من الأفعال العامة ، ولها من قوة العمل ما للأفعال .
ومما يؤيد ذلك أنهم كانوا يملونها في الماضي ، والحال ، والاستقبال ،
مطلقاً ، وبلا شرط كما تعمل الأفعال في هذه الأزمنة الثلاثة ، أخذاً بقول الكسائي

(١) الانصاف - مسألة ٥ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ، ج ٢ ص ٢٠٠ .

وتجوزده « أن يعمل بمعنى الماضي ، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال ، سواء
وتمسك بجواز نحو زيد معطى عمره أمس درهما ، وظان زيد أمس كريماً ، وقوله
تمالي ، وجاعل الليل سكناً » . (١)

وتمسكا بقول الفراء في تفسيره قوله تمالي من سورة الأنبياء : « كل نفس
ذائقة الموت » قال الفراء : « ولو نونت في « ذائقة » ونصبت « الموت »
كان صواباً ، وأكثر ما تختار العرب التنوين ، والنصب في المستقبل ، فإذا كان
معناه ماضياً لم يكادوا يقولون : إلا بالاضافة ، فأما المستقبل فقولك . أنا صائم
يوم الخميس ، إذا كان خميساً مستقبلاً ، فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماض
قلت : أنا صائم يوم الخميس ، فهذا وجه العمل ويختارون أيضاً التنوين إذا كان
مع الجحد ، من ذلك قولهم : ما هو بتارك حقه ، وهو غير تارك حقه ، لا
يكادون يتركون التنوين ، وتركه كثير جائز » . (٢)

وأما الأدوات :

فهي أدوات الجر أو الخفض ، وأدوات النصب ، وأدوات الجزم .

أدوات الخفض :

أما أدوات الخفض أو الجر فيتفق الفريقان على اختصاصها بالأسماء ،
ويختلفان في التطبيق ، يدخل فريق منها أدوات يجرها الفريق الآخر منها .
فقد اعتبر البصريون : « حتى ، ورب » من حروف الجر ، بينما اعتبر
السكوفيون « حتى » أداة نصب ، تدخل على الأفعال (٣) ، وإذا دخلت على
الأسماء ، وانجرت الأسماء بعدها فالجر يكون بالي مضمرة عند الكسائي ، فقد

(١) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٢٠٠

(٢) معاني القرآن - وردة ١١٦ .

(٣) الانصاف - مسألة ٨٣ .

« نص على ذلك في قوله تعالى : حتى مطلع الفجر ، فقال : إن الخفض بالي مضمرة » (١) ، أو بجنى على أنها نائية عن « إلى » عند الفراء ، لأن « حتى » من عوامل الأفعال ، ولو أنها تجرى مجرى « كي » وأن « في عدم اقتضائها العمل لقولهم : سرت حتى أدخلها ، وسرت حتى وصلت إلى كذا ، والكنها « لما نابت عن « إلى » خفضت الأسماء ، لنياقتها ، وقيامها مقام إلى » . (٢)

واعتبر الكوفيون « رب » اسماً ، لا حرفاً ، وذلك لمخالفتها الحروف في أربعة أشياء ، (الأولى) كونها لا تقع إلا في صدر الكلام ، و (الثانية) كونها لا تعمل إلا في نكرة ، و (الثالثة) كونها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة ، و (الرابع) كونها لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به ، بناء على ما يزعم البصريون ، و حملوها على « كم » وإن دلت « كم » على التكثير ، و « رب » على التقليل . (٣)

والخلاف - كما نرى صناعى محض ، لأن كلا الفريقين يسلم بالجربها . واعتبر البصريون « لولا » من حروف الجر ، إذا وليها ضمير جر ، نحو : لولاي ، ولولاك ، ولولاه . . أما الكوفيون فيرون أنها رافعة دائماً ، وإذا جاء بعدها ضمير جر فهو في محل رفع ، إنابة للضمير الجر عن ضمير الرفع ، وكان الفراء يقول في تفسير قوله تعالى من سورة الأعراف « ولولا رجال مؤمنون » : « رفعهم بلولا » ، ثم قال في « أن تطعموهم » ، بعدها « فأن في موضع رفع بلولا » . (٤)

واختلف الفريقان في معاني هذه الحروف ، فأضاف فريق ليمض الحروف

(١) شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٧ ، وشرح الرضى على الكفاية ج ٢ ص ٢٤١ .

(٢) شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٧ .

(٣) الانصاف - مسألة ١٢٩ .

(٤) معاني القرآن - ورقة ٦٠ .

معاني أنكرها الفريق الآخر ، لأنه يرى أن لكل حرف من هذه الحروف معنى حقيقياً واحداً ، وذلك :

كذهاب الكوفيين إلى أن (على) تأتي للمصاحبة ، كما في قوله تعالى :
(وآتى المال على حبه) ، أى مع حبه ، وتأتى للمجاوزة ، بمعنى (عن) كقول
الشاعر :

إذا رضيت على بنوقشير لعمر الله أعجبنى رضاها (١)

وكذا بهم إلى أن (عن) تأتي للاستعانة ، كالباء ، كما في قوله تعالى :
(وما ينطق عن الهوى) ، وللتعليل ، نحو قوله تعالى : (وما كان استغفار إبراهيم
لأبيه إلا عن موعدة) وقوله تعالى : (ما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك) . (٢)

وكذا بهم إلى أن السكاف تأتي للاستعلاء ، كعلى ، « وحكوا أن بمضهم
قيل له : كيف أصبحت ، فقال : كخير . « أى على خير ، وقالوا : كن كما أنت ،
أى على ما أنت عليه . (٣)

إلى غير ذلك من المعاني التى منحها الكوفيون حروف الخفض ، والتى
تصيدوها من دلالة السياق فى تهيرات القوم .

وعلى اختلاف الفريقين فى الحروف الخافضة ، من حيث الاقتصار على
معنى حقيقى واحد لكل حرف منها ، والتوسع فيها باعطائها أكثر من معنى
واحد ، أو بنبابة بعضها عن بعض - انبنى رأبها فى التضمين . فالبصريون
يمنعون إنابة بعض الحروف الجارة عن بعض قياساً ، « كما لا تنوب حروف الجزم
والنصب ، بعضها عن بعض ، وما أدهم ذلك محمول على تضمين القول معنى فعل

(١) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٢٨ .

(٢) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٢٩ .

(٣) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٢٠ .

يتمدى بذلك الحرف ، أو على شذوذ النياية » ، والكوفيون يجوزون نياية بعضها عن بعض قياساً ، (١) وقد رجح ابن هشام مذهبهم ، فقال : « ومذهبهم أقل تمسفاً » . (٢)

وقد أخذ جمع فؤاد الأول للغة العربية بمذهب منتخب من المذهبين فى التضمنين ، و نياية الحروف بعضها عن بعض ، أخذ عن البصريين أن التضمنين فى الأفعال ، دون الحروف ، وعن الكوفيين أن التضمنين قياسى (٣) ، فقال : « ونرجح على هذا القول بقياسية التضمنين » . (٤)

* * *

أدوات النصب :

وأدوات النصب ، منها ما يدخل على الأفعال ، ومنها ما يدخل على الأسماء ، فالتى تدخل على الفعل عند البصريين هي : أن ، ولن ، وكى ، وإذن ، وعند الخليل : « أن » وحدها ، تعمل ظاهرة ومضمرة ، تعمل ظاهرة فى نحو : عجبت أن تركض ، وفى نحو : إذن تنجح ، فى جواب من قال : سأجتهد ، وفى نحو : لن تذهب ، لأن « إذن » عنده مركبة من إذ ، وأن ، ولن ، مركبة من : لا ، وأن ، كما سبق بيانه ، وعلى هذا فالنصب فيها بأن ، وإن ركبت مع إذ ولا ، وتعمل مضمرة بعد « كى » والحروف التى ذكرها البصريون على أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة بعدها .

وعند الكوفيين ، ينصب الفعل بأدوات كثيرة ، هذه الأدوات الأربع ،

(١) حاشية الصبان على الأشموني ، ج ٢ ص ٢١٦ .

(٢) المغنى - حرف الباء ، ص ١٠٣ .

(٣) دور الاعتقاد الأول ، ص ٢٠٩ وما بعدها .

(٤) دور الاعتقاد الأول ص ٢٦٨ .

وجميع الأدوات التي أضمر البصريون « أن » بملها .
وأدوات النصب التي تدخل على الأسماء هي الحروف الخمسة التي تدخل
على المبتدأ والخبر ، أما البصريون فيعملونها في المبتدأ والخبر جميعاً ، ينصبون
بها الأول ، ويرفعون بها الثاني ، وأما الكوفيون فيعملونها في الأول فقط ،
نصباً ، وعندهم « أن خبر (إن) ، وأخواتها ، وكذا خبر (لا) التبرئة مرفوع
بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ، لا بالحروف ، لضعفها عن عملين . « ١ »
ويفسر الفراء ضعفها بأن عملها « يقع على الاسم ، ولا يقع على الخبر » « ٢ »
وأقوى هذه الأدوات عنده : (ليت) ، وقد أجاز نصب الاسمين بها ، مستشهداً
بقول الشاعر :

« ياليت أيام الصبا رواجماً » « ٣ »

لأنها أشربت معنى تمنيت ، فإذا قيل : ليت زيدا قائماً ، كان معناه :
تمنيت قيام زيد .

وكان أصحاب الفراء يستندون إلى هذا ، وإلى قول الآخر :

(إن المعجوز حية جروزا)

وإلى قول الآخر :

كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا

وإلى ما حكى عنه (ع) : إن قعر جهنم لسبعين خريفاً ، وإلى ما سمع من

قولهم : لعل زيدا أخانا ، في تجوزهم نصب الجزأين بالأدوات الخمس جميعاً . « ٤ »

واختلف الفريقان في أحوال إلغاء (إن) ودخولها على الجملة الفعلية ، فكان

(١) شرح الرضي على الكافية ، ج ١ ص ١١٠ ، ج ٢ ص ٣٤٦ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٣٤٦ . ٣٤٧ .

(٣) معاني القرآن - ورقة ٤٥ .

(٤) المهم ج ١ ص ١٣٤ . شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٣٤٦ - ٣٤٧ .

البصريون يقيدون هذا بانصاف (ما) الكفاية بها ، نحو : إنما قام خالد ، وما ورد
عن العرب مما ظاهره إلغائها ، ودخولها على الفعل فهو على تقدير ضمير الشأن ،
نحو قولهم : إن غدا يجيء زيد .

وكان الكوفيون يجوزون إلغاءها ، ودخولها على الجملة الفعلية ، في كل
موضع تفصل فيه عن الفعل بفاصل . قال أبو العباس ثعلب :

« قال أبو عثمان المازني : إذا قلت : إن غدا يجيء زيد على إضمار الأمر ،
وتضمير الهاء فيرجع إلى غير شيء . قال أبو العباس : وكل هذا غلط العرب
تقول : إن فيك يرغب زيد ، ولا يحتاج إلى إضمار الأمر ، لأن المجهول - يعني
ضمير الشأن - لا يحذف . ومن قال : إنه قام زيد ، لم يحذف الهاء ، لأن الهاء
دخلت وقاية لفعل ويفعل ، فإذا سقطت (الهاء) كان خطأ أن يلي (إن) فعل ،
وينعمل (١) .

فقد امتطاع الكوفيون التوفيق بين ما ورد عن العرب من نحو قولهم :
إن فيك يرغب زيد ، وبين أصول الصناعة التي تلزم إعمالها وإدخالها على الأسماء ،
وذلك بملاحظتهم أن الذي جوز دخول (إنما) على الفعل ليس هو (ما) فليس
ها صفة الإلغاء ، وإنما يتحقق الإلغاء بابتعاد « إن » عن الاسم ، وحيلولة « ما »
بينه وبين الفعل .

فإذا اعتبروا بعد ما بينها وبين الاسم بالفاصل الذي هو سبب الغائها كان
لهم الحق في تجويز قول الفاعل : إن غدا يجيء زيد ، وهو ما أنكره المازني ، كما
جاء في حكاية ثعلب عنه ، وخاصة إذا وردت عن العرب ملغاة بغير « ما » كما
سمعنا من كلام ثعلب ، وبذلك تخلصوا من تأويل ما لاحاجة بهم إلى تأويله .
ولا يجنح الكوفيون إلى التأويل إلا إذا اضطروا إليه ، فقد نقل

السيوطي عن أبي حيان أن الفراء كان يجوز إيلاؤه ليت الفعل ، لأنها عنده بمعنى
«لو» مستنداً في تجوز ذلك إلى ما أنشده من قول الشاعر :

« فليت دفعت الهم عنى ساعة »

وراح البصريون يتأولون ، فخر جوه على حذف الاسم « ١ » كما فعل المازني
في نحو قولهم : إن غدا يجي . زيد ، من تخريجه إياه على حذف ضمير المجهول .

* * *

أدوات الجزم :

وأما أدوات الجزم فهي الأدوات المعروفة ، وهي - كما هو معروف عند
الدارسين - نوعان ، نوع يجزم فعلاً واحداً ، ونوع يجزم فعلين ، وهذا التقسيم
تقسيم البصريين .

أما الكوفيون فلم يمنحوا الأدوات الجازمة عملين كما مر بنا من رأيهم في
الأدوات الخمسة التي تدخل على المبتدا والخبر ، فهي عندهم لا تعمل إلا في الاسم ،
وعندهم أن الفعل الثاني المجزوم في نحو قولهم : إن تقم أقم ، وأينما تكو نرا يدرككم
الموت ، وغيرهما ، إنما جزم بالجوار ، فقد قالوا : « الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب
مجزوم بالجوار ، كما أنه جر بالجوار في قوله :

« كبير أنا في بجاد منزل » « ٢ »

ولذلك منعوا أن يفصل الشرط عن الجزء بمرفوع أجنبي عن الشرط ، كما
في قولهم : إن قت زيد يقم ، فإذا كان للمرفوع صلة بالشرط ، كما في قولهم : إن
يقم زيد أقم ، لم يعتبروه فاصلاً كأنهم كانوا يعدونه جزءاً من الشرط .
واختلف الكسائي والفراء في الجزم إذا كان الفاصل منصوباً ، فالكسائي

(١) مع الوامع ج ١ ص ١٤٣ .

(٢) شرح الرضي على المكنية ج ٢ ص ٢٥٤ .

يفصل القول فيه ، فإن كان ظرفاً للجزء ، نحو : إن تأتني اليوم غداً آتتك ، جاز
جزم الجزء بالجوار ، وإلا لم يجز . والفراء يمنع الفصل مطلقاً ، سواء أكان مرفوعاً
أم منصوباً ، وسواء أكان المنصوب ظرفاً أم ليس بظرف . (١)
ومذهب الكسائي يلتقي مع مذهب البصريين الذين يجوزون الفصل مطلقاً ،
سواء أكان الفاصل مرفوعاً أم منصوباً ، لأن الجزم عندهم بالأداة نفسها ، لا بالجوار ،
يلتقى مع مذهبهم في الفاصل المنصوب ، إذا كان ظرفاً ، وهو مثل من أمثلة
تأثر الكسائي بالبصريين . أما مذهب الفراء فيمثل المذهب الكوفي العام في هذا
الباب ، وفي أكثر الأبواب الأخرى .

* * *

ولم تقتصر مخالفة الكوفيين للبصريين على عمل الأدوات ، وقصر أعمال
أدوات الشرط على الشرط وحده ، ولكنهم خالفوهم في أدوات أنكر البصريون
الجزم بها ، أو لم يعرفوها .
فقد أضافوا إلى الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً : « أن » كما مر من
حكاية الأحياني أو أبي جعفر الرواسي ، وصوب (الرضى) مذهبهم فيها لمساعدة
اللفظ والمفنى عليه . (٢)
وأضافوا إلى أدوات الشرط الجازمة : كيفما ، (٣) ومهمن بمعنى « من »
مستندين إلى قول الشاعر :
أماوى مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماوى يندم (٤)

* * *

- ١ - شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ .
- ٢ - شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ٢٥٤ .
- ٣ - شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ١١٧ .
- ٤ - شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٥٣ .

وأضاف الكوفيون إلى أنواع الأدوات العاملة التي ذكرناها ، أعنى الأدوات الخافضة والأدوات الناصبة ، والأدوات الجازمة نوعاً رابعاً هو الأدوات الرافعة ، ولم يعرف البصريون أدوات رافعة ، لا عمل لها إلا الرفع .

والرافع من الأدوات عند الكوفيين هو « لولا » ، ولا أعرف أداة يرفعون بها غيرها ، وكان الفراء يقول في تفسيره قوله تعالى من سورة الأعراف « ولولا رجال مؤمنون ، ونساء مؤمنات » : رفعهم - يعنى « رجال » بلولا ، ثم قال أن تطئؤهم ، فإن فى موضع رفع بلولا . « ١ »

وقد ذهب الكوفيون إلى الرفع بلولا ، لأنهم كانوا يرون أن الأداة تعمل إذا كانت مختصة ، ولولا مختصة بالأسماء فينبغى إعمالها ، أو نسبة الرفع فى الاسم بعدها إليها .

وكان الفراء يملل بالاختصاص فى إعماله (لولا) فقد كان يقول : « لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها ، لاختصاصها بالأسماء كماثر العوامل » . « ٢ »
وبهذا استغنى الكوفيون أيضاً عن تقدير محذوف لا يثبت فى الكلام بحال ، كما كان يفعل البصريون فى نحو قولهم : لولا خالد لأكرمك ، من تقدير خبر ، وذهاب إلى أن هذا الخبر واجب الحذف ، لدلالة المياق عليه .

* * *

تلك هى العوامل الاعظيمة التى عقد النحاة دراستهم عليها ، والتي كانت مثاراً للجدال بين البصريين والكوفيين ، والتي كانت مبعث كثير من النقود ، يزجها الدارسون المحدثون إلى مناهج الدارسين القدماء ، الذين سلكوا فى دراستهم النحو سبيلاً لم تكن لكون مشمرة بحال .

(١) معانى القرآن - ورقة ٦٠ .

(٢) .. شرح الرضى على السكافية ج ١ ص ١٠٤ .

وإذا أفلح القديما، أن ينظروا دراستهم في أصول مطردة ، ففة مدقاتهم ما يتوخاه الدارس من نتائج ، وأصبحت تلك الأصول تحفظ وتطبق تطبيقاً لفظياً ، وكان يكفيهم أن يجدوا متسعاً من التأويل والقول المتكلف ، لاختضاع المسائل الجزئية لتلك الأصول .

وكان غاية الابداع عندهم أن يتقن الدارس منهم أساليب الجدل ، ويتفنن في تخريج الألفاظ . وتاريخ المدرسة البصرية حافل بالأمثلة التي تنطق بالعباس البصريين في التأويلات العقلية المجردة ، والتعليقات الفلسفية ، التي لا تلامس طبيعة دراستهم .

فقد مر بنا ما دار بين أبي العباس المبرد ، وأبي إسحاق الزجاج ، وما انتهى إليه أمر الزجاج من ملازمة المبرد ، فقد أرسله شيخه أبو العباس ثعلب لمساءلة المبرد ، والايقاع به بأسكاته ، وتفريق الناس من حوله ، ولكنه رأى منه أسلوباً جديلاً جديداً ، لم يكن يمهده من أستاذه في مجلس الدرس ، فان أبا العباس المبرد بمد أن رأى من اقتناع الزجاج بأجابته عن مسأله ، طلب المزيد ، وأقبل عليه يسأله : « أقنعت بالجواب ؟ فقال : نعم . قال : فان قال قائل في جوابنا هذا : كذا ، ما أنت راجع إليه ؟ وجعل أبو العباس يوهن جواب المسألة ويفسده ، ويمتل فيه ، فبقي إبراهيم سادراً لا يحير جواباً » (٢)

وكان أبو علي الفارسي - وهو من شيوخ المدرسة البصرية - يقول بعد أن قرأ كتب أبي علي بن عيسى الرماني ، الذي كان يمزج كلامه بالمنطق : « إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن فليس مضا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء » (٢) وكان الرماني من إيغاله في الجدل والمنطق ،

(١) طبقات الربيدى - المبرد .

(٢) نزهة الألباء ص ٣٩٠ .

بحيث كان المتصلون به لا يفهمون شيئاً من كلامه . (١)

* * *

شهد القرن الرابع من تفاعل المنطق والنحو العربي ما لم يشهده القرنان اللذان سبقاه ، وأصبح المنطق عليه سلطان لم يهد من قبل في عهد البصر بين الأولين ، الذين كانت دراستهم - بالرغم من تشبثهم بالمنهج الكلامي - لا تقدم ملاحظ وخطوطاً لغوية ، لأنهم كانوا على كسب من مصادر الدراسة اللغوية الحية وفي خلال هذا القرن - كما يبدو لي - بدأ المنطق يفرض سلطاناً على هذه الدراسة ، وكانت كتب أبي الحسن الرماني وأسلوبه في جدله ، واحتجاجه صورة ناطقة بقلية المنطق .

وفي هذه الفترة - كما يخيل إلي - ظهرت فلسفة العوامل في وجهها السافر ، وأصبح العامل في النحو كالملة في الفلسفة ، وفي هذه الفترة أيضاً كان ابن جنى يضع كتاباً في أصول النحو - أعني الخصائص - يمرض فيه للملة ، كأنها هي المعنية من دراسة النحو ، ويكون للبحث في الملة الغلبة على أبواب كتابه ، فيستوعب منه جزءاً كبيراً ، ويستنفد من تفكيره جانباً كبيراً ، فتعد عقد فيه باباً في ذكر الفرق بين الملة الموجبة ، والملة المجوزة ، وباباً في تعارض العلل ، وباباً في الملة ، وعلة الملة ، وباباً في حكم المعلول بعلتين ، وباباً راح يرد فيه على من اعتقد فساد علل النحو بين ، لضغفه هو في نفسه عن إحكام الملة ، إلى غير ذلك من الأبواب ، التي لو قرأتها لرأيتك تواجه أبواباً في أصول الفلسفة ، لا أصول النحو ، كل ما فيها ينبني على النظر الفلسفي المحرد .

* * *

هذا ما انتهى إليه الجانب البصري ، أما الجانب الكوفي فلا يزال للرواية

سلطان على تفكيره ، ولا يزال الروح اللغوي واضح المعالم في أسلوبه ومنهجه ،
لهذا كان تناوله العامل شكلياً ، سرعان ما يتخلى عنه إذا تمارض مسم روايته ،
وهذا لم يبالوا باجتماع العاملين على معمول واحد في ذهاب الفراء إلى أن ناصب
المفعول به هو الفعل والفاعل معاً ، وذهابه إلى أن الفاعل في نحو قولهم : قرأ
وكتب خالد ، هو فاعل للفعلين جميعاً ، ولهذا لم يهتموا بما كان يورده عليهم
خصوصهم من وقوع المحال في استدلالهم ، أو لزوم الدور فيها في ذهابهم
إلى ترافع المبتدأ والخبر .

وسيتضح هذا الآن حين نعرض للعوامل المعنوية . ومما سنلاحظه من
قدرتها في النحو البصرى ، وشيوعها في النحو المكوفى ، وذلك لأن العوامل
المعنوية تقوم في الغالب على تفهم الأسلوب ، وفقه لصوغ الكلام ، فإذا استوفى
الدارس تتبعه الأساليب التي تعرض لصور التأليف المختلفة ، ولاحظ مواقع
الكلمات فيها ، وأحكامها التي منحتها الطبيعة اللغوية إياها ، استطاع أن يستخرج
في ضوء تلك الأساليب ، وامتقراء تلك الصور المختلفة ، ورصد الكلمات في ثناياها
عللاً وأحكاماً متحصدة من فقه الطبيعة اللغوية ، التي تشوف إلى أساليبها ، وهي
العمل التي ندعو إلى الاحتكام إليها في تفسير الظواهر النحوية .

* * *

ب - العوامل المعنوية :

ليس في النحو البصرى من العوامل المعنوية فيما أعلم إلا عاملان ، كان
لها عندهم أثر في موضوعين اثنين : أحدهما المبتدأ ، فقد ذهبوا إلى أن رافعه
عامل معنوى ، هو الابتداء ، وثانيهما : الفعل المضارع ، فقد ذهبوا إلى أن رافعه
عامل معنوى ، أيضاً ، هو وقوعه موقع الاسم ، ومع أن هذين العاملين معنويان ،
لا يخلوان من أثر لمنهجهم الفلسفى .

أما النحو الكوفي فهو غني بهذه العوامل ولها آثار في موضوعات نحوية كثيرة .

(١) منها : الاسناد ، عند هشام بن معاوية الضمير (١) قال به في تعليل رفع الفاعل ، وعنده أن الفاعل إنما ارتفع بالاسناد ، وأن كون الفعل مسنداً إليه كان مقتضياً فيه الرفع .

(٢) ومنها : الفاعلية عند خلف الأعمر (٢) وهي رافع الفاعل عنده ، ويخيل إلى أن خلفاً وهشاماً متفقان ، وإن اختلفت عبارتهما ، فلبست الفاعلية إلا تلبس الفاعل بالفعل ، أو إسناد الفعل إلى الفاعل ، ولذلك كان الرضى ينسب القول بالاسناد إلى خلف ^(٣) ، ويخيل إلى أيضاً أنها أخذت ذلك عن الكسائي في ذهابه إلى أن رافع الفاعل هو : « كونه داخلاً في الوصف » (٤)

(٣) ومنها : المفعولية ، كما يقول أبو البركات بن الأنباري والسيوطي ، أو كونه مفعولاً ، كما يقول الرضى ، وهي عامل النصب في المفعول به عند خلف . « ٥ »

(٤) ومنها التجرد عن الناصب والجازم ، ومجال عمله الفعل المضارع ، وكان السكوفيون يقولون : إن الفعل المضارع يرتفع إذا لم يدخله النواصب ، أو الجوازم « فعلنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع » (٦) ولقى رأيهم هذا تأييداً من الدارسين المتأخرين ، فكان المعربون يستندون إليه في اعتلائهم لارتفاع الفعل المضارع .

(١) هم الهوامع ٦ ج ١ ص ١٥٩ .

(٢) نفس المصدر

(٣) شرح الرضى على الكافية ٦ ج ١ ص ١٢٨ .

(٤) هم الهوامع ٧ ص ١٥٩ .

(٥) الانصاف - مسألة ١١ . شرح الرضى على الكافية ٦ ج ١ ص ١٢٨ .

(٦) الانصاف - مسألة ٧٤ .

(٥) وأهم عواملهم المعنوية ما سموه بالخلاف ، والمعروف أنه مصطلح كوفي ، لم يقل به بصري ، إلا أن الظاهر أنهم تصيدوه من كلام الخليل ، مرجعهم الأول في هذه الدراسة ، كما هو مرجع البصريين الأول ، وللخليل في الاستثناء ، كلام يشبهه كلام الكوفيين في « الخلاف » ، فقد كانت يقول : « إنما نصب المستثنى هنا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره » . (١)

ولسيبويه في غير الاستثناء ما يشبه هذا ، فقد عقد للحال والتمييز أبواباً كان يمثل لنتصبها فيها بمثل ما اعتل الخليل لنتصب المستثنى بالا ، كباب « ما ينتصب ، لأنه قبيح أن يكون صفة » « ٢ » ، ومثل له بقولهم : هذا راقود خلا ، وعليه نحى سبنا ، كباب « ما ينتصب لأنه ليس من اسم قبله ، ولا هو هو » (٣) ، ومثل له بقولهم : هو جاري بيت بيت ، وكالباب الذي عقده لما « ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ، ولا هو هو » « ٤ » ، ومثل له بقولهم : هذا عربي محضاً . وقال عند الانتهاء من هذه الأبواب : « اعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ، ولا هو هو » (٥) .

ومع أن سيبويه كان يمثل لنتصب هذه المنصوبات بأنها إنما نصبت لأنها مخالفة للأول ، وليست إياه ، كان يبحث عن عامل لفظي لهذه المنصوبات ، يرجع إليه أثر النصب فيها ، فلم يرض بالمخالفة للأول ، أو « الخلاف » عاملاً في هذه المنصوبات ، وذلك ليتسق له - وهو مؤسس المدرسة البصرية - منهجه في دراسة النحو ، وليبني موضوعاتها على أصول منظمة ، ولتكون مقالاته في العامل مطردة ،

(١) الكتاب ١ ج ١ ص ٣٦٩ .

(٢) الكتاب ١ ج ١ ص ٣٧٤ .

(٣) الكتاب ١ ج ١ ص ٣٧٤ .

(٤) الكتاب ١ ج ١ ص ٣٧٤ .

(٥) الكتاب ١ ج ١ ص ٣٧٥ .

بحيث تكون ظاهرة الاعراب خاضعة لنواميس ثابتة ، وبحيث تكون هذه الملامات التي تتعاقب على أواخر الكلمات معلولات لعلل وأسباب اقتضتها ، حتى ليخيل إلى أن أخذه بالعامل المعنوي كان مضطراً إليه اضطراراً ، ولو وجد منفذاً ينفذ منه إلى عامل لفظي ، لما تردد في الأخذ به .

من أجل ذلك - على ما أظن - لم يحاول الاستفادة من مفهوم كلام الخليل كما فعل الكوفيون ، ومن أجل ذلك أخذ البصريون على الكوفيين ما اصطاحوا على تسميته بالخلاف ، لأن هذا في رأى البصريين إفساد للنحو ، وفتح لباب الاجتهاد في قضاياها ، وهو ما حاولوا الحيولة دونه .

فقالة الخليل في نصب المستثنى بالا - عندي - مبعث القول بالخلاف عند الكوفيين ، ولكنهم رسموا له حدوداً ، وطبقوه في موضوعات أخرى ، فقالوا بالخلاف في أربعة مواضع ، لم يكن المستثنى بالا واحداً منها ، وهي : (١) المفعول معه ، و (٢) الظرف الواقع خيراً ، وهما الموضعان اللذان اتفق الكوفيون جميعاً على الأخذ بالخلاف فيهما ، و (٣) الفعل المضارع المنصوب بعد الواو ، والفاء المسبوقتين بنفي ، أو طلب ، أو بعد أو ، و (٤) الفعل المضارع المرفوع في مثل قول الشاعر :

على الحكم المأتى يوماً إذا قضى قضيبته ألا يجور ، ويفصد

وكان سيديويه يحمل هذا على الانقطاع عما قبله ، والابتداء ، فقد قال بعدان اسقشيد به : « كذاً قال : عليه غير الجور ، ولكنه يقصد ، أو هو قاصد ، فابتداءً ولم يحمل الكلام على « أن » ، كما تقول : عليه ألا يجور ، وينبغي له كذا وكذا » . (١)

وهذان الموضعان الأخيران قيل إن الفراء تفرد بالأخذ بهما .

ويبدو لي أن الفراء كان يقول بالخلاف في نصب الظروف الواقعة أخباراً

نحو : خالد عندك ، والبحر أمامك ، وبالصرف في نصب الاسم بعد واو المهيبة ،
ونصب الفعل بعد واو المصاحبة ، ورفع الفعل بعد الواو في قوله : « ألا يجور
ويقصد » .

ويستند زعمي هذا إلى ما جاء من كلام للأغراء في إعراب قول الشاعر :
لأنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
فقد كان يسمى هذه الواو : واو الصرف ، . والصرف عنده : « أن تأتي
بالواو مطبوعة على كلام في أوله حادثة ، لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ،
فإذا كان كذلك فهو الصرف ، كقول الشاعر :

لأنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
ألا ترى أنه لا يجوز إعادة « لا » في « تأتى مثله » ، فلذلك سمي صرفاً ،
إذا كان مطبوعاً ، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله » .

وينطبق هذا الضابط الذي فسر به الصرف على المفعول معه لسببه بواو
المهيبة ، وعلى الفعل المضارع (وتأتى مثله) ، لسببه بواو المصاحبة ، وعلى مثل
الفعل المضارع المرفوع في بيت الشاعر (ألا يجور ويقصد) ، الذي مر ذكره .
ومعها يكن من أمر فلاك الصرف والخلاف واحد .

* * *

وتأييد ما أزعجهم من أنهم تصيدوا هذا العامل من مقالة الخليل في نصب
المستثنى بالاء ، شواهد من كلام الكوفيين أنفسهم في الاحتجاج لمذهبهم في نصب
هذه الأشياء على الخلاف ، فمدحتج الكوفيون لنصب المفعول معه على الخلاف
بقولهم :

« إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف ، لأنه إذا قال : استوى الماء والخشبة ،
لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء ، واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم
تكن موجهة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل ، كما يحسن في « جاء زيد

وعمره » ، فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف (٩) .
واحتجوا لنتيب الظرف الواقع خيراً على الخلاف بقولهم :
« إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف ، لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ،
الآتى أنك إذا قلت : زيد قائم ، وعمره منطلق ، كان « قائم » في المعنى هو
« زيد » ، ومنطلق في المعنى هو « عمره » فإذا قلت : « زيد أمامك »
و « عمره وراءك » لم يكن « أمامك » في المعنى هو « زيد » ، ولا « وراءك »
في المعنى هو « عمره » كما كان « قائم » في المعنى هو « زيد » و « منطلق » في
المعنى هو « عمره » فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف ، ليفرقوا بينها . (٢)
واحتج القراء لنتيب الفعل المضارع بعد حروف العطف : الواو ، الفاء ،
وأو ، على الخلاف ، أو الصرف ، بقوله :

« لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله ، وذلك أنه لما قال : لا تظلمني
فتندم ، دخل النهي على الظلم ، ولم يدخل على الندم ، فحين عطفت فيه لا على
فعل يشاكله في معناه ، ولا يدخل عليه حرف النهي ، كما دخل على الذي قبله
استحق التنبه بالخلاف ، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في
قوله : لو تركت والأسد لا كلك . قال : وذلك من قبل أن الأفعال فروع الأسماء ،
فإذا كان الخلاف في الأصل ناصباً وجب أن يكون في الفرع كذلك » . (٣)
واحتج لرفع الفعل المضارع في البيت السابق ونحوه بمثل ما احتج به لنتيب
الفعل المضارع بعد حروف العطف ، وذلك لأن « يقصد » غير داخلة في نطاق
« أن » ، لأن معنى الخلاف هو عدم المائلة . (٤)

(١) الانصاف - مسألة ٣٠ .

(٢) الانصاف - مسألة ٢٩ .

(٣) شرح المنفصل لابن يعين ج ٧ ص ٢١ .

(٤) الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٤٤ .

فالملاك الذي عقدوا عليه مذهبهم في النصب على الخلاف هو نفس الملاك الذي أخذ به الخليل في نصب المستثنى بالا .

ومن الغريب أن يقول الكوفيون بالنصب على الخلاف في هذه المواضع ، ولا يقولوا به في نصب المستثنى بالا ، مع أن المخالفة بين المستثنى وما قبله آيين منها في هذه المواضع ، التي نص الكوفيون فيها على النصب بالخلاف ، لعدم المماثلة في الحكم بينها وبين ما قبلها .

ويبدو لي أن النصب على الخلاف لو عمل به بعد توسيع نطاقه ، ومجال عمله لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي يشده المحدثون ، وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء .

وإذا كان لنا أن نمتد بالمدرک العام الذي انعمد عليه رفع الخبر ، وإعطاء التوابع أحكام المتبوعات عند القدماء ، وهو أن الخبر إنما ارتفع لأنه عين المبتدأ ، والتوابع إنما شاركت المتبوعات أحكامها ، لأن التابيع والمتبوع كالاسم الواحد (١) ، كان لنا أن نمتد بالنصب على الخلاف ، لأن اعتبار النصب في مثل قولهم : سرت والنيل ، ولي عشرون درهماً ، ونحوهما ، مبنى على زوال ذلك المدرک ، وزوال أثره ، وهو ما يرمى إليه النصب على الخلاف .

وأكبر الظن أن ملاك النصب على الخلاف يمكن التوسع فيه حتى يشمل الأبواب التي قال الكوفيون فيها به ، وأبواباً كثيرة أخرى أفاض النحاة القدماء في الحديث عنها ، وملئوا الصفحات بالجدال فيها :

فمن هذه الموضوعات « المستثنى بالا » ، وقد سبق الحديث عنه ، وقررنا أن المخالفة التي هي عماد هذا الأصل ، فيه آيين منها في سائر الموضوعات التي قال الكوفيون فيها بالنصب على الخلاف .

ومن هذه الموضوعات : (خبر ليس) لأن الاصل الذي أخذ به الكوفيون في رفع الخبر لا ينطبق عليه ، لأن خبرها لم يمد نفس المبتدأ ، أو لأن الاسناد قد انتقض بليس .

ويلحق بخبر « ليس » : « ما » الحجازية ، وهو كخبر « ليس » لم يمد نفس المبتدأ ، بانتقاض الاسناد بالنفي الذي تمثله « ما » .

و « ما » هذه هي « ما » التميمية بعينها ، إلا أن بني تميم لا ينصبون خبرها . ونحيل إلى أن « ما » الحجازية من حيث التطور التاريخي أحدث عهداً من « ما » التميمية لأن الحس بهذه الممانى يبنى أن القوم في البيئات الحجازية كانوا قد وصلوا في استمهاهم « ما » إلى مرحلة تطورية أحدث وأكمل من المرحلة التي مر بها القوم في البيئات الموعظة في البداوة ، وهي بيئات « تميم » ، وما والاها ، وأحصوا بأن الاسناد الذي انعقد عليه رفع الخبر قد انتقض « بما » فنصبوا خبرها ، لأنه لم يعد من اسم الأول ولا هو هو .

وبهذا يبدو لنا ضعف المأخذ الذي أخذ به القدماء في ترجيح لغة تميم في (ما) ، واعتبارها اقيس من لغة الحجازيين فيها .

ومن هذه الموضوعات : ما تحدث عنه سيديويه في كتابه من أبوابا تصبت فيها الأسماء على أنها ليست من اسم الاول ، وليست هي إياه . وقد أشرت إلى أن ملاك النصب على الخلاف ظاهر فيه ' فكان ينبغي أن يأخذ به الكوفيون ' وأن يكونوا أسرع إلى قبوله من سيديويه وآمثاله .

ومن التوسع في هذا الملاك نصب المفعول به ، فقد كان الكسائي يذهب إلى أن الفاعل يرتفع بكونه داخلاً في الوصف ، والمفعول به ، ينتصب بكونه خارجاً عنه . (١)

فاذا تعمقنا في البحث - وهذا مالا مجال له هنا - ، وتتبعتنا أساليب القوم
وشاركتناهم فيما كانوا يحسون به في استعمالاتهم فلعلنا واجدون أمثلة وشواهد
أخرى ، تؤيد وجهة نظرنا هذه .

* * *

ومن العوامل ذات الأثر في دراسة الكوفيين: العامل الصوتي ، فالللكوفيين
والفراء منهم بوجه خاص أقوال كثيرة ، يستفاد منها أنهم كانوا يميلون إلى الأخذ
به ، وأن لم تتضح معاملة في أذهانهم . وأكثر ما يطبقونه في الأفعال ، وأغنى
الفعل المضارع ، لأنه الفعل المرعب الذي تتغير أحوال أواخره .

وقد سبق أن قلنا إن ملاحظتهم ما بين الحروف من تفاعل ، وما بين
الحركات من تأثير متبادل ، مكنت لهم أن ينفذوا إلى تفسير كثير من الأحوال
الطارئة على الكلمات في أثناء تأليفها ، حتى ينجحوا إلى الدارس أنهم كانوا - إذ
قالوا بفكرة العامل - متأثرين بما لاحظوه من تأثير الحرف في الحرف ، في أثناء
تمازج الحروف ، واختلاط بعضها ببعض حين تتألف منها الكلمات .

وهذه الظاهرة ، أعني ظاهرة التفاعل بين الحروف بعضها مع بعض ،
والحركات بعضها مع بعض ، هي التي استند إليها بعض المحدثين في نفى وجود
الاعراب في اللغة الفصحى ، وحاول تطبيق المبدأ الصوتي حتى على حركات وأواخر
الأسماء ' كما صر ' ولكن هذا العامل الصوتي إذا كان مؤثراً في البناء العام للكلمة
من حيث اشتقاقها وتصريفها ، فإن أثره في الاعراب محدود ، وإذا أردنا أن
نسلم بتأثيره في بناء الأفعال ، وحركات أواخر المرعب منها ' لأنها لم تكن لتكون
ذوات معاني إعرابية فلا نرانا مسلمين ، به في الأسماء التي من شأنها أن تتحمل
الأحوال الإعرابية ، ومعاني الاعراب ، فقد سبق أن أبدنا الرأي القائل بوجود
الاعراب ' وهو ما قال به القدماء ، وكثير من المحدثين ، كما سمقت الإشارة
إليه .

إن تسليمنا بوجود الاعراب يفبنى على أساس أن اللغة تعبير عن الفكر ، وأن ترتيب الصور الذهنية ، التي تكونت منها الفكرة ، وأن عقلية المجتمع في البيئة اللغوية العربية استطاعت أن تفرق بين أجزاء الجملة وأركانها ، واستطاعت أن تمنح كل جزء ، أو ركن منها صورة لفظية ، أو حركة إعرابية خاصة ، لتكون علماً على الحالة التي وجد عليها هذا الجزء ، وأن تمنح حكمها كل جزء آخر يحل محله في جملة أخرى ، فالفاعلية والمفعولية ، والاضافة ، أحوال مختلفة لها أعلام دالة عليها ، فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، أو علم كون الجزء فضلة ، والخفض علم الاضافة .

وليس بعيداً على عقلية المجتمع اللغوي أن تنظم أجزاء التعبير مثل هذا التنظيم ، وقد أثبت علم اللغة لها مثل هذه القدرة في تنظيم الأجزاء التي تتألف منها صور التعبير . ولو لم يكن لها مثل هذه القدرة لغات الفرض الذي يهدف إليه وجود هذه الوسيلة التعبيرية من تبادل الأفكار بين الأفراد .

ولتمييز المعاني الإعرابية بعضها من بعض ألوان ، بعضها يعتمد على النبر ، وتفاوت درجاته كما هي الحال في لغات الشرق الأقصى كاللغة الصينية مثلاً ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ، وبعضها يعتمد على اللواحق المختلفة ، التي تلحق أواخر الكلمات لتمييز معانيها الإعرابية ، وأحوالها المختلفة ، ومن هذه اللواحق ما كان في اللاتينية القديمة ، وما كان في العربية الفصحى ، التي نزل بها القرآن وقيل بها الشعر ، وترددت على ألسنة الأقوام في البيئة العربية . وبعضها يعتمد على ترتيب أجزاء الجملة ترتيباً يفرض على كل جزء منها موضعاً خاصاً به ، يكون وجوده فيه علماً على ما تصف به من معنى إعرابي ، كما هي الحال في اللغات اللاتينية الحديثة ، واللهجات العربية الحديثة .

فلو أخل صاحب اللهجة الحديثة بترتيب الكلمات في الجملة ، فقال مثلاً :
(خالد يضرب محمد) - إذا كان الضارب هو محمداً ، والمضروب هو خالداً -

بدلاً من أن يقول : (محمد يضرب خالد) ، لا خطأ في الإفصاح عن القصد خطأ كبيراً ، وامتد عمله هذا لحنا ، كما يخطئ العرني الفصيح إذا حرك الفاعل بالفتحة ، والمفعول به بالضمة ، وكما يخطئ المتكلم باللاتينية القديمة ، إذا الحق بالفاعل علامة المفعول : *um* ، وألحق بالمفعول علامة الفاعل : *us* .

ولم يكن للعامل الصوتي سلطان في تصريف الوجوه الاعرابية ، لأنها آثار عوامل منهية ، دعت إليها الحاجة إلى الإفصاح عن المشاعر والأفكار .

فالاستناد إلى القوانين الصوتية وحدها في تفسير الاعراب لا يستقيم في أكثر أحوال الكلمات العربية فلا بد من ملاحظة اعتبارات أخرى معنوية تعين على تفسير ظاهرة الاعراب ، وهي مما لحنه القدماء ، ولا سيما الكوفيون ، من تلازم المبتدأ والخبر ، واقتضاء كل منها الآخر ومن اعتبار النوابع ومتبوعاتها كالشيء الواحد ، فأشركوها معها في الحكم ، ومن مخالفة في المعنى دعت إلى مخالفة في الحكم ، كما كان في المنصوبات التي قال الكوفيون : إنها انتصبت على الخلاف ، وقال سيبويه : إنها انتصبت لأنها ليست من اسم الأول ، ولا هي هو .

فليس للعامل الصوتي سلطان إلا في السككات التي حركات أواخرها تنبع نظاماً صوتياً كأواسطها ، لعدم تحملها معنى من المعاني الاعرابية ، وأغنى بها الأفعال ، لأنها لا تحمل من تلك المعاني ما تحمله الأسماء .

وقد يكون له أثر في الأسماء أحياناً إذا ألححت الحاجة إلى ما تطلبه موسيقى اللفظ من اتساق والنسجام ، وقد شعر القدماء بهذا أيضاً ، وسواء هذا العامل الصوتي بالجوار ، وكان البصريون يفصرون تأثيره على أمثلة معينة بحفوظة ، لم ينكروها ، ولكنهم نظروا إليها على أنها مخالفة للقياس . وكان الكوفيون قد وسعوا دائرة تطبيقه ، ففسروا به أمثلة أخرى من القراءات .

ويبدو لي أن رأي البصريين في قصر أثره على أمثلة معينة في الأسماء ،

لا يقاس عليها وجيه مستقيم ، لأن أواخر الاسماء إنما تخضع في أحوالها المختلفة للاعراب ، لا للعوامل الصوتية ، أما الأفعال فلمدم تحملها الممانى الاعرابية تخضع في أحوال أواخرها للجوار وغيره من العوامل الصوتية . يؤيده أن تأنبره الذى أخذ به الكوفيون ، وقالوا باطراده مقصور على الأفعال .

ومن الأمثلة التى ذكرت على أنها خاضعة للجوار : قول العرب : هذا حجرٌ ضربُ خربٍ . وقد عده سيبويه « مداجرى لعتاً على غير وجه الكلام » . (١)

وللخليل تفسيره ، جاء فيه : أن « الوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب ، وأفصحهم وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، وليكن بضم العرب يحجره ، وليس نعت للضب ، ولكنه نعت للذى أضيف إلى الضب ، فحروه ، لأنه نكرة كالضب ، ولأنه فى موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد ، ألا ترى أنك تقول : هذا حب رمان ، فإذا كان لك ، قلت : هذا حب رمانى ، فأضفت الرمان إليك ، وليس لك الرمان ، إنما لك الحب .

ومثل ذلك : هذه ثلاثة أبوابك . فكذلك يقع على « حجر ضرب » ما يقع على « حب رمان » . نقول : هذا حجر ضبى ، وليس لك الضب ، إنما لك « حجر ضرب » فلم يملك ذلك من إن قلت : حجر ضبى ، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد ، فالجحر « الحرب » على الضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب مع أنهم أتبعوا الجر الجر ، كما أتبعوا الكسر الكسر ، نحو قولك : بهم وبدارهم وما أشبه هذا . وكلا التفسيرين - كما قال سيبويه - تفسير الخليل ، وكان كل واحد منها عنده وجهاً من التفسير .

وقال الخليل لا يقولون إلا هذان حجرا ضرب خربان ، من قبل أن الضب

واحد ، والججر ججران ، وإنما يفلطون إذا كان الآخر بمدة الأول ، وكان
مذكراً مثله أو مؤنثاً ، وقال : هذه ججرة ضباب خربة ، لأن الضباب مؤنثة ،
ولأن الججر مؤنثة ، والمدة واحدة ، ففلطوا ، فهذا قول الخليل . (٢)
وكان الخليل - كما رأينا من تفسيره - يأمح أثر الجوار في جر « خرب » ،
وكسر الهاء من « بهم وبارهم » ، ولكنه مخالف للقياس عنده .
وتناول ابن جنى هذا ، ولكنه تماشى الجوار ، وحاول أن يخضمه لأصوله
فتكلف من ضروب التأويل ما لا يحتمله التعبير .

أما السكوفيون فقد حملوا عليه أمثلة أخرى ، بل قالوا بإطراده في الأفعال
التي يجازى بها ، نحو « أذهب » من قولهم : إن تذهب أذهب لأنهم لا يجزمون
بأن فعلين ، ولا بأخواتها .

* * *

وهناك عامل صوتي آخر ، أخذوا به وطبقوه على أحوال كثيرة ، قدم
في نظر البصريين شاذة ، أو مخالفة للقياس ، وهو الاستخفاف ، ويتحقق
بالتحذف من كل ما يؤدي إلى بذل مجهود عضلي .

وعليه ما مر من كلام الفراء في تفسير الجزم في قوله تعالى : « أنزل مكموها »
و « لا يحزنكم » ، وفي قول الشاعر :

وناع يخبرنا بمهلك سيد تفتطع من وجد عليه الأناهل

فقد حمل الفراء هذه الأمثلة على ما أحس به من استئفال العرب ضمتين
متواليتين ، كما في « لا يحزنهم » (وعليه قراءة أبي عمرو بن العلاء قوله تعالى :
« إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ») أو كسرة بمدها ضمة ، كما في نحو :
أنزل مكموها) و (يخبرنا) .

(٥)

المصطلح النحوي بين الكوفيين والبصريين

لا بد للنحو بصيرورته صناعة ، من مصطلحات تكونت أعلاماً على موضوعات ، ومعان يطلقها أصحاب الصناعة ، فيفهمها الدارسون من أهلها .
وقد عرف النحو أولى المصطلحات في عهد الخليل ، وبالخليل نفسه ، فيما أعلم ، فإن العمل الذي قام به من وضع أسماء خاصة للنقط التي وضعها أبو الأسود للدلالة أحوال أواخر الكلمات المختلفة ، يعتبر الخطوة الأولى التي خطتها الدارسون في تصنيف النحو ، ونقله من عهد إلى عهد ، من عهد كان يتمثل في خطرات تنقدح بها أذهان الدارسين الأولين المعنيين بالدراسات القرآنية ، إلى عهد يمثل دوراً من الرقي العقلي قد تمثل النحو فيه في أصول وقواعد شبه مطردة انبنت في الغالب على الأكثر والأفشى في اللغة .

ولم يوضع الخليل أسماء الرفع والنصب والجر حسب ، بل وضع أسماء كثيرة لأحوال الكلمة في وجوهها الاعرابية ، وما يتبعها أيضاً ، فكان «الرفع ما وقع في أعجاز الكلام منونا ، نحو قولك : زيد ، والضم ما وقع في أعجاز الكلام غير منون ، نحو : يفعل ، والتوجيه ما وقع في صدور الكلام ، نحو عين (عمر) ، وقاف (قم) ، والحشو ما وقع في الأوساط ، نحو : حيم رجل ، والنجر ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال غير منون مما ينون ، مثل اللام من قولك : هذا الجبل ، والأشمام ما وقع في صدور الكلام المنقوصة ، نحو قاف (قيل) ، إذا

أشهر ضمة ، والنصب ما وقع في أعجاز السكلم منوناً نحو ، زيداً ، والفتح ما وقع في أعجاز السكلم غير منون ، نحو باء (ضرب) ، والفجر ما وقع في صدور السكلم نحو ضاد ضرب والتفخيم ما وقع في أوساط السكلم على الألفات المهموزة ، نحو سأل ، والأرسال ما وقع في أعجازها على الألفات المهموزة ، نحو ألف (قرأ) ، والتيسير هي الألفات المستخرجة من أعجاز السكلم ، نحو قول الله تعالى : (فأضلونا السبيلا) والخفض ما وقع في أعجاز السكلم منوناً نحو : زيد ، والكسر ما وقع في أعجاز السكلم غير منون ، نحو لام الجمل ، والاضجاع ما وقع في أوساط السكلم نحو باء الابل ، والجر ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل ، نحو : لم يذهب الرجل ، والجزم ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة نحو باء (اضرب) ، والتسكين ما وقع في أوساط الأفعال نحو فاء (يفعل) ، والتوقيف ما وقع في أعجاز الأدوات ، نحو ميم (نعم) ، والامالة ما وقع على الحروف التي قبل الياءات المرسلات ، نحو عيسى وموسى ، وضدها التفخيم .
العبارة : الهمزة التي تقع في آخر الأفعال والأسماء ، نحو : سبأ ، وقرأ وملاً » . (١)

ولم تقف عقليته المبتكرة عند هذا ، فقد استطاعت أن تلم بالخصائص الدقيقة لموسيقى اللغة ، فوضع الأسماء ليجوز الشعر ، وضروبها وأجزائها ، ووضع الألقاب لتوافق المختلفة ، بل لا أعلم أحداً كان قد وزن الكلمة على الفاء والعين واللام قبله .

وقد تأثر به الكوفيون ، واقتبسوا منه بعض المصطلحات ، ووضعوا هم مصطلحات أخرى ، ومما اقتبسوه منه : كلمة (الخفض) ، وقد صرت الإشارة إليها ، وكلمة (المرسل) وكانوا يفتنون بها نفس المدلول الذي عنده الخليل بها ، وقد

كان القراء يسمى الساكن مرسلًا ، كما يشير به تفسيره قوله تعالى من سورة البقرة : (ما آتاني الله خيراً مما آتاكم) . قال القراء : (زعم السكسائي أن العرب تستحب نصب الياء عند كل ألف مهموزة سوى الألف واللام مثل قوله : (إن أجرينى إلا على الله ، وإنى أخاف) ولم أر ذلك عند العرب . رأيهم يرسلون الياء ، فيقولون : عندي أبرك ولا يقولون عندي أبوك بتحريك الياء إلا أن يتركوا الهمز ، فيجعلوا الفتححة فى الياء فى هذا ومثله) . ﴿ ١ ﴾

وعن الخليل أخذ النحاة الذين تأمذوا له فكرة وضع المصطلحات ، وإذا افترق تلاميذه فريقين ، تأثر كل فريق بمنهج دراسي خاص ، كان لكل فريق منها مصطلحات خاصة به تخضع فى الغالب لمزايا منهجه ، وتبدو فيه خصائصه .

والمصطلحات النحوية التى اصطنعتها المدرستان ثلاث طوائف

- ١ - طائفة كوفية خالصة ، لم يعرفها البصريون .
- ٢ - وطائفة بصرية خالصة ، لم يعرفها الكوفيون .
- ٣ - وطائفة كوفية - بصرية ، إلا أن لها عند الكوفيين اسماً ، وعند البصريين اسماً آخر .

فإن الطائفة الأولى :

« **أخرف** » :

فلم يكن للبصريين مصطلح يقابل هذا ، وإنما هو عامل كوفى ، أعماه الكوفيون فى عدة مواضع ، أشرفنا إليها فى الفصل المعقود للعوامل .

و « **أهرف** الصرف » :

ويطلقها الكوفيون على الواو ، والفاء ، وأو التى ينتصب الفعل المضارع

بعدها مسبوقة بجهد (نفى) ، أو طلب ، وهي الناصبة للفعل المضارع عند جمهور الكوفيين ، أما عند الفراء فالناصب لها هذا الفعل هو : الصرف ، أو الخلاف .

والصرف عند الفراء - كما أشرت إليه في الفصل السابق - هو الخلاف الذي اعتمده الكوفيون ، إلا أنه أخص منه ، ومجال تطبيقه الفعل لا الاسم ، كما يفهم من كلامه ، وإن كنت رجحت الطباقة على النصب بعد واو المعية .

وهو - عنده - أن يجتمع فعلاان باو او ، أو بالفاء أو بأو ، ويكون الفعل الأول مسبوقة بجهد ، أو طلب ويكون الجهد والطلب خاصاً بالاول ، ومنصباً عليه دون الثاني ، كما في قولهم : لا يسمي شيء وبضيق عندك ، فان (لا) لا تتكرر في الفعل الثاني (يضيق) (١) وكما في قولنا : لا تكسل فتندم ، وكما في قول الشاعر :
وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كهوبها أو تستقيها

وظاهر كلام ابن هشام : أن الصرف خاص بالواو ، فقد قال : حين عرض للواو المفردة التي ينتصب الفعل المضارع بعدها مسبوقة بنفى أو طلب - « وسمي الكوفيون هذه الواو واو : الصرف » (٢)

ولكن كلام الفراء في تفسيره قوله تعالى من سورة آل عمران : « ولما يعلم الله الذين جاهدوا ، ويعلم الصابرين » صرح بنسبتها إلى الصرف كالواو كما أشرت إليه الآن ، فأحرف الصرف إذن هي الواو ، والفاء ، وأو جيماً ، والفعل المضارع ينصب بعد هذه الأحرف عند الفراء على الصرف أو الخلاف ، كما هو المعروف من مذهبه .

* * *

(١) معاني القرآن - ورقة ٣٣ .

(٢) معني اللبيب - الواو المفردة ، ج ٤ ص ٣٥ .

ومن الطائفة الثانية :

« لاسم البصري » :

وهي مصطلح بصري ، لا يعرفه الكوفيون ، بل ينكرونها ، لأن ما يسميه البصريون لام ابتداء ، يسميه الكوفيون : لام قسم . . . وعندهم أن اللام في قولهم . لزيد أفضل من عمرو : « جواب قسم مقدر » والتقدير والله لزيد أفضل من عمرو ، فأضمر اليمين ، اكتفاء باللام منها » . (١)

وقد عرضت المسألة الثامنة والخمسون من مسائل الخلاف ، في كتاب الانصاف » ، لوجه النظر الكوفية ، ولوجه النظر البصرية .

فلام القسم على هذا عند الكوفيين هي اللام تقسع في جواب القسم المذكور في نحو قولهم : والله لأفعلن ، وفي القسم المقدر ، في نحو قولهم : خالد مجتهد ، وإن خالداً لمجتهد .

ويحيل إلى أن الكوفيين على حق في اعتبار (لام الابتداء) لاما تقع في جواب القسم ، لأن ما يؤديه مثل قولهم خالد مجتهد ، عند حذف القسم هو نفس ما يؤديه قولهم والله خالد مجتهد من إرادة التوكيد ، ومحاولة إزالة الشك من نفس المخاطب الذي يشك ، أو يحيل إلى المتكلم أنه يشك في نسبة الاجتهاد إلى خالد ، وما دام الأمر كذلك فليس في تعدد اللام ، واعتبارها لام ابتداء حيناً ، ولام قسم حيناً آخر ، فائدة عملية .

« واسم الفعل » :

وهو عند البصريين يصدق على تلك الكلمات البدائية التي يظن أنها كانت من الأبنية الأولى التي تطورت حتى استقرت في الصيغ الفعلية التي نعرفها ، وتختلفها . عنها اختلفت عنها في اللفظ والحكم . أما في اللفظ فلأن كثيراً منها

بقي على صوتين فقط. نحو : صه ، ومه ، ووي ، ولأن كثيراً منها أيضاً له هيئة تخالف هيئات الأفعال . وأما في الحكم ، فقد رأوا أنها تنون فتنكر ، وتنوين التنكير للأسماء ، وأنها جامدة ، ليس لها قوة الأفعال في العمل ، فلا تعمل كالأفعال متقدمة ومتأخرة ، ومذكورة ومحدوفة .

وهو عند الكوفيين فعل حقيقي ، إذا تأخر عن ذلك التطور فقد احتفظ بالمعنى الفعلي ، وهو الدلالة على الحدث مقروناً بالزمان ، ودلالته على الزمان مما يقره البصريون ، ولذلك قسموا أسماء الأفعال ثلاثة أقسام : اسم فعل ماضٍ ، كهيئات ، وشتان ، واسم فعل مضارع ، كآه ، ووي ، واسم فعل أمر ، كصه ، ومه ، وما جاء وزان (فعال) كغزال ، وتراك ، من انزل واترك .

ومادام دالا على الحدث والزمان فقد رأى الكوفيون اعتبارها فملاحقياً ، أما التنوين الذي استند إليه البصريون في : صه ، ومه ، وآه فلا أظنه يمنع أن تكون أفعالاً لأنه ليس تنوين تنكير ، كما زعم البصريون ، ولكنه جيء به لتكثير اللفظ في كثير من أسماء الأفعال ، مما بني على حرفين ، بعد أن استقرت الوحدة الكلامية في اللغة العربية ، في الثلاثي .

و « المنهول المطامى ، ول ، وفيه ، ومهه » :

وهذه ألفاظ بصرية ، لأن المفاعيل عند البصريين : خمسة ، هي : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، ولا يعرف الكوفيون منها إلا المفعول به . أما المنصوبات الأخرى ، التي هي مفاعيل عند البصريين ، فهي عند الكوفيين أشباه مفاعيل .

إن تقسيم المفعول إلى مطلق ، ومقيد ، بأحد القيود المذكورة ينم على التأثير الكلامي في دراسة البصريين ، فالإطلاق والتقييد من اصطلاحات المتكلمين ، أما الكوفيون فقد لبسنا في غير ما موطن مجافاتهم لطريقة الفلاسفة ، والفاظهم

ويبدو ذلك من انقسام المفعول عندهم ، « فليس عندهم إلا مفعول به ، والبواقي شبيهات بالمفعول » (١) ، لأن كل واحد منهن ليس بمفعول يقابل الفاعل بحيث ، يكون واقماً عليه الفعل ، فشبهوه به لأنه يشركه في النصب ، على نحو - و يكون الفعل واقماً فيه ، أوله ، أرمعه .

* * *

ومن الطائفة الثالثة :

« الجهر » :

ويبنى الكوفيون به ما يئنيه البصريون من كلمة (النفي) والنفي مصطلح بصرى ، مقتبس من ألفاظ المتكلمين ، وكلامهم في الثبوت والثابت ، والنفي والمنفي .

وقد جات كلمة (الجهد) في كلام القراء وتعلم كثير آ ، ولا أعلم أنها استعمال كلمة (النفي) ، وهذا مؤيد آخر يؤيد ما نحن بصدد تأكيده : من أن الكوفيين أقرب إلى الطريقة اللغوية من البصريين .

و « الجهل ، أو الصفة » :

ويبنى به الكوفيون : الظرف (٢) ، الذي يطلقه البصريون على نحو : أمام ، وخلف ، وعين ، وشمال ، وغيرها من ظروف المكان ، وعلى نحو : يوم ، وليلة ، وقيل ، وبعد ، من ظروف الزمان .

ومجافة الكوفيين للتأثر بالفلسفة ظاهرة في هذا المصطلح ، فلم تعرف العربية كلمة (الظرف) بهذا المعنى ، لأن الظرف فيها هو الوعاء ، واعتبار مدلولات هذه الألفاظ أوعية للموجودات غنى بالتأثر الفلسفي .

(١) هم المواعج ج١ ص ١٦٥ .

(٢) الانصاف - مسألة ٦ ، مفاتيح العلوم ، ص ٣٥ .

و « الترجمة ، والتبيين » :

ويعنى الكوفيون به ما يعنيه البصريون بكلمة (البدل) ، (٩) وابدولى
أن تسمية مثل قوله تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين » وقوله
تعالى : « ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ، يضاعف له المذاب » ، وقوله تعالى :
« اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم » : ترجمة وتبييننا أولى
من تسميته : بدلا ، لأن ملاحظة المعنى فى مصطلح الكوفيين أبين منها فى
مصطلح البصريين ، لأن البصريين إنما يفتنون بكلمة « البدل » : إبدال كلمة من
كلمة أخرى فى الحكم ، لأنها المقصودة به ، وهو اعتبار يكاد يكون لفظياً محضاً ،
كما يفهم من قول ابن مالك :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى : بدلا

و « الفهل الرأى » :

ويريد به الكوفيون ما يريد البصريون باسم الفاعل ، وقد مر بيانه .

و « الروايات » :

ويعنى الكوفيون بها ما يعنيه البصريون بحروف المعانى ، وقد سبق أن
صوبنا رأى الكوفيين ، لأن التسمية الكوفية هنا أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح
من دقة فى الدلالة ، واختصار فى اللفظ .

و « الخفضى » :

ويريد به الكوفيون ما يريد البصريون بالجر ، والخفض ليس من وضع
الكوفيين ، ولا الجر من وضع البصريين ، وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل

وهـ مصطلحاته ، إلا أن الكوفيين توسعوا في « الخفض » ، فاستعملوه في الكلمات المنونة وغير المنونة ، بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا في المنون ، وأن البصريين نقلوا « الجر » من كونه حركة يستعان بها - عند الخليل - على التخلص من الساكنين ، في نحو : لم يذهب الرجل ، إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المعربة ، سواء أكانت منونة ، أم غير منونة .

و « المجهول » :

ويطابق عند الكوفيين على الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه (١) ويسميه البصريون : ضمير الشأن ، والقصة ، والحديث .

ولأخلاف بين الفريقين في مأخذ التسمية فكلاهما يريد به ضميراً لا يعود على شيء تقدم عليه في الذكر ، وإنما يعود على الجملة التالية له .

ويرى البصريون أن ضمير الشأن إنما يتقدم جملة يكون هو كناية عنها وتكون هي خبراً عنه (٢) ، ومؤدى هذا الكلام : أن خبره يكون جملة دائماً ، إلا أن الفراء ، وسائر الكوفيين يرون جواز الاخبار عنه بالمراد ، فيجيزون ، نحو كان قائماً زيد ، وكان قائماً زيدان ، وكان قائماً الزيدون (٣) ، ولا يكون هذا الضمير عند الفراء « مستأنفاً به حتى يكون قبليه « إن » أو بعض أخوات كان أو ظن » (٤) ، ولذلك كان يريد على الكسائي زعمه أن « هو » من قوله تعالى : « قل هو الله أحد » هو المجهول ، أو ضمير الشأن ، وكان يرى أنه ضمير اسم الله تعالى ، وكان يقول : « قال الكسائي فيه قولاً لا أراه شيئاً » (٥) ،

(١) شرح المفصل ٦ ج ٣ ص ١١٤ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

(٤) معاني القرآن - ورقة ٢٢٢ .

(٥) نفس المصدر .

لأن الكسائي كان يوافق البصريين على أنه ضمير الشأن ﴿١﴾ . وكان الفراء يخرج الآية على أن الناس « سألوا النبي (ص) ما ربك؟ أياً كل أم يشرب؟ من ذهب أم فضة؟ ، فأنزل الله : قل : هو الله ، ثم قالوا : فما هو؟ فقال : أحد » . ﴿٢﴾

و« الهماز » :

وهو الضمير اللاغى ، الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر ، واسم كان وخبرها واسم « إن » وخبرها ، ومفعولي « ظن » .

والهماد من عبارات الكوفيين ، كما أن « الفصل » من عبارات البصريين ﴿٣﴾ نحو : خالد هو المجتهد ، وكان خالد هو المجتهد ، وإن خالداً هو المجتهد ، وظننت خالداً هو المجتهد .

يقول الرضى : « الكوفيون يسمونه عماداً لكونه حافظاً لما بعده ، حتى لا يسقط عن الخبرة كالعماد في البيت ، الحافظ للسقف من السقوط » . ﴿٤﴾
ويقول أيضاً : « قال المتأخرون (من البصريين) إنما سمي فصلاً ، لأنه فصل به بين كون ما بعده نمتاً ، وكونه خبراً ، لأنك إذا قلت : زيد القائم جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة ، فينتظر الخبر ، فجئت بالفصل ، ليتعين كونه خبراً ، لا صفة » . (٥)

وكان الخليل يقول في توجيه الاثنيان به « كأنه ذكر (هو) ليستدل لمحدث أن ما بعد الاسم مما يخرج منه ، وأن ما بعد الاسم ليس

(١) شرح المفصل ، ج ٣ ص ١١٤ .

(٢) معاني القرآن - ورقة ٢٢٢ .

(٣) شرح المفصل ، ج ٣ ص ١١٠ ، ومفاتيح العلوم للخوارزمي ، ص ٧٥ .

(٤) شرح الرضى على الكفاية ، ج ٢ ص ٢٤ .

(٥) نفس المصدر .

منه « (١) .

ولا يظهر أثر الالغاء إذا توسط بين المبتدأ والخبر ، أو بين اسم إن وخبرها لأن ما بعده مرفوع ، وإنما يظهر أثره إذا توسط بين اسم (كان) وخبرها ، وبين مفعولى (ظن) ، فإن جمل عماداً كان ما بعده منصوباً على ما ينصب عليه قبل توسطه ، نحو كان خالد هو المجتهد ، وظننت زيدا هو المجتهد .

على أن النحاة سواء أكانوا كوفيين أم بصريين يجوزون ألا يكون عماداً فى هذين المثالين ، وأن ما كان بعده منصوباً يرفع على أنه خبر له ، فليس العرب بمتفقين على اعتبار مثل هذا عماداً ، فكثير منهم يجعلونه اسماً ، وما بعده خبراً له .

فقد كان الفراء يقول فى تفسيره قوله تعالى من سورة الأعراف: « اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك » : « فى الحق نصب والرفع إن جملة هو اسماً رفعت الحق به ، وإن جملة هذا عماداً بمنزلة الفصل نصبت الحق ، وكذلك فاعل فى أخوات كان وظن » . (٢)

وكان يقول « أنشدنى الكسائى :

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب كان هو البدئى الأول

فرفع فى (كان) ، ونصب فى (ليت) . (٣)

وكان سيبويه يقول مثل مقالته ، فقد حكى أن كثيراً من العرب يجعلون (هو) وأخواتها فى هذا الباب اسماً مبتدأ ، وما بعده مبنياً عليه . وحكى عن رؤبة أنه كان يقول أظن زيدا هو خير منك ، وحكى أن كثيراً من العرب

« ١ » الكتاب ، ج ١ ص ٣٩٤ .

« ٢ » مهانى القرآن - ورقة ٦١ .

« ٣ » مهانى القرآن - ورقة ١٥٠ .

كانوا يقولون وما ظلمناهم ، ولكن كانوا هم الظالمون . ﴿١﴾

و « حرف الصفة » :

وهي عبارة كوفية ، يعنى الكوفيون بها حروف الخفض ، ويسمونها
البصريون حروف الجر (٢) ، ويسمونها الكوفيون أيضاً حروف الاضافة ، لأنها
الأفعال إلى الأسماء ، وتوصلها إليها . (٣)

و « النهى » :

وهو من اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله بعض البصريين (٤) أيضاً ،
ويقابله عند البصريين : « الصفة ، والوصف » .

« والادغام » : بتخفيف الدال ، كوفية ، يقابلها الادغام ، بتشديد الدال
عند البصريين . (٥)

و « المسكنى » : وهو الضمير عند البصريين (٦) ، وتسمية الضمير بالمسكنى
صحيحة مقبولة ، لأن الضمير كناية عن الاسم الظاهر ، وإن كان المسكنى أعم
من الضمير واسم الاشارة ، والاسم الموصول ، لأنهن جميعاً كنايات عن الأسماء
الظاهرة .

و « حرف الصلة ، أو الحشو » :

وهي عبارة كوفية ، يقابلها عند البصريين حروف الزيادة (٧) كمن في

-
- (١) الكتاب ٦ ، ج ١ ص ٣٩٥ .
 - (٢) شرح المنفصل ج ٤ ص ٧٤ .
 - (٣) همع الهوامع ج ٢ ص ١٩ .
 - (٤) همع الهوامع ج ٢ ص ١١٦ .
 - (٥) شرح المنفصل ج ١٠ ص ١٢٩ .
 - (٦) شرح المنفصل ج ٣ ص ٨٦ .
 - (٧) شرح المنفصل ج ٨ ص ١٢٨ .

قولهم ما من أحد جاء ، وكالباء في قولهم : أليس خالد بصديق .
أما (إن) التي يسدها البصريون من حروف الزيادة ، ويمثلون لها بقول
الشاعر :

« بنى غدانة ما إن أنتم ذهباً »

فهي عند الكوفيين نافية ، لا زائدة ، وكانوا يسمونها : العازلة . (١)

و « الفصوى » :

وهو عبارة كوفية ، يقابلها عند البصريين : العطف بالحرف ، كالواو ،
والفاء ، وثم ، وغيرهن . والمصطلح الكوفي ، فيما يبدو لي ، أدق من المصطلح
البصري ، لاختصاره ، وغناؤه عن التخصيص ، والتقيد .

و « الرفع ، والنصب ، والجزم » :

عند الكوفيين للمعرب والمبنى ، والحالات أواخر الكلمات وغيرها . أما
عند البصريين فالرفع والنصب والجزم والجر للمعرب ، والضم والفتح والسكون ،
والكسر ، للمبنى .

وكان ابن يعيش يقول : « حركات البناء عند البصريين : الضمة والفتحة

والمكسرة . وعند الكوفيين : الرفع والنصب والجر » . (٢)

وقال الرضى : « إن الكوفيين يذكرون ألقاب الأعراب في المبنى وعلى

العكس ، ولا يفرقون بينها » . (٣)

(١) شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ٢٦٧ .

(٢) أبدال الجر من الحذف ، وهو مصطلح بصرى ، لأنها عبارته . شرح المفصل

ج ١ ص ٧٢ .

(٣) شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٣ .

(٦)

أُمَّاتُ مَا زَادَهُ السُّكُوفِيُّونَ فِي النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ

لا ينكر الدراس سبق البصريين إلى الخوض في مباحث اللغة وسبقهم إلى الأخذ بالرواية، وارتداد البوادي العربية من أجل السماع من الأعراب، وملاحظة أساليبهم في الكلام، وتدوين مسموعاتهم، من أشعار، وأمثال، ونوادير، ليكون ذلك مادة دروسهم في موضوعهم الجديد.

ومع ذلك يؤخذ على منهجهم أنه ناقص، لعدم استكمال أدواته، فقد صرنا أنهم عزلوا جانباً كبيراً من المناطق العربية عن الاستشهاد بكلام أهلها، لأنهم كانوا يتكلمون بلهجات تختلف عن اللهجات التي عنوا بها، وهي لهجة قريش، وما والاها، من لهجات بطن الجزيرة.

وكانوا يعمون بأن العرب الذين كانوا يستشهدون بهم، ويحججون بكلامهم، لم يكرهوا يتفقون على لهجة واحدة، فلقرش لهجة تختلف عن لهجة تميم، ولهجة تميم تختلف عن لهجات قبائل طي، وقيس، وكنانة، ولم يفتهم هذا الاختلاف بين تلك اللهجات، بدليل ما نقلوه من مزاييا لكل لهجة من اللهجات اعترفوا بصحتها، ونقائها من شائبات أجنبية، كالمزاييا التي امتازت بها لهجة قريش من تميم، ولهجة تميم من اللهجات الأخرى.

ومع ذلك كانوا ينكرون على الذين قطنوا البوادي العربية، التي تجاوز الحضر فصاحة لهجاتهم، بحجة أنها لا يؤمن عليها من التأثير بلغات الأمم الأجنبية

المجاورة ، فأسقطوا جانباً كبيراً من الابهجات العربية وعزلوها عن نطاق الاستشهاد
بالنصيح من كلام العرب ، ووضعوا أصول صناعتهم على أساس ضيق محدود .
فلم يكن النحو الذي طلموا به علينا نحو العربية كلها ، وإنما نحو قريش ،
وتميم ، وقيس ، وبعض القبائل الأخرى ، وليس هؤلاء هم العرب جميعاً ، ولا لهجاتهم
هي لهجات القبائل جميعاً .

وخالف الكوفيون البصريين في هذا ، فاعتدوا بكثير من الابهجات التي
أسقطها البصريون من حسابهم ، لأنها في نظرهم تمثل جانباً من العربية ، وأخذوا
يتتبعون هذه الابهجات ، ويلفظون خصائصها ، ويرصدون أساليب أهلها في
مخاطباتهم .

وكانوا يبنون أحكامهم على نتائج تتبعاتهم وكانوا كالبصريين يتخذون من
القياس أداة لمنهجهم ، وهذا مؤسس مدرستهم يقول :
إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع
إلا أنهم توسعوا فيه ، بالاستعانة به في لهجات لم يكن البصريون يبنون
بها ، وكانوا إذا تعارض نص وقياس قدموا النص عليه ، وتحلوا منه ، وجعلوا
النص منطوقاً لقياس جديد ، وقد خالفوا البصريين في مسائل كثيرة فأقروا مسائل
كثيرة كان البصريون ينكرون بعضها ، ويلحنونهم في بعضها الآخر .

ويدل وجود هذه الكثرة الكاثرة من الشواذ عندهم على مبلغ تتبعاتهم
واستقراءاتهم ، وكان من المنتظر لذلك ، أن يققوا على خصائص لغوية جديدة ،
أو يأتوا بزيادات فات البصريين أن يققوا عليها ، أو أن يكون لهم رأى فيها .
ويمكن تصنيف هذه الزيادات في أصناف :

أ - بعضها أدوات لم يعرفها البصريون ، أو عرفوها ، ولكنها لم يمتدوا
بها ، لخروجها على أقيستهم وأصونهم ، ومن ذلك أنهم :
(١) أضافوا إلى الأسماء الموصولة اسماً جديداً هو « ذا » مفردة ، أو

مركبة مع « ما » ، ولم يعرف البصريون « ذا » اسماً موصولاً إلا مع (ما) في أحد وجهيها . (١)

وقد استند الكوفيون إلى ما أنشده من قول الشاعر :

عدس مالعباد عليك إماره أمنت وهذا تحملين طليق (٢)

وكان الفراء يقول : « العرب تذهب بهذا وذا إلى معنى « الذى » ،

فيقولون : ومن ذا يقول ذلك ، فى معنى : من الذى يقول ذلك ، وأنشدوا :

عدس مالعباد عليك إماره أمنت وهذا تحملين طليق

كأنه قال : والذى تحملين طليق . (٣)

وكان يقول أيضاً عند تفسيره قوله تعالى من سورة « طه » : « وما تلك

بيمينك يا موسى » : « قوله : بيمينك ، فى مذهب صاهة لتلك ، لأن تلك وهذه

توصلان ، كما توصل الذى قال الشاعر :

عدس مالعباد عليك إماره أمنت وهذا تحملين طليق

يريد : الذى تحملين طليق . (٤)

بل ذهب الكوفيون إلى أن جميع أسماء الاشارة يجوز أن تقع موصولة ،

وإن لم يكن معها « ما » ، واحتجوا بأشياء ، منها : قوله تعالى : « وما تلك

(١) لما مع « ذا » وجهان تقدم : « أحدهما » : أن ينزلا منزلة اسم واحد ،
(والثاني) اعتبار (ما) للائتمام ، (ذا) اسم موصول . ويظهر الفرق بين الوجهين
فى جواب السؤال بها ، فإذا قيل : ماذا عملت ؟ واعتبرت (ما) وحدها استنهماً كانت فى
محل رفع ، وكانت « ذا » اسم موصول فى محل نصب مفعولاً به للفعل (عملت) ، وكان
الجواب عن هذا السؤال رذماً . وإذا اعتبرت « ما » مع (ذا) بمنزلة اسم واحد كان
مفعولاً به مقدماً ، وكان الجواب عنه نصياً .

(٢) شرح المفصل لابن عيش . ج ٤ ص ٢٣ .

(٣) معانى القرآن - ورقة ٢٠ .

(٤) معانى القرآن - ورقة ١١٦ .

بيمينك ياموسى» - وهو ما احتج به الفراء - ، ومن ذلك : ما قاله ثعلب في قوله تعالى : « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم » : إن هؤلاء بمعنى الذين ، والمراد : الذين تقتلون أنفسكم . (١)

إن الذهاب بهذا وذهوتى ، وأخواتهن مذهب الأسماء الموصولة مقبول ، لأن الأسماء الموصولة أسماء إشارة أيضاً ، وله ما يؤيد من الدرس الحديث : فقد قال « برجستراسر » - بعد كلامه على أسماء الإشارة - : (ونضيف إليها الاسم الموصول ، فإنه فى الأصل من أسماء الإشارة أيضاً) . (٢)

إلا أن الأصل فى أسماء الإشارة أن يشار بها إلى موجود حسى ، وفى الأسماء الموصولة أن يشار بها إلى مقول معنوى ، ولا شك أن الإشارة الحسية أقدم وجوداً من الإشارة المعنوية ، لأن الأسماء التى يشار بها إلى معنوى إنما هى أسماء إشارة متطورة ، تمثل مرحلة من التطور العقلى بعد المرحلة الأولى ، التى كانت الإشارة لاتتعدى الحس به ، وليس بمبدأ أن تتجاوز ببعض الأسماء التى يشار بها إلى حسى - كما حكى الكوفيون من قولهم : من ذا يقول ذاك ، وقولهم : وهذا تحملىن طليق - فيشار بها إلى معنوى ، وينذهب بها مذهب الأسماء الموصولة . (٢) وأضافوا إلى أدوات الجزم أداة جديدة هى : (مهمن) (٣) ، واحتجوا لذلك بقول الشاعر :

أماوى مهمن يستمع فى صديقه أقاويل هذا الناس ماوى بندم (٤)

ولم يعرفها البصريون ، ويبدو من استعمال (مهمن) فى كلامهم ، واستعمال (مهمن) فى هذا البيت ، أن (مهمن) لغير العاقل ، ومهمن للعاقل ، وقد سبق

(١) شرح المنصل ج ٤ ص ٢٤ .

(٢) التطور التجوى للغة العربية ص ٥٢ .

(٣) شرح المنصل ج ٧ ص ٤ .

(٤) شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٥٣ .

الكلام عليها .

وأداة أخرى عرفها البصريون أيضاً ، وهي : « كيفا » ، إلا أن الكوفيين

كانوا يجزمون بها ، والبصريين كانوا يجازون بها معنى ولا يجزمون بها . (١)

(٣) وأضافوا إلى أدوات النصب أداة جديدة ، هي : « كما » ، ووافقهم

المبرد من البصريين ، واستندوا في ذلك إلى ما جاء في قول الراجز :

« لا تظلموا الناس كما لا تظلموا » (٢)

قال أبو العباس ثعلب : « زعم أصحابنا أن (كما) تنصب ، فإذا حيل بينهما

رفعت » ، وقال : « أصحابنا يقولون : كما مثل « كي » . (٣)

أما سائر البصريين فيمنعون ذلك ، وينشدون هـ هذا الشطر على هذا

الوجه :

« لا تظلم الناس كما لا تظلم »

بالتوحيد ، لا بالجمع . (٤)

(٤) وأضافوا إلى « كان » وأخواتها : « هذا ، وهذه » في الاحتياج إلى

مرفوع ومنصوب ، وذلك إذا قصد بها التقريب .

قال السيوطي : « ذهب الكوفيون إلى أن « هذا وهذه » إذا أريد بها

التقريب كانا من أخوات « كان » ، في احتياجها إلى اسم مرفوع ، وخبر

منصوب ، نحو كيف أخاف الظلم ، وهذا الخليفة قادمًا ، وكيف أخاف البرد ، وهذه

الشمس طالمة ، وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا تاني

له في الوجود ، نحو : هذا ابن صياد أشقى الناس ، فيعربون « هذا » تقريباً ،

(١) شرح الأشموني ج ١ ص ١٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٢٤٠ .

(٣) مجالس ثعلب ص ١٥٤ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٢٤٠ .

والمرفوع اسم التقريب ، والمنصوب خبر التقريب ، لأن المعنى : إنما هو على
الخبير عن الخليفة بالقدم ، وعن الشمس بالطاوع ، وأتى باسم الإشارة تقريباً
للمقدم والطاوع ، ألا ترى أنك لم تشر إليها وهما حاضران ، وأيضاً فالخليفة
والشمس معلومان ، فلا يحتاج إلى تبيينها بالإشارة إليها ، وتدين أن المرفوع بمد
اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب ، لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختلف المعنى كما
لو أسقطت (كان) من : كان زيد قائماً . ﴿ ١ ﴾

وللغراء في الاسم المعرف بأل تفصيل ، هذا نصه :

« اعلم أن « هذا » إذا كان ، بمده اسم فيه الألف واللام جرى على ثلاثة

معان :

أحدها : أن ترى الاسم الذي بمد « هذا » كما ترى « هذا » ففعله . يعنى
اسم الماعل بمده وهو « فاره » في المثال . حينئذ صرفوع ، كقولك : هذا الحمار
فاره ، جعلت « الحمار » نعتاً لهذا ، إذا كانا حاضرين ، ولا يجوز ههنا النصب .
والوجه الآخر : أن يكون ما بمد « هذا » واحداً يؤدي عن جميع جنسه ،
فالفعل حينئذ منصوب ، كقولك : ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفاً ،
ألا ترى أنك تخبر عن الأسد كلها بالخوف .

والمعنى الثالث : أن يكون ما بمد (هذا) واحداً ، لانظير له ، فالفعل
حينئذ أيضاً منصوب وإنما نصبت الفعل ، لأن (هذا) ليس بصفة للأسد ، إنما
دخلت تقريباً . ﴿ ٢ ﴾

وكان ثعلب يقول « إن الكوفيين يسمون « هذا زيد القائم تقريباً ،

(١) مع الهوامع ج ١١٢ . ٠٠ ذكر السيوطي هنا « الخبير » بناء على مذهب البصريين ،
أما الكوفيون فلا يعرفون المنصوب ، على أنه خبر بل على أنه شبيهه بالحال تنبذ الفراء وعلى
أنه حال عند سائر الكوفيين . ٠٠ راجع الهمع ج ١ ص ١٩١ .
(٢) معاني القرآن ورقة - ٣ .

أى قرب الفعل به ، وحيكى : كيف أخاف الظلم ، وهذا الخليفة قادماً أى الخليفة قادم
فكلمارأيت (هذا) يدخل ويخرج ، والمعنى واحد ، فهو تقريب « (١) »
(٥) وأضافوا إلى أدوات الشرط (أنت) المفتوحة ، وأعطوها حكم
(إن) المكسورة ، وأخذ به ابن هشام ، ورجحه بثلاثة أمور :
(١) توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد ، والأصل التوافق ،
فقرئ بالوجهين قوله تعالى : « أن تفضل إحداهما » ، ولا يجزئ منكم « شأن قوم
أن صدوكم » .

(٢) وسجيء الفاء بمدها كثيراً ، كقول العباس بن سديس :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع

(٣) وعطفها على (إن) المكسورة ، فى قوله :

إما أقت ، وأما أنت مرتحلاً فإله يكلا ما تأتى وما تذر

الرواية بكسر (إن) الأولى ، وفتح الثانية ، فلو كانت المفتوحة مصدرية

لزم عطف المفرد على الجملة . (٤)

وبعد أن عرض الرضى لرأى الكوفيين فى « أن » المفتوحة الهمزة ،

صوبه ، وقال : « ولا أرى قولهم بعيداً عن الصواب ، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه ،

أما المعنى فلأن معنى قوله : أما أنت ذا نفر ، البيت - إن كنت ذا عدد

فلمست بفرد . وأما اللفظ فامسجىء الفاء فى هذا البيت ، وفى قوله :

إما أقت ، وأما أنت مرتحلاً فإله يكلا ما تأتى وما تذر

مع عطف (أما أنت) بفتح الهمزة ، على (إما أقت) بكسر الهمزة ،

وهو حرف شرط بلا خلاف (٣)

(١) مجالس نعلب ص ٤٢٧ .

(٢) معنى اللبيب - حرف الهمزة ج ١ ص ٣٤ .

(٣) شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ٥٢ - ٥٤ .

(٦) وأضاف الفراء إلى مجموع الفئاة الأربعة المعروفة ، وهي أهمل ، وأفعال ، وأفعلة ، وفعالة ، جمماً خامساً ، هو : فمأة ، بفتح العين والفاء ، كأكلة ، وجملة ، وحفظة (١) .

* * *

ب - معان جديدة لأدوات وكلمات ، تداولها البصريون والكوفيون ، ولم يعرفها البصريون . ومن ذلك أنهم :

(١) أضافوا إلى معاني التصغير الثلاثة ، وهي (١) أن يكون لتصغير ما يتوهم أنه عظيم ، كقوهم : رجيل ، وجميل في رجل وجمل ، و (٢) أن يكون لتقليل ما يتوهم أنه كبير كقوهم : دربهات ودينيرات ، في دراهم ودنانير . و (٣) أن يكون لتقريب ما يتوهم أنه بعيد ، كقوهم : بعيد العصر ، وقبيل الفجر ، في بعد وقبل . معنى رابعاً ، وهو أن يكون للتحويل ، أو التعظيم ، وهو الذي لمحوه في قول لبيد :

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويبية تصفر منها الأنامل (٢)

(٢) وأضافوا إلى ما عرفه البصريون في (لعل) وهو الترجى والتوقع ، معنيين آخرين : أن تكون للتمليل ، وقد أثبتته جماعة منهم الكسائي ، وحملا عليه قوله تعالى : (فقولا له قولا لينا ، لعله يتذكر أو يخشى) . وأن تكون للاستفهام وقد أثبتته الكوفيون ، وحملا عليه قوله تعالى : وما يدريك لعله يزكى ، واستندوا في هذا إلى تمليق الفعل عن العمل وكما يعلق مع الاستفهام . (٣)

(٣) وأضافوا إلى معاني لو معنى جديداً ، هو المصدرية ، وأن تكون

(١) شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ١

(٢) شرح المفصل ج ٥ ص ١١٤ .

(٣) المغني ج ١ ص ٢٢٢ الخابي .

بمنزلة (أئن) إلا أنها لا تنصب ولم يثبتها من النحاة القدماء إلا الفراء . وأكثروا وقوع (لو) مصدرية بعد ود ، ويود ، وذلك كقول الأعشى :
وربما فات قوماً جيل أمرهم من التأنى وكان الحزم لو عجلوا (١)
وقول الشاعر :

ما كان ضرك لو مننت وربما من انقبى وهو المغيظ المحنق
(٢) وأضافوا إلى معاني « هل » أن تكون بمعنى « قد » ولا تأتي بمعنى « قد » إلا مع الفعل ، لأن « قد » من الأدوات التي لا تدخل إلا على فعل .

والذي أثبت هذا المعنى لهل هو الكسائي والفراء وقد فسرا به قوله تعالى :
« هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » ، أي قد أتى ، وقد وافقهما في ذلك من البصريين أبو العباس محمد بن يزيد المبردة والزخشي بل زعم الزخشي أنها لا تأتي إلا بمعنى (قد) ، أما الاستفهام فهو مستفاد من همزة مقدرة قبلها . (٢)

(٥) وأضافوا إلى معاني (أل) معنى جديداً هو التعظيم ، وهو المعنى المستفاد من دخولها على لفظ الجلالة ، وعلى الأعلام . أما البصريون فلا يعرفونه . (٣)

(٦) يضاف إلى ذلك هذه المعاني الكثيرة التي تصيدوها بالحروف الخافضة . على طريقة التضمين ، ونيابة الحروف بعضها عن بعض ، مما هو ومنقول عنهم في موضعه ، وقد صرت الإشارة إليه في الحديث عن أدوات الخفض .



(١) المعنى ١٤ ص ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ .

(٢) المعنى ٤ ج ٢ ص ٢٩ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ١٣١ .

ج - وجوه إعرابية وبنائية جديدة ، ومن ذلك :

(١) أن الاسم واللقب - كما هو معروف لدى النحاة - إذا اجتمعا آخر اللقب عن الاسم ، لأنه أبين وأشهر من الاسم . كما قالوا ، وكان للقب حينئذ ثلاثة أوجه من الاعراب : الرفع ، والنصب على الفطوح ، والخفض على إضافة الاسم إليه .

أما الفراء والكوفيون - والزجاج من البصريين معهم - فقد أجازوا فيه وجهاً رابعاً ، وهو الاتباع على أنه عطف بيان ، وقد استظهره الرضى . (١)
(٢) أنهم أضافوا إلى وجهي البناء في - حيث - وجهاً ثالثاً ، وهو البناء على الكسر ، فقد حكى الكسائي عن بعض العرب الكسر في - حيث - ، فيقول :
من حيث يعلمون . (٢)

ولم يعرف البصريون إلا وجهين : الضم والفتح ، أما الضم فملووه بشبهها بقبل وبعد ، وعدوها من الغايات ، وأما الفتح فلشبهها بأين . (٣)
(٣) يضاف إلى ذلك كثير من الوجوه الإعرابية التي خالفوا البصريين فيها ، والتي أئتمها النحاة ونسبوها إليهم في ثنايا عرضهم موضوعات النحو المختلفة والتي يشمل فيها النحو الكوفي .

ولم آرد أن استوعبها كلها ، فليس هذا مجال استيعابها ، ولكنني أردت أن أقدم بعض الأمثلة ، لبيان ما تركه اختلاف المنهجين من أثر في النتائج التي توصل إليها كل فريق ، وللتدليل على أن الكوفيين لم يتعبدوا بأراء شيوخهم البصريين ، ولم يقيدوا أنفسهم بما تلقوه عنهم ، بل قاموا بتصويبهم من تتبع اللغوي ، مستهدين بمنهج جديد أقرب إلى روح الدراسة النحوية ، وبمصادر

(١) شرح الرضى على الكافية ، ج ١ ص ٢٨٥ .

(٢) شرح المتصل ، ج ٢ ص ٩٩ .

(٣) الكتاب ، ج ٢ ص ٤٤ .

أهل البصريون جانباً منها ، وبذلك استدرکوا عليهم كثيراً من الخصائص النحوية ، التي كانت تتمثل في لغات ولهجات لم يعن البصريون بدراسةها ، ومسائل جزئية ، أسقطها البصريون من حسابهم ، لأنها لا تتفق مع أصولهم العقلية المطردة .

هذه النتائج التي توصل إليها الكوفيون ، والوجوه المختلفة التي نصوا عليها ، والزيادات الكثيرة التي أضافوها ، وأثبتت قبل هذا الكلام بمضنها ، تشير بوضوح إلى أن النحو الكوفي إذا لم يكن هو النحو المرية فهو أكثر عملاً له .